جـامـعـــــة 08 مـــــاي 1945 قـــــالمـــــة

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية علوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: إدارة أعمال مالية

تحت عنوان:

دور المعلومة المالية في إدارة المخاطر البنكية

-دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنتي 2015 و2016-

من إعداد الطالبة:

- فاطمة بوشملة.

تحت إشراف:

- الدكتورة سعيدة بورديمة.

السنة الجامعية: 2016 - 2017

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

شكر و تقدير

بسم الله الرحمان الرحيم:

"يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات"

صدق الله العظيم

ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي أن أعمل صالحا ترضاه، الحمد الله الذي وفقنا على إتمام هذا العمل فيما كان لشيء أن يجري في ملكه إلا بمشيئته جل شأنه.

فمن باب من لم يشكر الناس لم يشكر الله أود أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم التقدير إلى الأستاذة المشرفة الدكتورة ***"بورديمة سعيدة"*** التي لم تبخل علي بتوجيهاتها القيمة وانتقاداتها الهادفة التي أخرجت هذا العمل بصورته النهائية، لها مني كل الاحترام والتقدير.

كما أتوجه بالشكر أيضا إلى عمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذين ساعدوا على إنجاز هذا العمل ولو بالقليل خاصة منهم الأستاذ **"أومدور محمد"**. بالإضافة إلى عاملات مكتبة الكلية الذين قدموا لي يد العون من أجل إتمام هذا العمل.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر والعرفان إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

فهرس المحتويات

شكر وتقدير	
فهرس المحتويات	
قائمة الأشكال	.I
قائمة الجداول	.II

مقدمة عامة	أ-ث

الفصل الأول: دور المعلومة المالية في إدارة المخاطر البنكية.	
تمهيد.	2
المبحث الأول: المعلومة المالية في البنوك التجارية.	3
المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية.	3
المطلب الثاني: المعلومة المالية.	8
المطلب الثالث: ماهية القوائم المالية.	11
المبحث الثاني: إدارة المخاطر البنكية.	14
المطلب الأول: ماهية المخاطر البنكية.	14
المطلب الثاني: ماهية إدراة المخاطر البنكية.	21
المطلب الثالث: خطوات وأساليب الوقاية من المخاطر البنكية.	24
المبحث الثالث: دور المعلومة المالية في إدراة المخاطر البنكية وفق مقررات بازل.	30
المطلب الأول: ماهية لجنة بازل.	30
المطلب الثاني: إدارة المخاطر البنكية وفق مقررات بازل1.	32
المطلب الثالث: إدارة المخاطر البنكية وفق مقررات بازل 2 وبازل3.	38
خلاصة الفصل.	47
الفصل الثاني: واقع إدارة المخاطر البنكية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية.	
تمهيد	49

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية.	49
المطلب الأول: نشأة، وظائف وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.	49
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.	52
المبحث الثاني: القوائم المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.	54
المطلب الأول: عرض القوائم المالية وتحليلها.	54
المطلب الثاني: حساب أهم المؤشرات.	61
المبحث الثالث: إدارة المخاطر في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.	67
المطلب الأول: إدارة المخاطر على مستوى البنك نفسه.	67
المطلب الثاني: قياس مخاطر بنك الفلاحة والتنمية الريفية.	72
خلاصة الفصل.	75
خاتمة عامة.	77
قائمة المراجع.	80
الملاحق.	
الملخص.	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أنواع المخاطر البنكية.	20
02	الدعائم الثلاثة لإتفاقية بازل 3.	39
03	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.	52
04	تمثيل بياني لتطور صافي الناتج البنكي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنتي 2015 و2016.	61
05	تمثيل بياني لتطور النتيجة الصافية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنتي 2015 و2016.	62
06	تمثيل بياني لتطور إجمالي الأصول لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنتي 2015 و2016.	63
07	تمثيل بياني لتطور إجمالي الخصوم لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنتي 2015 و2016.	64
08	تمثيل بياني لتطور عدد العمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنتي 2015 و2016.	65
09	تمثيل بياني لتطور رأس مال بنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنتي 2015 و2016.	66

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الأوزان الترجيحية للعناصر داخل الميزانية حسب مقررات بازل.	36
02	جدول أصول بنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنتي 2015 و2016.	54
03	جدول خصوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنتي 2015 و2016.	56
04	جدول خارج الميزانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنتي 2015 و2016.	58
05	جدول حسابات النتائج لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنتي 2015 و2016.	59
06	تغير نسبة صافي الناتج البنكي.	60
07	تغير نسبة النتيجة الصافية.	61
08	تغير نسبة إجمالي الأصول.	62
09	تغير نسبة إجمالي الخصوم	63
10	تغير عدد العمال.	64
11	تغير نسبة رأس المال.	65
12	مؤشرات ميزانية بنك الفلاحة والتنمية الريفية.	71
13	حساب مقاييس الخطر ببنك الفلاحة والتنمية الريفية.	72

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1. تمهيد:

تعد القوائم المالية البنكية الوسيلة الرئيسية التي تستخدم في توصيل المعلومات المالية لجميع الأطراف سواء الداخلية أو الخارجية منها، حيث تقدم تاريخاً مستمراً للبنك في شكل وحدات نقدية،كما تعتبر الإيضاحات الملحقة بالقوائم المالية الخاصة بالبنك جزءاً مكملاً لها بالإضافة للتقارير المالية الأخرى مثل تقرير رئيس مجلس الإدارة. والتي من شأنها أن تخدم البنك خاصة فيما يتعلق بعملية اتخاذ القرار.

ومع التطور الذي عرفته الصناعة البنكية في شتى الميادين وخاصة من خلال استخدام وسائل الإعلام الآلي المتقدمة، أدى إلى زيادة وتنوع الخدمات التي يقدمها،كما أدى إلى تعقيد العمليات البنكية في تسيير أصولها وخصومها بما يجعلها تحقق عوائد مرضية بأقل قدر ممكن من المخاطرة، ذلك لأنها تعمل في بيئة تتسم بالديناميكية والتحكم في كل متغيراتها صعب إن لم يكن مستحيلا، كما أنها تعمل في سوق يتسم بشدة المنافسة، ولمقابلة هذا التطور والمخاطر المرتبطة به أصبح من الضروري مراقبة مستوى المخاطر التي تحيط بالعمل ووضع الإجراءات الرقابية اللازمة للسيطرة على الآثار السلبية لهذه المخاطر وإدارتها بطريقة سليمة، بما يخدم أهدافها. لذا يمكن القول أن السمة الأساسية التي تحكم نشاط البنوك هي كيفية إدارة المخاطر والتقليل من حدتها قدر المستطاع، وهنا يأتي دور الفكر المحاسبي المعاصر من خلال توصيف تلك المخاطر وقياسها والإفصاح عنها بالشكل الذي يمكن مستخدمي القوائم المالية من الحكم على مدى قدرة البنك على إدارة المخاطر والتحكم فيها، ومن ثم تمكين هؤلاء المستخدمين من التنبؤ بالمخاطر الكمية والنوعية التي يمكن أن يتعرض لها البنك التجاري مستقبلا وإتخاذ القرارات المناسبة. ففي الدول التي أصبحت تسمى فيها البنوك بالصناعة مثل فرنسا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أصبحت الإدارة الكمية للمخاطر وظيفة مصرفية رئيسية، لهذا يجب التعرف على المخاطر المختلفة التي تواجه البنوك، حتى يمكن التحكم فيها ومراقبتها.

لقد مرت البنوك عبر الزمن بعدة مراحل من التطور سادها التوزيع المباشر للقروض والأموال التي هي تحت تصرف البنوك، بغض النظر إلى ما تدره من فائدة وما تتحمله من مخاطرة.

2. الإشكالية:

إن الفهم الصحيح لإدارة المخاطر البنكية والتقويم الذاتي للمخاطر خاصة مع التوجهات الاقتصادية العالمية نحو العولمة المالية وكذلك متطلبات اتفاقية المتعددة يقودنا إلى طرح الإشكالية التالية:

مادور المعلومة المالية في إدارة مخاطر بنك الفلاحة والتنمية الريفية؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية تم تقسيمها إلى التساؤلات الفرعية التالية:

1. ماهي المخاطر البنكية التي يتعرض لها بنك الفلاحة والتنمية الريفية؟
2. هل توجد إدارة للمخاطر البنكية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكيف يمكن تجنب هذه المخاطر؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. ماواقع تطبيق مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية؟

ولمعالجة الإشكالية المطروحة والتساؤولات الفرعية فإننا ننطلق من الفرضيات التالية:

1. يتعرض بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى مخاطر بنكية مختلفة وبدرجات متباينة.
2. يملك بنك الفلاحة والتنمية الريفية إدارة للمخاطر البنكية تعمل على تحليل المخاطر ومواجهتها بأحدث الأساليب والتقنيات.
3. يعمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية على تطبيق واحترام مقررات لجنة بازل الدولية وذلك حفاظا على سلامة نظامه واستمرار نموه.

3. أهمية الدراسة:

إن الأهمية والفائدة العملية من القيام بهذه الدراسة تكمن في عدة مجالات نذكر منها:

1. إدارة المخاطر البنكية وتحديد الطرق والأساليب الناجحة للتعامل والحد من المخاطر البنكية أحد المواضيع المهمة التي أصبحت تحظى باهتمام كبير من الباحثين والبنوك ومختلف المؤسسات المالية بسبب تطور هذه الظاهرة؛
2. تزايد اهتمام البنوك بإدارة المخاطر كعامل مؤثر في النشاط البنكي؛
3. إن تركيز البنك على دراسة الجانب العلمي يجعل له القدرة على التحكم و إدارة مختلف أنواع المخاطر باستبعاد آثارها السلبية والاستفادة من دراستها للتحوط لها مستقبلا؛

4. أهداف الدراسة:

تتمثل الأهداف المرجوة من هذه الدراسة في:

1. التعرف على أهم عوامل، أسباب وآثار المخاطر البنكية في البنك لمواجهتها؛
2. التعرف على مختلف أساليب التعامل مع المخاطر وتحديد الأسلوب المناسب لإدارة المخاطر البنكية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛
3. التعرف على أهم ما جاءت به مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية محاولة لتطبيق أهم مبادئها في إدارة البنوك؛
4. محاولة الخروج بنتائج واقتراحات من شأنها أن تكون أساسا لأبحاث مستقبلية في هذا المجال.

5. أسباب اختيار البحث:

تمت معالجة هذا الموضوع للأسباب التالية:

- تسليط الضوء على أهم المواضيع التي تواجه البنوك وهي المخاطر البنكية.
- المكانة التي تحصلت عليها إدارة المخاطر البنكية في العالم خاصة عقب الأزمة المالية العالمية سنة 2008.
- مقررات لجنة بازل ودورها في تحسين وتفعيل إدارة المخاطر البنكية.
- البنوك الجزائرية وحاجتها إلى إدارة مخاطر بنكية جيدة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6. منهج الدراسة:

يعتمد أي باحث في دراسته على منهج معين لتنظيم أفكاره وتحليلها وفرضها للوصول إلى نتائج وحقائق حول الظاهرة موضوع الدراسة.

ومحاولة منا للإجابة على الإشكالية المطروحة والتأكد من صحة الفرضيات، فقد اعتمدنا في بحثنا على المنهج الوصفي التحليلي لأنه يعتمد على دراسة الواقع، ويهتم بوصفه وصفا دقيقا ويعبر عنه تعبيرا كيفيا أو تعبيرا كميا، وهو ما يتفق مع طبيعة وخصائص موضوع الدراسة.

7. صعوبات البحث:

يمكن أن نلخص الصعوبات التي واجهتنا في هذا البحث فيما يلي:

- صعوبة تحديد بعض المصطلحات واختلاف المعلومات فكل باحث أو مؤلف يعتمد على مصطلحات خاصة به بحسب المنطقة التي يتواجد بها فالمصطلحات الإقتصادية التي تتداول في مناطق المشرق ليست نفسها التي تستعمل في المغرب العربي ولا أوروبا؛
- قلة أو بالأحرى ندرة المراجع التي تتناول موضوع المعلومة المالية؛
- صعوبات في إجراء الزيارة الميدانية حيث قوبلت بالرفض من قبل عدة بنوك. بسبب غياب الوعي بأهمية البحث العلمي.

8. هيكل البحث:

لمعالجة جميع جوانب هذا الموضوع قمنا بتقسيم بحثنا إلى: مقدمة، فصلين، خاتمة.

حيث تناولت المقدمة الطرح العام للموضوع، في حين خصص الفصل الأول لدراسة دور المعلومة المالية في إدارة المخاطر البنكية من خلال دراستنا لماهية البنوك التجارية والمعلومة المالية وكذا القوائم المالية،كما تناول الفصل أيضا ماهية المخاطرة وأنوعها وسبل الوقاية منها بالإضافة إلى إدارة المخاطر البنكية وفقا لمقررات لجنة بازل. أما فيما يتعلق بالفصل الثاني فقد تطرقنا فيه إلى دراسة تطبيقية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية لمعرفة واقع إدارة المخاطر البنكية بالبنك ومدى تطبيقه لمقررات لجنة بازل الدولية.

وأخيرا خاتمة عامة جاءت بمثابة محصلة لمجموعة من الاستنتاجات والاقتراحات المستخلصة من هذا البحث.

9. الدراسات السابقة:

لقد تمت معالجة مواضيع عديدة التي تهتم بدراسة المخاطر البنكية في دراسات وأبحاث سابقة ومن الدرسات الأقرب للموضوع هي:

1. خضراوي نعيمة، إدارة المخاطر البنكية دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والتقليدية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستر في العلوم الإقتصادية تخصص نقود وتمويل، والتي كانت تهدف إلى مناقشة المخاطر التي تختص بها البنوك الإسلامية وإبراز الفرق في إدارة المخاطر البنكية بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية لها مبادئ وأساليب جعلتها تتصدى للمخاطر والأزمات المالية، وأن البنوك المركزية لها دور كبير في التقليل من المخاطر من خلال أساليبها الرقابية للى البنوم والتنظيمات التي تفرضها عليها.

2. حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، التي تهدف إلى دراسة المخاطر وفق اتفاقية بازل وما جاء فيها على ضوء الأزمة المالية العالمية، واعتبرت اتفاقية بازل بمثابة فرصة لنظام المصرفي الجزائري لتطوير ذاته بعيدا عن التأثيرات السلبية لهذه الاتفاقية.

توصلت هذه الدراسة إلى افتقار البنوك العمومية الجزائرية إلى نصوص تشريعية تحدد تقنيات تغطية وقياس مخاطر السوق، مخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية حيث أن إدارتها تكاد تنحصر في اعتماد مؤشرات معينة لتحديد مستواها إدارة مخاطر القروض تكاد تنحصر في الرقابة والإشراف البنكي سواءكانت رقابة داخلية أو خارجية مع استحداث نظام للتنقيط تراعى فيه الخصائص الاقتصادية، المالية والقانونية للعملاء المقترضين تقييما لجدارتهم المالية، ضعف الإفصاح في البنوك التجارية، حيث أن التأخر في إرسال التقارير المالية لمركزية المخاطر ببنك الجزائر مازال السمة التي تميز بعض البنوك العمومية، فضلا عن عدم تطابق المعلومات المصرح بها من طرف هذه الأخيرة، مع التحاليل المنجزة من طرف المديرية العامة للمفشية العامة لبنك الجزائر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدمة الفصل:

تعد المحاسبة من العلوم الحديثة التي تزود المؤسسات بالبيانات والمعلومات اللازمة خاصة المالية منها، حيث تتسم المعلومات المالية بطبيعتها بخصائص معينة تترجمها أرقام تصاغ على شكل تقارير وقوائم وفقا للغرض المطلوب منها، وبذلك تتمكن المؤسسات من الاستقرار في أعمالها من خلال تلقي الدعم اللازم لمزاولة أنشطتها وإتخاذ القرارات لتحقيق الأهداف، حيث تمثل المعلومات المالية الأساس المنطقي لعملية إتخاذ القرارات بالنسبة للإدارة الحديثة، فلا يمكن أن تتخذ الإدارة القرارات لجميع مستوياتها اعتمادا على الخبرة والحدس أو التخمين.

ومع التطورات الحاصلة في الإدارات وخاصة الإدارة البنكية منها، والتي كانت نتاجا للابتكارات المالية والتقدم التكنولوجي وتحرير الأسواق المالية، مما أدى إلى احتدام المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية وإرتفاع حجم المخاطر التي تهدد وجودها واستمرارها، ومع زيادة هذه المخاطر وتنوعها كان لزاما على المؤسسات البنكية والمالية التوجه نحو إدارة هذه المخاطر عن طريق إبتكار أساليب وتقنيات مالية جديدة لتقليل منها، التحكم فيها أو التحوط لها.

ونظرا لأهمية إدارة المخاطر البنكية في المجال البنكي وأهميتها البالغة في التقليل من الوقوع في المخاطر، وضعت لجنة بازل للرقابة والإشراف المصرفي في إتفاقياتها المتعاقبة مجموعة من القواعد والمعايير التي تهدف لزيادة متانة وسلامة النظام المالي وزيادة إحتياطات البنوك ورفع رأس مالها لتقليص معدلات الوقوع في أزمات مالية مستقبلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: المعلومة المالية في البنوك التجارية.

تعتبر المعلومة المالية العمود الفقري لأي بنك أو مؤسسة مالية، فهي المكون الأساسي لإعداد القوائم المالية للبنوك التي تعكس الوضع المالي، كما تعتبر المنطلق الأساسي لاتخاذ جملة من القرارات التي تحدد مصير البنك.

المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية:

تعتبر البنوك التجارية أول وأقدم مصادر التمويل، فهي تعد الركيزة الأساسية للنظام البنكي، فلا يمكن قيام أي نظام إقتصادي بدون بنوك تجارية.

1. ماهية البنك التجاري:

البنوك التجارية هي مؤسسات إئتمانية تقدم خدمات متعددة ومختلفة حيث تسعى دائما إلى تجديدها وتطويرها بهدف خدمة عملائها على الوجه الخاص والإقتصاد الوطني على الوجه العام.

1.1: تعريف البنك التجاري:

اشتقت كلمة بنك من المقاعد التي كان يجلس عليها الصرافون في أسواق البندقية وأمستردام، فمن حيث الأصل اللغوي للكلمة، هو الكلمة الإيطالية "بانكو" وتعني المصطبة، ويقصد بها في البدء المصطبة التي كان يجلس عليها الصيارفة لتحويل العملة، ثم تطور المعنى فيما بعد لكي يقصد بالكلمة المنضدة التي يتم فوقها عد وتبادل العملات، بعدها أصبحت تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود.

وفي التعريف اللغوي والاصطلاحي يقال لغويا صرف وصارف واصطراف الدنانير أي بدلها بدراهم أو دنانير سواها والصرف والصيرفي جمعها صيارفة هو بياع النقود بنقود غيرها، والصرافة أو الصيرفة هي حرفة الصراف، والمصرف كلمة محدثة وجمعها مصارف وتعني المؤسسات المالية تتعاطى الاقتراض والإقراض.[1] وقد أعطيت لهذا الأخير عدة تعاريف منها:

التعريف الأول: "البنك هو مؤسسة تنصب عملياتها الرئيسية على حشد الموارد المالية والنقود الفائضة عن حاجة الجمهور، منشآت الأعمال والدولة لغرض توظيفها أو إقراضها لآخرين وفق أسس وتقنيات معينة".[2]

التعريف الثاني: "يعتبر البنك التجاري نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها في قبول الودائع ومنح الإئتمان، والبنك التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيطا بين أولئك الذين لديهم أموالا فائضة، وبين

---

[1]- بورديمة سعيدة، **تقييم الأداء المالي للبنوك باستعمال النسب المالية دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري للفترة من 2010 إلى 2012**، مداخلة بجامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، دون سنة نشر، ص3.

[2]-بوعتروس عبد الحق، **الوجيز في البنوك التجارية: عمليات، تقنيات وتطبيقات**، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2001، ص6.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال".[1]

التعريف الثالث: "البنك هو مؤسسة مصرفية موضوعها النقود والعمليات التي تدور حول قيام النقود بوظائفها، وغالبا ما تكون النقود فيها ذات نوعية خاصة (نقود الودائع)، وبذلك فالبنك التجاري مؤسسة تنصب عملياتها الرئيسية على حشد الموارد المالية والنقود الفائضة عن حاجة الجمهور والمؤسسات في شكل إدخارات لإقراضها وتوظيفها للآخرين وفق قواعد وأساليب معينة".[2]

وعليه ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن البنك عبارة عن "مؤسسة ذات طابع مالي تعمل على جمع أكبر قدر ممكن من الأموال من المتعاملين الإقتصاديين أفراداً كانوا أو مؤسسات، بهدف استثمارها أو إقراضها لأطراف أخرى، كما يوفر عدة خدمات بحيث يقوم كل هذا على أساس الثقة بين البنك التجاري وجميع الأطراف المعنية".

1.2: خصائص البنك التجاري:

البنك التجاري كغيره من المؤسسات الاقتصادية لديه مجموعة من الخصائص تميزه عن بقية المؤسسات ومن أهم هذه السمات أو الخصائص نذكر ما يلي:[3]

أ. **الربحية:** يتكون الجانب الأكبر من مصروفات البنك من تكاليف ثابتة تتمثل في الفوائد على الودائع، وهذا يعني أن أرباح تلك البنوك أكثر تأثرا بالتغيير في إيراداتها بالمقارنة مع مؤسسات الأعمال الأخرى، لذا يقال أن البنوك التجارية تعد من أكثر مؤسسات الأعمال تعرضا لآثار الرفع المالي، فإذا ما زادت إيرادات البنك بنسبة معينة ترتب عن ذلك زيادة الأرباح بنسبة أكبر، وعلى العكس من ذلك إذا انخفضت الأرباح بنسبة أكبر.بل قد تتحول أرباح البنك إلى خسائر، وهذا يقتضي من إدارة البنك ضرورة السعي لزيادة الإيرادات وتجنب حدوث إنخفاض فيها.

ب. **السيولة:** يتمثل الجانب الأكبر من موارد البنك المالية في ودائع تستحق عند الطلب، ومن ثم يكون البنك مستعداً للوفاء بها في أي لحظة، وتعد هذه السمة من أهم السمات التي يتميز بها البنك عن مؤسسات الأعمال الأخرى، ففي الوقت الذي تستطيع فيه هذه المؤسسات تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت، فإن مجرد إشاعة عن عدم توفر سيولة كافية لدى البنك كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين ويدفعهم فجأة لسحب ودائعهم، مما قد يعرض البنك للإفلاس، فمثلا اضطر بنك "انتر" اللبناني إلى التوقف عن دفع مستحقات المودعين

[1]–منير إبراهيم الهندي، **إدارة البنوك التجارية**، المكتب العربي الحديث، ط3، الإسكندرية، 1996، ص8.

[2]–محمود سحنون، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، بهاء الدين للنشر والتوزيع، ط1، قسنطينة، الجزائر، 2003، ص 76.

[3]– سامر جلدة، **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2009، ص ص 19-20.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأقفل أبوابه في 14 نوفمبر لعام 1966، وذلك نتيجة لزيادة مفاجئة في السحوبات لم يتمكن البنك من مواجهتها بما لديه من موارد نقدية.

ج. **الأمان:** يتسم رأس مال البنك التجاري بأنه صغير نسبياً، إذا لا تزيد نسبته إلى صافي الأصول عن 10% عادة، وهذا يعني صغر هامش الأمان بالنسبة للمودعين الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للإستثمار. فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال، فإذا زادت الخسائر عن ذلك فقد تلتهم جزءا من أموال المودعين، والنتيجة هي إفلاس البنك.

2. أهداف البنك التجاري:

البنك التجاري كغيره من المؤسسات الاقتصادية لديه مجموعة من الأهداف نشأ لأجلها ويعمل على تحقيقها ومن أهم هذه الأهداف نذكر ما يلي:[1]

أ. **الهدف الأول:** يتمثل في تحقيق أقصى ربحية من خلال زيادة الإيرادات طالما أن الجانب الأكبر من التكاليف هو من النوع الثالث. وأن أي إنخفاض في الإيرادات كفيل بأن يصحبه إنخفاض أكبر في الربح.

ب. **الهدف الثاني:** فيتمثل في تجنب التعرض لنقص شديد في السيولة لما لذلك من تأثير كبير على ثقة المودعين فيه.

ج. **الهدف الثالث:** حيث يتمثل في تحقيق أكبر قدر من الأمان للمودعين على أساس رأس مال صغير لا يكفي لتحقيق الحماية المنشودة لهم.

من أهداف البنوك التجارية أيضا:[2]

- المساهمة الفعالة في النمو الاقتصادي متى وفرت لها الحكومة البيئة المالية والمصرفية المناسبة والمحفزة على النمو والإستقرار المالي؛
- للبنوك أهداف واضحة في مجال تمويل التجارة الخارجية، وخاصة في تقديم الإعتمادات المستندية التي تضمن حقوق المصدرين هذا بالإضافة إلى الخدمات المصرفية الأخرى الكثيرة والمتعددة التي تقدمها البنوك والتي ترتبط بتحقيق أهداف ملاك المشروع، المتمثلة في زيادة معدل الأرباح الموزعة للمؤسسين والمستثمرين وحملة الأسهم إضافة إلى زيادة القيمة الفعلية لأسهم البنك.

3. وظائف البنوك التجارية:

للبنوك التجارية وظيفتان أساسيتان هما:[3]

---

[1]- **نفس المرجع**، ص ص 20-21.

[2]-مجلة **الرياض الاقتصادي**، العدد 17432، الرياض، السعودية، 16 مارس 2016، ص 38.

[3]-نفس المرجع، ص 38.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1.3: وظيفة الوساطة:

أي التوسط بين المودعين والذين يطلق عليهم أيضا المقرضين والمقترضين بتجميع المدخرات والفوائض المالية وإعادة ضخها في الاقتصاد وجعلها في متناول الأفراد والمؤسسات الراغبة في الإقتراض ولا تختلف البنوك التجارية في قيامها بهذا الدور عن البنوك غير التجارية وعن سائر المؤسسات المالية التي يتألف منها السوق الإئتماني ببلد ما والتي تسمى جميعها بالوسطاء الماليين.

2.3: وظيفة توليد النقود:

هي الوظيفة الأكثر أهمية على الإطلاق وتؤثر على الوظيفة الأولى وهي التي تتميز بها البنوك التجارية عن المؤسسات المالية الأخرى وعن سائر الوسطاء الماليين.

كما يمكن أيضا تقسيم وظائف البنك إلى وظائف تقليدية وأخرى حديثة.[1]

أ. **الوظائف التقليدية:** تتشكل أساسا من:

-فتح الحسابات الجارية وقبول الودائع على إختلاف أنواعها (تحت الطلب، وإدخار، ولأجل، وخاضعة لإشعار)؛

-تشغيل موارد البنك مع مراعاة مبدأ التوفيق بين السيولة والربحية والضمان أو الأمن ومن أهم أشكال التشغيل والإستثمار ما يلي:

- منح القروض والسلف المختلفة وفتح الحسابات الجارية المدينة؛
- تحصيل الأوراق التجارية وخصمها والتسليف بضمانها؛
- التعامل بالأوراق المالية من أسهم وسندات بيعا وشراء لمحفظتها أو مصلحة عملائها؛
- تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح الإعتمادات المستندية؛
- تقديم الكفالات وخطابات الضمان للعملاء؛
- التعامل بالعملات الأجنبية بيعا وشراء، والشيكات السياحية، والحوالات الداخلية منها والخارجية؛
- تحصيل الشبكات المحلية عن طريق غرفة المقاصة، وصرف الشبكات المسحوبة عليها؛
- تأجير الخزائن الآمنة لعملائها لحفظ المجوهرات والمستندات والأشياء الثمينة؛

ب. **الوظائف الحديثة:** تتمثل خاصة في:

- إدارة أعمال وممتلكات العملاء وتقديم الإستشارات الاقتصادية والمالية لهم من خلال دائرة متخصصة هي Trust department؛
- تمويل الإسكان الشخصي من خلال الإقراض العقاري، ومما يجدر ذكره أن لكل بنك تجاري سقف محدد للإقراض في هذا المجال يجب أن لا يتجاوزوه؛

[1]-محمد مصطفى السنهوري، **إدارة البنوك التجارية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2013، ص ص 84-85.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية، وهنا يتجاوز البنك التجاري الإقراض لآجال قصيرة إلى الإقراض لآجال متوسطة وطويلة الأجل نسبيا.

4. تصنيفات البنك التجاري:

تعددت وتنوعت البنوك التجارية ومن أنواعها:[1]

1.4: البنوك ذات الوحدة الواحدة:

يقصد بالبنوك ذات الوحدة الواحدة تلك البنوك التي ليس لها فروع، ويقصد بالفرع في هذا الصدد الوحدة التي تقبل جميع أنواع الودائع، وبالنسبة لوحدات الإيداع والصرف الآلي فإنها تعتبر في بعض التشريعات بمثابة فروع إذا ما زادت المسافة بينها وبين المركز الرئيسي عن عدد محدد من الكيلومترات، وبإختصار يظل البنك ذو الوحدة الواحدة حتى لو أنشأ وحدات تقوم بجميع الخدمات المصرفية عدا قبول الودائع أو نوع منها، كما لا تنتفي عنه هذه الصفة إذا ما قام بإنشاء وحدات آلية للصرف والإيداع على مسافة من المركز الرئيسي تقل عما يشترطه القانون لإعتبار الوحدات المذكورة في حكم الفروع.

2.4: البنك ذو الفروع:

يقصد بالبنك ذي الفروع البنك ذي الوحدات المتعددة التي تدار من مركز رئيسي واحد، ولها مجلس إدارة واحد، وكذا نفس المجموعة من المساهمين، وكما سبق وذكرنا يشترط أن تقبل الوحدة كافة أنواع الودائع حتى تعتبر فرعاً، وتختلف التشريعات بشأن حق البنوك في إنشاء فروع، فبعض التشريعات تعطيها الحق في ذلك، والبعض الآخر ينكر عليها هذا الحق.

3.4: الشركات القابضة:

ونعرض شكل تنظيمي ثالث يتمثل في قيام البنك بتنظيم نفسه ليكون وحدة تابعة لشركة قابضة بعدئذ قد تمتد سيطرة المؤسسة إلى بنوك أخرى، كما قد تمتد إلى مؤسسات تمارس أنشطة أخرى غير بنكية.

أما بالنسبة للشركة القابضة ذاتها فيتم تأسيسها إما بواسطة كبار المساهمين في البنك، أو بالتعاون مع مستثمرين آخرين يعتقدون في إمكانية تحقيق البنك لأرباح أكبر لو أعيد تنظيمه ليصبح تحت سيطرة شركة قابضة.

وحتى تتحقق سيطرة الشركة القابضة على البنك ينبغي أن تمتلك حصة من أسهمه العادية لا تقل عن 25% من جملة الأسهم المصدرة. ويمكن أن يتم ذلك من خلال قيام الشركة القابضة بشراء جزء من الأسهم من بعض المساهمين إما نقدا أو بالإستبدال.

والأصل في شراء النقدي أن يتم تمويله من الموارد المالية الخاصة بالشركة، إلا أن تشريعات بعض الدول تعطي الشركة القابضة الحق في إصدار سندات واستخدام حصيلتها في تمويل شراء أسهم البنك التي تهدف إلى

[1] – سامر جلدة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 45-51.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السيطرة عليه وسواء تم الشراء من موارد الشركة أو بالإقتراض، فإن السعر الذي تعرضه الشركة القابضة لشراء الأسهم عادة ما يكون أعلى من سعر السوق. أما الشراء بالإستبدال فيقصد به إستبدال أسهم البنك بأسهم الشركة، بمعنى أن يحصل مساهم البنك على عدد معين من أسهم الشركة القابضة مقابل تنازله له عن عدد معين من أسهم البنك.

إن البنوك التجارية عرفت تطورا هاما في نشاطها البنكي فلم تقتصر خدماتها على تلك العمليات التقليدية، بل تطورت خدماتها وعملياتها المختلفة بالإرتباط والتطور التكنولوجي المعاصر،فأصبحت تعمل على مسايرة مختلف التطورات الحاصلة في مجال الصناعة البنكية لتحقيق أهدافها المسطرة والبقاء في الريادة.

المطلب الثاني: المعلومة المالية

تعتبر المعلومة المالية بوصلة لمتخذي القرار وعصب القرارات الإستثمارية فبدونها تكون قرارات عشوائية قد تؤدي إلى آثار ونتائج سلبية.

1.1: ماهية المعلومة المالية:

توجد عدّة تعاريف أعطيت للمعلومة المالية نذكر منها:

التعريف الأول: "مجموعة البيانات المعالجة التي تقدم ملخصات عن المؤسسة، حيث أن الإدارة تعتمد عليها في إتخاذ القرارات وتوجيه الأنشطة التشغيلية للنجاح المالي".[1]

التعريف الثاني: "بيانات مالية تم تشغيلها بطريقة معينة أدت إلى الحصول على نتائج ذات معنى مفيد لمستخدميها".[2]

التعريف الثالث: "المعلومة المالية هي عبارة عن بيانات مالية تمت معالجتها بشكل ملائم لتعطى معنى كاملا يمكن من إستخدامها في العمليات الجارية والمستقبلية لإتخاذ القرارات".[3]

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن المعلومة المالية هي عبارة عن مجموعة العمليات التي تجرى على البيانات المالية السابقة والحاضرة والمستقبلية بهدف بلورتها وتحويلها إلى معلومات واضحة ودقيقة يسهل استخدامها ويستفاد منها في عملية إتخاذ القرارات الموجهة لمختلف نشاطات المؤسسة وخاصة النشاط المالي منها.

[1] - www. Cucas. Edu. Cn. Le 25/02/2017 à 09 :54.

[2] -أحمد حسين علي حسين، **نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 25.

[3] – عبد الرزاق محمد قاسم، **نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 1998، ص 7.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.1: خصائص المعلومة المالية:

تتميز المعلومة المالية بعدة سمات وخصائص تجعلها مفيدة للمستخدمين تتمثل هذه الخصائص في:[1]

أ. **القابلية للفهم:** تعتبر القابلية للفهم إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات المالية من حيث جاهزيتها للفهم من قبل المستخدمين، لهذا الغرض يفترض أن لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة في الاعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية، وأن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية.

ب. **الملائمة:** لكي تكون المعلومات مفيدة فإنه يجب أن يكون ملائمة لحاجات متخذي القرارات، وتمتلك المعلومات خاصية الملاءمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو تأكيد أو تصحيح تقييماتهم الماضية. إن الدورين التنبؤي والتأكدي للمعلومات متداخلان، على سبيل المثال، المعلومات حول المستوى الحالي للأصول المملوكة وبنيتها ذات قيمة للمستخدمين عندما يحاولون التنبؤ بقدرة المؤسسة في إستغلال الفرص وقدرتها على مقاومة الأوضاع المعاكسة، وتلعب نفس المعلومات دورا تأكيديا فيما يتعلق بالتنبؤات الماضية.

ت. **الموثوقية:** لكي تكون المعلومات مفيدة فإنها يجب أن تكون موثوقا بها، وتمتلك المعلومات خاصية الموثوقية، إذا كانت خالية من الأخطاء المهمة والتحيز، ويمكن الإعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تعبر بصدق عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه بشكل معقول.

ث. **الحياد:** أن تكون المعلومات المالية محايدة، يعني خالية من التحيز ولا تعتبر المعلومات المالية محايدة إذا كان إختيار أو عرض المعلومات يؤثر على إتخاذ القرار أو الحكم لأجل تحقيق نتيجة أو حصيلة محددة سلفاً.

ج. **القابلية للمقارنة:** من أهم ما تتضمنه خاصية القابلية للمقارنة إعلام المستخدمين عن السياسات وآثار هذه التغيرات، ويجب أن يستطيع المستخدمون من تحديد الإختلافات في السياسات المحاسبية المستخدمة في المشروع للعمليات المالية المتشابهة والأحداث الأخرى من فترة لأخرى وبين المشاريع المختلفة. إن الإمتثال لمعايير المحاسبية الدولية بما في ذلك الإفصاح عن السياسات المحاسبية يساعد في تحقيق القابلية للمقارنة.

2. مصادر المعلومة المالية:

يمكن تقسيم مصادر المعلومات المالية إلى مصدرين هما:[2]

---

[1]- بلال حسن العبسي، **أثر معالجة المحاسبية لتكلفة الإقراض على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وفقا لمعيار المحاسبة الدولي (23)**، مذكرة مقدمة لمتطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، جامعة غزة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2009، ص ص 20-23.

[2]- محمد الصيرفي، **إدارة تكنولوجيا المعلومات**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2009، ص297.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1.2: المصادر الداخلية:

تتكون من أشخاص مثل المشرفين ورؤساء أقسام والمديرين بمختلف مستوياتهم داخل المنظمة ويتم تجميع المعلومات هنا، على أساس رسمي طبقا للأحداث التي وقعت بالفعل أو غير رسمي من خلال الاتصالات والمناقشات غير الرسمية.

كما تتمثل المصادر الداخلية أيضا في:[1]

- القوائم المالية الأساسية وتتمثل في الميزانية، جدول حسابات النتائج، وجدول خارج الميزانية؛
- المذكرات والملاحظات المرفقة بالقوائم المالية، وتعد تلك الملاحظات جزءاً ضروريا من مصادر المعلومات المفيدة وتوفر المعلومات الإضافية غير الموجودة في القوائم المالية؛
- التقارير المؤقتة (المرحلية): التي تقدم على مدار السنة (نصف أو ربع سنوية) ويكون الهدف منها إمداد مستخدمي القوائم المالية بالمزيد من المعلومات في توقيتات متقاربة لإتخاذ قرارات الإستثمار والإقراض، ويضاف إلى ذلك أن تلك التقارير يمكن أن توفر معلومات هامة متعلقة بالجوانب الموسمية وكيفية سير العمل؛
- تقارير مجلس الإدارة: التي تحتوي على معلومات تتناول بيانات مالية وإحصائية وبعض الخطط المستقبلية؛
- تقارير مراجع الحسابات وما قد يحتويه من ملاحظات أو تحفظات خاصة بالقوائم المالية التي تمت مراجعتها؛
- قوائم تنبؤات الإدارة ومعلومات خاصة.

2.2: المصادر الخارجية:

تتضمن هذه المصادر بعض التقسيمات مثل العملاء والموردين والمنافسين والنشرات المهنية والإتحادات الصناعية والهيئات الحكومية. حيث يستطيع المحلل المالي الحصول على المعلومات والبيانات التي تصدرها أسواق المال وهيئات البورصة، بالإضافة إلى البيانات والمعلومات التي يمكن أن يحصل عليها من الصحف والمجلات المتخصصة والمكاتب الإستشارية.

ويعتبر من المفيد عند تحليل المعلومات المالية لبنك معين، مقارنتها بما هو قائم في البنوك المنافسة ولذلك يجب تجميع المعلومات عن القطاع البنكي، ويضاف إلى ذلك تجميع معلومات عن الاقتصاد بصفة عامة، وكذلك معلومات عن ظروف المنافسة، وأثر الإتفاقيات الدولية على النشاط البنكي.[2]

---

[1]-إيمان أنجرو، **التحليل الإئتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض**، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير، كلية الإقتصاد، إختصاص محاسبة، جامعة تشرين، سوريا، 2007، ص ص 64-65.

[2]-إيمان أنجرو، **نفس المرجع**، ص ص 64-65.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. أهمية المعلومة المالية:

تكتسب المعلومة المالية أهميتها وفعاليتها من الحيز الذي تحتله داخل المحتوى الكامل من المعلومات اللازمة لإتخاذ قرارات الإستثمار، حيث تعمل على توفير مجموعة من المعلومات الملائمة وذات المصداقية التي تساعد على المستثمرين في تقييم بدائل الإستثمار وإختيار البديل الأفضل وما يترتب على ذلك من التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية.

وعموماً يمكن إجمال أهمية المعلومة المالية في النقاط التالية:[1]

- المعلومة المالية تاريخية أو حالية أو مستقبلية تلعب دورا أساسيا في الحكم على كفاءة سوق الأوراق المالية؛
- تمكن المعلومات المالية المستثمرين من تقدير التدفقات النقدية المستقبلية والمتمثلة في التوزيعات التي يستلمها المستثمر وكذلك الأرباح الرأسمالية الناتجة عن الإرتفاع في قيمة الأسهم؛
- تساعد المستثمرين في تقدير حجم أو درجة المخاطر الخاصة بالأسهم وتتمثل في درجة تباين لعائد سوق الأوراق المالية، التي قد تنتج من متغيرات تتعلق بالسوق وهي ما تسمى بدرجة المخاطرة المنتظمة وكذلك درجة المخاطرة الناتجة من متغيرات راجعة للمؤسسة نفسها والتي تسمى بدرجة المخاطرة غير المنتظمة؛
- مساعدة المستثمرين على تكوين محفظة مناسبة من الأوراق المالية بهدف تجنب المخاطر غير المنتظمة عن طريق توزيع الإستثمارات.

تعتبر المعلومات المالية ذات قيمة كبيرة ووزن داخل البنك أو أي مؤسسة أخرى لما لها من درو كبير وأهمية بالغة إذ تعتبر هي أساس كفاءة السوق و ترشيد القرارات الاستثمارية للبنك وتشكل مجال للحماية من الوقوع في الأخطاء.

المطلب الثالث: ماهية القوائم المالية.

يهتم الباحثون والمحللون وكل ذي مصلحة بالقوائم المالية للمؤسسة بغرض التعرف على مصادر الأموال ومجال استخداماتها والحكم على نتائج أعمال المؤسسات والوضع المالي لها.

1. مفهوم القوائم المالية:

عبر الدارسون للقوائم المالية عنها بعدة تعاريف حيث لا يوجد تعريف واحد لها.

التعريف الأول: "تمثل القوائم المالية الناتج النهائي والأساسي للعمل المحاسبي في أي وحدة إقتصادية، وهي تنشأ نتيجة إجراء مجموعة من المعالجات المحاسبية على البيانات التي ترتبط بالأحداث والأنشطة التي تقوم بها

[1] – كمال الدين الدهراوي، **تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار**، المكتب الجامعي، مصر، 2006، ص 21.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الوحدة الإقصادية لغرض تقديمها بصورة إجمالية وملخصة إلى كافة الجهات التي يمكن أن تستفاد منها في إتخاذ القرارات المختلفة".[1]

التعريف الثاني: "القوائم المالية عبارة عن عرض هيكلي للمركز المالي للمؤسسة وأدائها خلال فترة معينة، حيث تكون ملائمة لمختلف فئات مستخدمي القوائم لإتخاذ القرارات الاقتصادية الراشدة وتساعد أصحاب المؤسسة في تقييم كفاءة إستغلال الإدارة لموارد المؤسسة".[2]

التعريف الثالث: "هي الوسيلة الرئيسية التي يتم من خلالها توصيل المعلومات إلى الأطراف الخارجية، وتشمل القوائم المالية عادة الميزانية العامة، جدول حسابات النتائج، وجدول خارج الميزانية، كما تشمل أيضا الملاحظات على القوائم والجداول الملحقة التي تعتبر جزء مكملا للقوائم المالية".[3]

ومن خلال هذه التعاريف المقدمة نستنتج أن القوائم المالية هي عبارة عن قوائم جاءت نتيجة معالجة لعديد المعلومات والعمليات التي قام بها البنك خلال السنة المالية، بحيث تكون مجمعة وملخصة ومقدمة في شكل معنون وكامل.

2. أهداف القوائم المالية:

يتحدد الهدف العام للقوائم المالية من خلال الهدف العام للمحاسبة بتوفير البيانات والمعلومات اللازمة والمفيدة للعديد من الجهات التي لها علاقة (مباشرة أو غير مباشرة) بالوحدة الاقتصادية بهدف إتخاذ القرارات المختلفة في ضوئها، من خلال:

- توضيح وتحديد نتيجة العمليات والأنشطة التي قام بها البنك خلال فترة مالية معينة (من ربح أو خسارة)؛
- توضيح قوة المركز المالي للبنك في لحظة زمنية تتمثل في نهاية الفترة المالية؛[4]

كما تهدف القوائم المالية إلى:

- تركيز الاهتمام على دور المعلومات في تقدير حجم وتوقيت درجة المخاطر المحيطة بالتدفقات النقدية المستقبلية التي يخلقها البنك؛

---

[1]- قاسم محين الحبيطي، زياد هشام يحي، **تحليل ومناقشة القوائم المالية**، الدار النموذجية للطباعة والنشر، صيدا-بيروت، لبنان، 2011، ص 25.

[2]-بن فرح زوينة، **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2014، ص 46.

[3]- عقاري مصطفى، **عرض القوائم المالية**، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، العدد 01، جامعة بسكرة، الجزائر، جوان 2007، ص 13.

* Financial Accounting Standards Board.

[4]- قاسم محسن الحبيطي، زياد هاشم يحي، **مرجع سبق ذكره**، ص 25.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- التركيز على خاصية المعلومات في تقديم أساس للتنبؤ بالتدفقات المستقبلية، لا يعني أن المحاسبية المالية عليها أن تقدم تنبؤات مباشرة للقرار فالمحاسب يقدم معلومات تتعلق بنتائج الأحداث والعمليات الفعلية التي قام بها البنك، وعلى مستخدمي المعلومات المحاسبية أن يقوم بعملية التقدير والتنبؤ لاتخاذ القرارات بناء على المعلومات المقدمة من المصادر المحاسبية.

ومن الأهداف العامة للقوائم حسب: FASB*:

- توفير البيانات اللازمة لتقدير صافي التدفقات النقدية، المتوقعة من حيث قيمتها وتوقيت حدوثها في ظل ظروف عدم التأكد المحيطة بها؛
- تحديد ممتلكات البنك (الأصول) وما عليه من حقوق أو إلتزامات سواء لأصحابه أو للآخرين؛
- بيان مصادر أموال البنك وأوجه استخداماتها خلال فترة مالية معينة.[1]

3. الأطراف المستخدمة للقوائم المالية:

يستخدم بيانات ومعلومات القوائم المالية ومرفقاتها عدد كبير من المستفيدين داخل وخارج البنك، حيث يعتمد الكثيرون عند إتخاذ قراراتهم الاقتصادية على علاقاتهم بالبنك ومعرفتهم به، كما يركزون إهتماماتهم نحو المعلومات المقدمة من خلال التقارير المالية، وتتمثل الأطراف المستخدمة للقوائم المالية في:[2]

1.3: المستخدمين حسب المصلحة:

لقد تم تقسيم مستخدمي القوائم المالية إلى قسمين رئيسيين، حيث القسم الأول يحتوي على مستخدمين ذوي المصلحة المباشرة في المشروع أي المستخدمين الداخليين، و هم عبارة عن الموظفين في البنك، أما القسم الثاني فإنه يظم المستخدمين ذوي المصلحة غير المباشرة أو المستخدمين الخارجيين وهم الأطراف المهتمة بعمليات البنك مثل الدائنين، المستثمرين، العملاء،...إلخ.

2.3: الأطراف المستخدمة للقوائم المالية للبنوك:

بالنسبة للبنوك يمكن تقسيم المستفيدين من القوائم المالية كالتالي:

أ. **المودعون والمقرضون**: أصحاب الودائع والسندات يحصلون عوائدهم التي تظل مقيدة بمعدل الفائدة المحدد في العقد أو الصك، إلا أنه إذا واجه البنك خسائر أو ظروف سيئة فإن أصل الوديعة أو القرض وفوائده يتعرضان للخطر، وبالتالي فإن القوائم المالية تمكن المودعين والمقرضين من التعرف على المركز المالي للبنك وربحيته والمخاطر المحيطة بأعماله قبل إيداعهم الأموال فيه أو الإكتتاب في السندات التي يطرحها للجمهور.

---

[1] – نصر رمضان أحلاسة، **دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2013، ص 24.

[2] – بن فرج زوينة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 53-56.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب. المساهمون: يعتبر المساهمون أكثر الأطراف المرتبطة بالبنك عرضة للمخاطر، في نفس الوقت أكثر الأطراف تجني مكاسب في حالة نجاح البنك، لذلك يحتاج المساهمون الحاليون والمترقبون إلى المعلومات بصفة مستمرة ليتمكنوا من تقييم فرص الإستثمار المتاحة والمفاضلة بين البدائل الإستثمارية وإتخاذ قراراتهم المتعلقة بتوظيف مواردهم بصورة ناجحة.

ت. الإدارة: يمكن للإدارة من خلال تحليل القوائم المالية مراقبة ومسايرة وضع البنك دائم التغيير، حيث تجري عملية التحليل بصفة مستمرة نظرا لقدرتها اللامحدودة على الإطلاع على السجلات المحاسبية الداخلية وغيرها لتمكنها من الرقابة على أعمال البنك.

ث. الجهات الحكومية: كما سبق وأشرنا أن البنك يقدم بصفة دورية ومستمرة معلومات للجهات الحكومية وعلى رأسها البنك المركزي لتمكنه من القيام بدوره الرقابي والإشرافي على أكمل وجه.

ج. مراقب الحسابات: يحتاج مراقب الحسابات إلى الحصول على كافة المعلومات والإيضاحات الكافية لإبداء رأيه الفني المحايد على مدى إطار القوائم المالية للبنك لكافة الحقائق والمعلومات بعدالة وموضوعية، وأنها قد أعدت في ضوء المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ويمثل تقرير مراقب الحسابات عنصر ثقة وتأكيد للقوائم المالية التي يعدها البنك.

تعتبر القوائم المالية من أهم الإجراءات التي تحرص البنوك على تنفيذها، وتقديم تقرير مفصّل حولها،في نهاية الفترة المالية، حيث تعطي ملخصا عن الوضع المالي وربحية هذه البنوك على المدى القصير والمدى البعيد.

المبحث الثاني: إدارة المخاطر البنكية.

إن السمة الأساسية التي تحكم نشاط البنك هي كيفية إدارة المخاطر وليس تجنبها، من خلال توصيفها، قياسها والإفصاح عنها وللحكم على مدى قدرة البنك على إدارة المخاطر والسيطرة عليها، حيث إعتبرت الصناعة البنكية موضوع إدارة المخاطر فن وعلم وأن أي بنك يرغب في عوائد عليه أن يتحمل مخاطر عالية والعكس.

المطلب الأول: ماهية المخاطر البنكية.

يعد موضوع إدارة المخاطر البنكية من الموضوعات المهمة التي أخذت تستحوذ على إهتمامات الباحثين على المستوى المحلي والعالمي، لا سيما في أعقاب الأزمات المالية والبنكية التي حصلت في كثير من دول العالم وأخيرا الأزمة المالية عام 2008.

1. مفهوم المخاطرة البنكية:

تعددت وتنوعت التعاريف التي تنقل لنا مفهوم المخاطر البنكية، وهذا لتعدد الكتاب والدارسين في هذا الموضوع، ولكن قبل الخوض في تعريف المخاطر البنكية يجب التطرق إلى مفهوم المخاطرة أولا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أعطيت عدّة مسميات للمخاطر منها: حالة عدم التأكد، المجازفة، وغيرها، ولكنها تنصب كلها تحت مفهوم واحد، وعليه يمكن تعريف المخاطرة كالآتي:

التعريف الأول: "إحتمال الخسائر في الموارد المالية أو الشخصية نتيجة عوامل غير منظورة في الأجل الطويل أو القصير".[1]

التعريف الثاني: "بأنها ظرف أو وضع في العالم الواقعي يوجد بها تعرض لوضع معاكس، وبشكل أكثر تحديدا، يقصد بالمخاطرة حالة يكون فيها إمكانية أن يحدث إنحراف معاكس عن النتيجة المرغوبة المتوقعة أو المألوفة".[2]

وعليه يمكن تعريف المخاطرة البنكية كالآتي:

التعريف الأول: "إحتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها و/ أو تذبذب العائد المتوقع من إستثمار معين".[3]

التعريف الثاني: "إحتمال وقوع حدث أو مجموعة من الأحداث غير مرغوب فيها حيث يرى البعض بأن الخطر يمكن أن ينتج عن: نقص التنوع، نقص السيولة وإدارة البنك في التعرض للمخاطر".[4]

2. أنواع المخاطر البنكية:

يمكن تصنيف المخاطر البنكية إلى عدّة أنواع مختلفة ومتنوعة إستنادا إلى وجهات نظر الكتاب والباحثين وتتمثل في التالي:

1.2: المخاطر البيئية:[5]

تتثمل في المخاطر التي تتعرض لها البنوك كونها مؤسسات ذات تنظيم وتشريع عال، إذا انها تعمل ضمن نظام مفتوح تؤثر وتتأثر بالبيئة الداخلية أو الخاصة وما فيها من نقاط قوة لتعزيزها ونقاط ضعف لإستبعادها، أم بيئة عامة وما فيها من فرص للإستفادة منها وتهديدات لتجنبها ويشتمل هذا الصنف من المخاطر على الأنواع الآتية:

---

[1]- بوعشة مبارك، **إدارة المخاطر البنكية مع إشارة للجزائر**، مداخلة بالمركز الجامعي العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، دون سنة نشر، ص 02.

[2]- طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص16.

[3]- خضراوي نعيمة، **إدارة المخاطر البنكية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستر في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2009، ص 03.

[4]- بوعشة مبارك، **مرجع سبق ذكره**، ص 03.

[5]- صادق راشد الشمري، **إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها على الأداء المالي للبنوك التجارية**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص ص 57-58.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ. **المخاطر التشريعية**: تنتج من إحتمال مخالفة تطبيق القوانين الرقابية والقواعد التشريعية التي تؤثر سلبا في البنك إذ قد تقوم السلطات الرقابية بفرض غرامات نقدية على البنوك المخالفة وتكرارها قد يؤدي إلى عقوبات أشد قسوة.

ب. **المخاطر الإقتصادية**: تشمل المخاطر المتوافقة مع عوامل الاقتصاد الوطني والدولي والتي يمكن أن تؤثر في أداء البنوك سواء أكان بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

ج. **مخاطر المنافسة**: برزت نتيجة ظهور منتجات جديدة وابتكار خدمات متميزة وذات أداء عال من خلال آليات ووسائل مختلفة لتقديم أفضل الخدمات البنكية للعملاء، من الصيرفة التقليدية إلى الإلكترونية بمختلف أشكالها.

د. **مخاطر التنظيم**: برز هذا النوع من خلال عدم تطبيق بعض الإجراءات التنظيمية والرقابية وقواعد العمل البنكي التي تجعل البنك في وضع غير تنافسي مما يؤدي بالضرورة إلى مخاطر تجنب التعامل مع هذا البنك.

2.2: المخاطر الإدارية:

وتحدث هذه المخاطر بسبب سوء الإدارة وضعها وعدم أهليتها وتشمل هذه المخاطر:[1]

أ. **مخاطر السمعة**: تقع نتيجة إنخفاض إيرادات البنك أو قاعدة عملائه نتيجة لترويج إشاعات سلبية عن البنك ونشاطاته، هذه المخاطر هي نتيجة لفشل البنك في إدارة أحد أو كل أنواع المخاطر التي تم ذكرها.[2]

ب. **المخاطر التنظيمية**: تتمثل بالمخاطر المرتبطة بطبيعة الهياكل التنظيمية للبنوك وأنواعها المختلفة وتدرج الصلاحيات والمسؤوليات فيها والعلاقات والترابط بين الأقسام والوحدات وكذلك المخاطر الإدارية المختلفة فيما يتعلق ببيئة البنك وطبيعة نظم التعويض والحوافز.

ت. **مخاطر القابلية أو الأهلية او القدرة**: تلك المخاطر التي تجعل إدارة البنك مفتقرة إلى الكفاءة والقدرة على التعامل والتعايش مع المتغيرات البيئية في القطاع البنكي مما يجعلها غير قادرة على إتخاذ قرارات بنكية صائبة وسليمة ترتبط بإدارة الأموال في البنك وموجوداته ومطلوباته بالشكل الكفوء.

ث. **مخاطر التعويضات**: تشير إلى وجوب مشاركة القطاع الخاص في المساهمة في معالجة الأزمات المالية والمصرفية من خلال تأسيس أنظمة للتأمين على الودائع وحماية المودعين الضمني إذ أشارت إليه بازل 2 مما يؤدي إلى تحمل القطاع الخاص لجزء من هذه التكاليف أو الخسائر عند تعرض البنك إلى الإفلاس بدلا من أن تتحملها الدولة.

---

[1]-**نفس المرجع**، ص59.

[2]- شقري نوري موسى وآخرون، **إدارة المخاطر**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2012، ص 302.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3.2: المخاطر المالية:

تظهر هذه المخاطر من خلال إدارة الميزانية العمومية للبنوك وتشمل أنواعاً مختلفة من المخاطر تتمثل في الآتي:[1]

أ. **المخاطر الإئتمانية:** تعرف بأنها مخاطرة أن يتخلف العملاء عن الدفع أي يعجزون عن الوفاء بالإلتزاماتهم بخدمة الدين، ويتولد عن العجز عن السداد خسارة كلية أو جزئية لأي مبلغ مقرض إلى الطرف المقابل، وللمخاطرة الإئتمانية أهمية قصوى من حيث أهمية الخسائر المحتملة.

والمخاطرة الإئتمانية هي أيضا مخاطرة تراجع المركز الإئتماني للطرف المقابل فمثل هذا التراجع لا يعني التخلف عن السداد وإنما يعني أن إحتمالي التخلف عن السداد يزداد، وتقوم أسواق رأس المال بتقييم الموقف أو المركز الإئتماني للبنوك من خلال معدلات الفائدة الأعلى على إصدارات الدين لهذه البنوك أو تراجع قيمة أسهمها، أو في ضوء تراجع تقدير وكالات التقييم والذي هو عبارة عن تقييم لجودة إصدارات الدين الخاصة بها.[2]

ب. **مخاطر السيولة:** تتمثل في الشح في الموارد المالية لدى البنك بحيث يمكن أن يقع البنك في أزمة سيولة أو نقص في الموارد المالية مما يترتب عليه عدم القدرة على الوفاء بإلتزاماته المستحقة نتيجة إتباعه لسياسة إئتمانية غير عقلانية أو سوء تسيير الموارد المتوفرة لديه، يؤدي إلى عدم توافق زمني بين آجال الإستحقاق للقروض الممنوحة وآجال إستحقاق الودائع لدى البنك، ويتجلى خطر السيولة عندما لا يكون حجم السيولة لدى البنك كافيا لمقابلة الإلتزامات.[3]

ت. **مخاطرمعدل الفائدة:** تنشأ عن تقلبات معدلات الفائدة بما قد يؤدي إلى تحقيق خسائر ملموسة للبنك في حالة عدم تناسق آجال إعادة تسعير كل من الإلتزامات والأصول، وتتصاعد مخاطر معدلات الفائدة في حالة عدم توافر نظام معلومات لدى البنك يتيح ما يلي:

- الوقوف على معدلات تكلفة الإلتزامات ومعدلات العائد على الأصول؛
- تحديد مقدار الفجوة بين الأصول والإلتزامات لكل عملة من حيث إعادة التسعير ومدى الحساسية لمتغيرات معدلات الفائدة؛

---

[1] – صادق راشد الشمري، **مرجع سبق ذكره**، ص 59.

[2] – طارق حماد عبد العال، **إدارة المخاطر**: أفراد– إدارات– شركات– بنوك–مخاطر الإئتمان والإستثمار والمشتقات وأسعار الصرف، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 196.

[3] - Anthony M. Santomero. **Commercial Bank Risk Management** : an Analysis the Proces, University of Pennsylvaria, Febrary 28 1997, P 10.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- يتوقف مقدار مخاطر معدلات الفائدة على مدى إختلاف الأخيرة عن التوقعات التي بينت عليها الفجوة ومدى تكمن البنك من تصحيح أوضاعه في الوقت المناسب.[1]

ث. المخاطر الرافعة: يقصد بها زيادة نسبة الأموال المقترضة إلى رأسماله الكلي والتي تؤدي إلى زيادة المخاطرة كلما زادت هذه النسبة.

وهناك نوعان من الرفع أولهما هو الرفع المالي والذي ينجم عن الأعباء الثابتة والمتملثة في فوائد الديون والتي تعود إلى إعتماد البنك على أموال مقترضة، وكلما كانت البنوك تتصف بإرتفاع درجة الرفع لديها، تعد أكثر عرضة لمخاطر الفشل في الوفاء بما عليها من إلتزامات للغير في حالة تعرض إيراداتها لإنخفاض لسبب أو لآخر.

وثانيهما هو الرفع التشغيلي ويتمثل في الأعباء الثابتة التي تتعلق مباشرة بعمليات وأنشطة البنك مثل الإهتلاكات ومرتبات الإدارة وغيرها.[2]

ج. المخاطر الدولية (مخاطر سعر الصرف): هي المخاطر الحالية والمستقبلية التي قد تتأثر بها إيرادات البنك ورأس ماله نتيجة للتغيرات المغايرة في حركة سعر الصرف، وتتمثل إحتمالية الخسارة من إعادة تقييم أصل مأخوذ بالعملة المحلية مقابل عملات أجنبية، وأن مجلس الإدارة وإدارة البنك هي المسؤولة عن إكتشاف مثل هذه المخاطر، وبالتالي يجب توفر سياسات واضحة في البنك تحكم مثل هذه النشاطات، كذلك يجب ان تتضمن السياسات الحدود التي يتقبلها مجلس إدارة البنك بخصوص هذا النوع من المخاطر.

إن قياس مخاطر سعر الصرف على درجة كبيرة من الأهمية من أجل فهم الخسائر المحتملة التي قد يتعرض لها البنك وبالتالي على الإدارة أن تعد بأن خسائر سعر الصرف في حال حدوثها لن يكون لها ذلك الأثر المدمر لأرباح البنك.[3]

3.2: مخاطر التسليم والتوزيع:

يوجد عدد من المخاطر ضمن هذا النوع تتمثل في الآتي:

أ. المخاطر التشغيلية: ناجمة عن ضعف في الرقابة الداخلية أو ضعف في الأشخاص والأنظمة أو حدوث ظروف خارجية، وإن مخاطر الخسارة الناتجة عن إحتمالية عدم كفاية أنظمة المعلومات، فشل تقني، مخالفة أنظمة الرقابة، الإختلاس والكوارث الطبيعية تؤدي جميعها إلى خسائر غير متوقعة.[4]

---

[1]- إيهاب ديب مصطفى رضوان، **أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية**، رسالة مقدمة لمتطلبات الحصول على درجة الماجستر، كلية العلوم التجارية، قسم محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2012، ص 32.

[2]- صادق راشد الشمري، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 73-74.

[3]-شقيري نوري موسى وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 301.

[4]-أسعد حميد العلي، **إدارة المصارف التجارية، مدخل إدارة المخاطر**، الذاكرة للنشر والتوزيع، جامعة مؤتة، الأردن، 2013، ص 357.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب. مخاطر تكنولوجية: طالما أن الصناعة البنكية تتميز بالتطور والإبداع المستمر وإستخدام التكنولوجيا المتطورة لذلك فإن تقديم الخدمات والأنشطة البنكية الإلكترونية أصبح يستحوذ على فكر البنكيين كي يستطيعوا أن يحققوا ميزة تنافسية بأنشطة بنوكهم المختلفة، وعلى الرغم من أن لها مزايا متعددة سواء للبنك أم للعميل إلا أنه في الوقت نفسه هناك مخاطر جسيمة تلازمها لذلك فإن إتفاقية بازل 2 أصدرت لائحة مساندة تتعلق بمخاطرة هذه الأنشطة.[1]

ت. مخاطرة المنتج الجديدة: إن إستحداث أدوات مالية جديدة والتوسع في إستخدام تلك الأدوات وتعاظم العولمة المالية وإنفتاح الأسواق البنكية المالية بين البلدان، كل هذا قد أدى إلى تفاقم حجم وتنوع المخاطر البنكية بدخول منتجات أو أدوات مالية جديدة.[2]

ث. مخاطر إستراتيجية: ناتجة عن إتخاذ قرارات أو عدم إتخاذ القرارات لإدارة نشاط البنك. إن المخاطر الإستراتيجية على المستوى الكلي تشير إلى المخاطر الناتجة عن إتخاذ قرارات متعلقة على سبيل المثال بدخول أسواق جديدة أو الخروج من أسواق قائمة، والمخاطرة الإستراتيجية على مستوى الأنشطة هي المخاطر الناتجة عن إتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص أو توزيع محفظة الإستثمار.[3]

وفي مايلي مخطط يلخص أنواع المخاطر البنكية:

[1]- صادق راشد الشمري، **مرجع سبق ذكره**، ص 77.

[2]- **نفس المرجع**، ص 77.

[3]- صادق راشد الشمري، **مرجع سبق ذكره**، ص 77.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم (01): أنواع المخاطر البنكية.

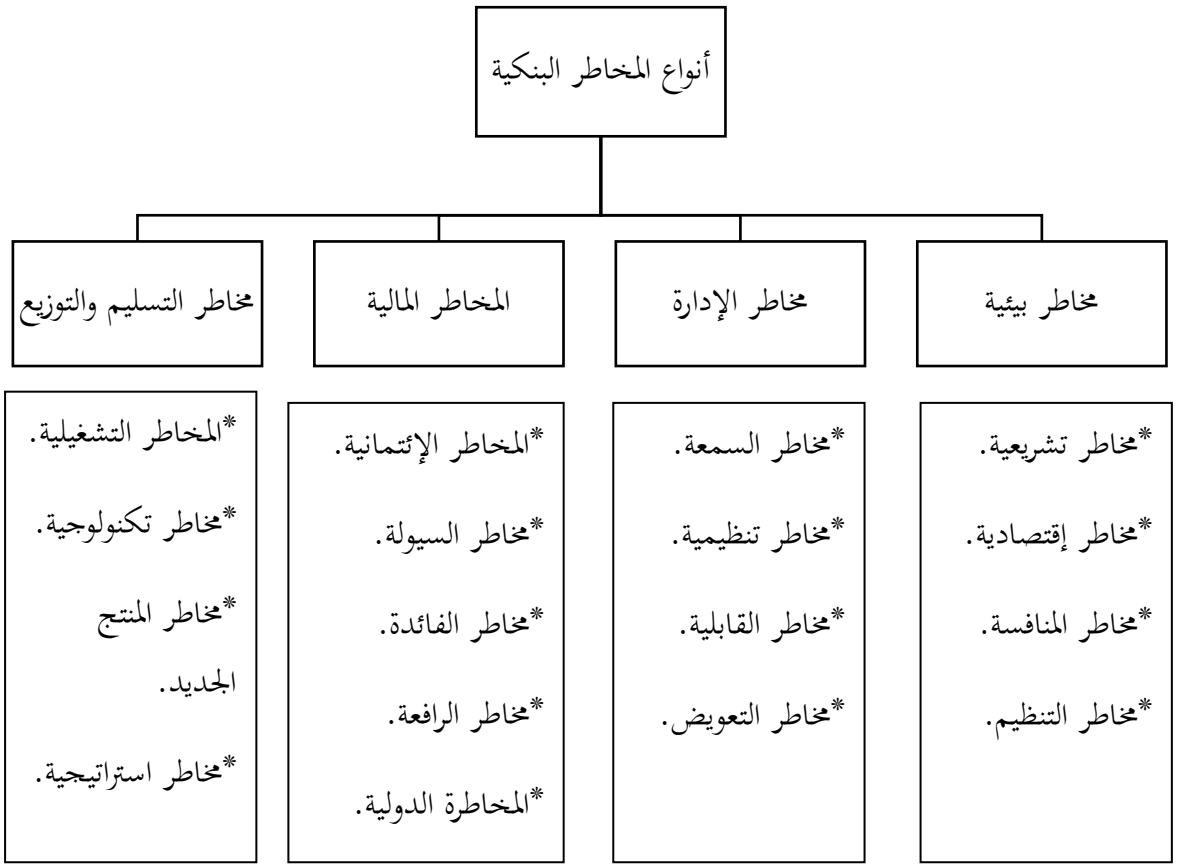

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على :صادق راشد الشمري، **إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الادرن، 2013، ص ص57-77.

3. مصادر المخاطر البنكية:

إن إختلاف وتنوع المخاطر البنكية يرجع أيضا إلى تنوع أسباب ومصادر نشوءها، والمخاطر البنكية ترجع إلى مصدرين هما:[1]

1.3: المخاطر النظامية:

يطلق عليها المخاطر العامة وهي تؤثر بشكل مباشر على النظام البنكي ككل لأنها مرتبطة بحالة عدم التأكد والتنبؤ الدقيق، بما يستجد من احداث وتطورات مستقبلية نتيجة عوامل يصعب التحكم فيها مثل: زيادة حدّة التضخم والتوجه نحو العولمة البنكية بالإضافة إلى اشتداد المنافسة ما بين البنوك ومع غيرها. وهي تعني أن البنوك تتعرض إلى نوع من المخاطر بسبب مجموعة متغيرات هامة أدت إلى زيادة المخاطر التي تتعرض لها البنوك

[1]-حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الإئتمان المصرفي والتحليل الإئتماني**، مؤسسةالوراق، عمان، 2002، ص167.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بشكل عام بحيث لا تتمكن من أن تتجنبها لأنها وليدة عوامل يصعب التحكم فيها أو التنبؤ بإحتمالات حصولها.

2.3: المخاطر غير النظامية:

مخاطر خاصة لإرتباطها بالمخاطر الداخلية للبنك، ويمكن تجنب هذا النوع من المخاطر بالتنويع في المحفظة الإستثمارية للبنك.

تعتبر المخاطر البنكية من أكثر مخاوف التي تهدد القطاع البنكي، إذ أدى تعددها وتنوعها إلى زيادة سلبية آثارها على البنوك مما دفع بهذه الأخيرة إلى السعي إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة التي من شأنها الحد من هاته المخاطر.

المطلب الثاني: ماهية إدارة المخاطر البنكية.

تختلف وجهات نظر الكثير من الباحثين والإقتصاديين في مفهوم إدارة المخاطر إلا أنهم يتفقون على تحديدها ومراقبتها للإبلاغ عنها والتحكم بها.

1. مفهوم إدارة المخاطر البنكية:

توجه عدّة تعاريف مختلفة لإدارة المخاطر البنكية لإختلاف الكتاب فكل ومنظوره الخاص، لكنها تنصب كلها في قالب واحد.

التعريف الأولى: "هي مدخل علمي للتعامل مع المخاطر بتحديد الخسائر المحتملة وتصميم وتطبيق الإجراءات التي تقلل حصول الخسارة أو التأثير المالي للخسائر التي يمكن أن تحدث".[1]

التعريف الثاني: "عبارة عن تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر البنكية بأفضل الوسائل وأقل التكاليف وذلك عن طريق إكتشاف الخطر، تحليله، قياسه وتحديد الوسائل مواجهته ثم إختيار أنسب وسيلة للمواجهة".[2]

التعريف الثالث: "الترتيبات التي تهدف إلى حماية أصول وأرباح البنك من خلال تقليل فرص الخسائر المتوقعة إلى أقل حد ممكن سواء تلك الناجحة عن الطبيعة او الأخطاء البشرية أو الأحكام القضائية".[3]

من خلال التعاريف السابقة يتضح أن إدارة المخاطر البنكية هي مجموعة العمليات الإدارية التي تهدف إلى إتخاذ قرار بشأنه أن يحول دون وقوع الآثار السلبية المتوقعة أو الممكنة الحصول جراء إستثمار معين.

---

[1]–صادر راشد الشمري، **مرجع سبق ذكره**، ص 41.

[2]– شقيري نوري موسى وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 26.

[3]– خضراوي نعيمة، **مرجع سبق ذكره**، ص 4.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. مبادئ إدارة المخاطر البنكية.

تطرقت الأدبيات العملية والإقتصادية والمصرفية التي ركزت على موضوع إدارة المخاطر إلى ما يسمى ب: مبادئ إدارة المخاطر، والتي تعد "عملية يتم من خلالها التحديد والقياس والمتابعة والمراقبة للمخاطر التي يواجهها البنك لتحقيق كفاءة وفعالية في إدارة المخاطر"، وهذه المبادئ هي:[1]

1. تقع مسؤولية إدارة المخاطر بشكل أساس على عاتق مجلس إدارة كل بنك، إذ يعد المسؤول أمام المساهمين عن أعمال البنك، وهو ما يستوجب فهم المخاطر؛

2. أن تكون لدى كل بنك لجنة مستقلة تسمى "لجنة إدارة المخاطر" تشمل في عضويتها بعض المسؤولين التنفيذين بالبنك، وتناط لهذه اللجنة مسؤولية تحديد ووضع سياسات إدارة المخاطر إستناداً، إلى إستراتيجية إدارة المخاطر والإستراتيجية العامة للبنك التي يضعها مجلس الإدارة؛

3. إنشاء إدارة متخصصة تتولى تطبيق سياسات إدارة المخاطر وتقع على عاتقها المسؤولية اليومية لمراقبة وقياس المخاطر للتأكد من أن أنشطة البنك تتم وفق السياسات والحدود المعتمدة؛

4. يتم تعيين مسؤول مخاطر لكل نوع من المخاطر الرئيسية التي يواجهها البنك وخاصة مخاطر السوق أو التشغيلية ومخاطر الإئتمان ومخاطر السيولة، ويشترط أن تكون لدى كل منهم الدراية الكافية والخبرة في مجال عمله وفي مجال خدمات ومنتجات البنك ذات العلاقة بالمخاطر المتعلقة بنشاطه؛

5. ضرورة وجود منهجية ونزام محدد لقياس ومراقبة المخاطر لدى كل بنك لتحديد مستوى كل نوع من المخاطر التي يمكن قياسها وبشكل دقيق لمعرفة وتحديد تأثيرها في ربحية البنك وملاءته؛

6. لابد من تقييم موجودات كل بنك وخاصة الإستثمارية منها على أساس القيمة العادلة إن وجدت أو سعر السوق أو السعر الذي يتم تحديده بإستقلاليته عن المتعاملين في حالة عدم توافر سعر السوق وذلك كمبدأ أساس لقياس المخاطر البنكية؛

7. ضرورة إستخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر توافر بشكل دوري وفي الوقت المناسب معلومات مالية وتفصيلية شاملة ودقيقة عن المخاطر التي يواجهها المصرف؛

8. الإحتفاظ بكافة التفاصيل المتعلقة بطريقة عمل أنظمة المعلومات وطريقة معالجة المعلومات ومراجعتها بشكل دوري للتحقق من توافقها مع المعلومات المستخرجة من أنظمة المعلومات؛

9. ضرورة وجود وحدة تدقيق داخلية مستقلة في البنوك تتبع مجلس إدارة البنك مباشرة وتقوم بالتدقيق على جميع أعمال وأنشطة البنك بما فيها إدارة المخاطر؛

[1] – صادق راشد الشمري، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 48-52.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

10. وضع ضوابط أمان لجميع أنظمة المعلومات الرئيسية للبنك من أجل الحفاظ على صحة وسلامة وسرية المعلومات، ولمزيد من الأمان يتعين مراجعة جميع الأنظمة الرئيسة من قبل أطراف أخرى خارجية من ذوي الإختصاص؛

11. وضع خطط للطوارىء معززة بإجراءات وقائية ضد الأزمات يوافق عليها المسؤولين ذوي العلاقة للتأكد من أن البنك قادر على تحمل أية أزمة أو تعطل في الأنظمة أو أجهزة الإتصال على أن تخضع هذه الخطط الإختبار بشكل دوري؛

12. تطبيق سياسات ملائمة وسقوف وإجراءات وأنظمة معلومات وإدارة فعالة لإتخاذ القرارات وإعداد التقارير الداخلية عن المخاطر بما يتناسب مع نطاق ومدى وطبيعة أنشطة تلك البنوك؛

13. الإفصاح عن المعلومات لأصحاب حسابات الإستثمار بصورة ملائمة ومنتظمة كي يتمكن أصحاب هذه الحسابات من تقييم المخاطر المحتملة لإستثماراتهم والعوائد عليها من أجل حماية مصالحهم عند إتخاذ قراراتهم وتستخدم لهذا الغرض المعايير الدولية المعمول بها لإعداد التقارير المالية والمراجعة والتدقيق.

3. أهمية إدارة المخاطر البنكية:

إن إدارة المخاطر ليست ظاهرة جديدة لكن أهميتها قد تنامت بشكل واسع في الوقت الحاضر بعد الأزمات المالية العديدة التي حدثت كأزمة جنوب شرق آسيا والمكسيك والأرجنتين وآخرها الأزمة المالية العالمية مما أدى بالسلطات الرقابية والجهات الإشرافية الدولية وبنك التسويات الدولي أن تعمل بجد للوصول إلى نظام إدارة مخاطر ذي هيكلة جيدة، لذلك فإن أهمية إدارة المخاطر تبرز من خلال الآتي:[1]

1. أن المخاطر تزداد عبر الزمن في الأعمال وخصوصا في بيئة العولمة وفي الصناعة المالية والبنكية؛

2. تساعد في تشكل رؤية مستقبلية واضحة يتم في ضوئها تحديد خطة وسياسة العمل البنكي؛

3. الثورة التكنولوجية التي أدت إلى إيجاد مخاطر جديدة متعددة للبنك نتيجة توجه العمل البنكي إلكترونيا مما أدى إلى ظهور مخاطر إضافية مرتبطة بالصيرفة الإلكترونية؛

4. الحاجة إلى تنمية وتطوير ميزة تنافسية للبنك عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية التي تؤثر في الربحية؛

5. تقدير المخاطر والتحوط ضدها بما لا يؤثر في ربحية البنك من خلال إستخدام أدوات إدارة المخاطر؛

6. المساعدة في إتخاذ القرارات التسعير.

[1] – صادق راشد الشمري، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 46-47.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4. أهداف إدارة المخاطر البنكية:

لا يكفي الحديث عن هدف واحد لإدارة المخاطر مثلما لا يكفي أيضا الحديث عن هدف واحد لمنظمة الأعمال أو أي منظمة أخرى، ولمعظم المنظمات بالطبع أهداف متعددة، ويكون لمعظم الوظائف داخل المنظمة أهداف متعددة أيضا، ووظيفة إدارة المخاطر لا تختلف عن ذلك ومن بين أهدافها المتعددة ما يلي:[1]

- ضمان كفاية الموارد عقب حدوث الخسارة؛
- تقليل تكلفة التعامل مع المخاطرة البحتة إلى أدنى حد؛
- حماية الموظفين من الإصابات الخطيرة والوفاة؛
- أداء الإلتزامات القانونية والتعاقدية؛
- القضاء على القلق.

تعتبر إدارة المخاطر البنكية أحد أهم التدابير المتخذة للحماية من المخاطر التي تهدد البنك،حيث تعمل إدارة المخاطر على المحافظة على قوة وسلامة الجهاز البنكي ورفع كفاءة إدارة العمليات البنكية.

المطلب الثالث: خطوات وأساليب الوقاية من المخاطر البنكية.

تخضع المخاطر البنكية لعدة إجراءات وخطوات أثناء التعامل معها حيث يتبع خلالها عدة أساليب للوقاية والحد منها.

1. خطوات إدارة المخاطر البنكية.

يجب أن يتوفر لدى البنك برامج معينة للتعامل مع كل من المخاطر، ولكن بغض النظر عن الطريقة التي تتم بها إدارة كل نوع من أنواع هذه المخاطر لابد من توفر أو اتباع الخطوات التالية كأهم ركائز لإدارة المخاطر:[2]

أ. تحديد المخاطر: من أجل إدارة المخاطر لابد من تحديدها، وأن كل منتج أو خدمة يقدمها البنك تنطوي عليها عدة مخاطر، والتي سبق التعرض لها. وإن تحديد المخاطر يجب أن تكون عملية مستمرة ويجب أن نفهم المخاطر على مستوى كل عملية وعلى مستوى المحفظة ككل.

ب. قياس المخاطر: بعد تحديد المخاطر المتعلقة بنشاط معين تكون الخطوة الثانية هي قياس هذه المخاطر حيث أن كل نوع من المخاطر يجب أن ينظر إليه بأبعاده الثلاثة وهي حجمه، مدته واحتمالية الحدوث لهذه المخاطرة. وإن القياس الصحيح وهو الذي يتم في الوقت المناسب ويكون على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة إلى إدارة المخاطر.

---

[1]- طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر**، مرجع سبق ذكره، ص ص 144-145.

[2]-شقيري نوري موسى وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 303-304.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ت. ضبط المخاطر: بعد تحديد وقياس المخاطر تأتي الخطوة الثالثة وهي ضبط هذه المخاطر حيث هناك ثلاث طرق أساسية لضبط المخاطر المهمة وهي:

- تجنب أو وضع حدود على بعض النشاطات؛
- تقليل المخاطر؛
- إلغاء هذه المخاطر.

إن على الإدارة أن توازن ما بين العائد على المخاطر وبين النفقات اللازمة لضبطها، وعلى البنوك أن تقوم بوضع حدود للمخاطر من خلال السياسات والمعايير و الإجراءات التي تبين المسؤولية والصلاحية.

ث. مراقبة المخاطر: على البنوك أن تعمل على إيجاد نظام معلومات قادر على تحديد وقياس المخاطر بدقة، وبنفس الأهمية يكون قادرا على مراقبة التغيرات المهمة في وضع المخاطر لدى البنك.

2. الأساليب الوقائية من المخاطر البنكية:

لعل من مهام الصيرفي أساسا العمل على إيجاد الوسائل التي من شأنها أن تحد من الأخطار المرتبطة بنشاطه خاصة ماتعلق منها بعمليات الإقراض، فحذر البنكي وحرصه الدائم على الحفاظ على الرشادة المالية للمؤسسة البنكية تلزمه على مواجهة الأخطار التي يقدر أن تقع له[1].

بعض الأساليب والوسائل لمواجهة المخاطر بهدف التغلب عليها وتقليل آثارها السلبية المتوقعة على نتائج القرار الإئتماني بشأن منح تسهيلات ائتمانية معينة ويمكن تناول ذلك كمايلي:[2]

- توزيع الخطر أو نقله إلى أطراف أخرى بإقتسام المخاطر مع الغير خاصة في التسهيلات كبيرة الحجم أو ذات المخاطر المرتفعة، حيث يتم دعوة أكثر من بنك للإشتراك في منح هذه التسهيلات؛
- سلامة التطبيق للضوابط الخاصة بمنح كل نوع من أنواع التسهيلات الإئتمانية ومتابعة الإئتمان الممنوح لتجنب المخاطر الناجمة عنه؛
- التعامل مع عدة متعاملين وتمويل وقطاعات مختلفة لتجنب ما قد يحصل إذا تم التركيز على تمويل متعاملين محدودين وعلى توزيع القروض على أنشطة دون أخرى؛
- الإستفادة من خدمات الهيئات المتخصصة في تأمين وضمان عمليات الإئتمان المصرفي؛
- نعزيز نظم الرقابة والمتابعة داخل البنك بهدف منع وقوع الأخطاء واكتشافها في وقت مناسب ووضع الإجراءات الرقابية والعلاجية الملائمة؛

[1]–بو عتروس عبد الحق، **مرجع سبق ذكره**، ص55.

[2]–خضراوي نعيمة، **مرجع سبق ذكره**، ص 22.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تكوين العنصر البشري المتخصص في النشاط البنكي والقادر على التنبؤ بمستقبل الأحوال الإقتصادية والنقدية المحلية والدولية؛
- استخدام أساليب القياس المناسبة بهدف قياس المخاطر الإئتمانية التي تصاحب القرارات الإئتمانية بأنواعها المختلفة؛
- العمل على تحديد قدرات البنك التمويلية ومنحه للقروض في حدود إمكانياته المالية.

بالإضافة إلى ما سبق فالبنك يأخذ الضمانات التي تلائم كل حالة ائتمانية وبالنسبة للمخاطر الأخرى فالبنك يلجأ إلى أساليب التغطية والتوريق للحد من المخاطر.

3. أساليب قياس المخاطر البنكية.

في ضوء تغير المهام الرئيسية للبنوك وتعريفها بإعتبارها المؤسسات التي تدير المخاطر، فقد إزداد الإهتمام بالتعرف على وسائل قياس المخاطر لإمكان متابعة أثر حدوثها وبالتالي تلاقي الآثار السلبية لها بقدر الإمكان. وتتعدد أساليب القياس المتبعة سواء من خلال المقاييس الإحصائية أو من خلال المؤشرات والنسب المحاسبية.ولكنها جميعها تستند على أرقام نتائج الأداء للبنك ودلالتها بالمقارنة مع أداء ذات البنك في فترات أخرى أو لمجموعات البنوك النظيرة أو لمعدلات معيارية متعارف عليها.

يعتبر أسلوب النسب المالية من أهم وأقدم الأدوات المستخدمة في تحليل المركز المالي للمقترض وتقييم مستوى جدارته المالية بما يضمن حماية البنك من المخاطر المترتبة عن عملية الائتمان.فهي إذن بمثابة مؤشر إنذار تلجأ إليه إدارة البنك لتقييم سياسة الإقراض ومدى نجاعة محفظة القروض ومن ثم توقع المخاطرة من عدمها وفيما يلي أساليب قياس لبعض المخاطر البنكية:

أ. **المخاطر الإئتمانية:**[1] يتم الإستعانة بالعديد من البيانات والمؤشرات لدى قياس المخاطر الإئتمانية وذلك على النحو التالي:

تدل هذه النسبة على مستوى الحماية الذي يأخذه البنك لتغطية الشك أو المشاكل في القروض، إذا كانت هذه النسبة أكبر من 3% لمحفظة القروض مما يدل على أن إدارة البنك متحفظة أو أن هناك ضعف في محفظة القروض (غير المنتجة).

[1] – سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك**، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2005، ص ص 123-124.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تقيس هذه النسبة حجم الأعباء الناجمة عند منح البنك للقروض.

ب.مخاطر السيولة:[1]

ويتم التعبير عن موقف سيولة البنك من خلال تحليل الفجوة بين استخدامات ومصادر الأموال، حيث أن اتساع نطاق هذه الفجوة أو استقرارها بمرور الوقت، من شأنه أن يعطي صورة شاملة عن وضع السيولة بالبنك.كما أن دراسة وضع الميزانية من حيث السيولة يسمح بتحديد درجة صلابتها وجدارتها المالية، من خلال تصنيف الأصول والخصوم بالميزانية حسب المدة المتبقية للاستحقاق، ومن ثم الكشف عن الاختلاف الزمني بين آجال الاستحقاق وآجال التحصيل. أما مؤشرات التحويل وفائض الأساس فهي مؤشرات شاملة ومختصرة تعمل على إعطاء فكرة عن خطر التحويل (منح قروض متوسطة وطويلة الأجل على أساس ودائع جارية) الذي يتربص بالبنك، كما تسمح بتحديد هامش السيولة بالبنك الذي يمكن أن توفره الأصول السائلة لتغطية احتياجات التمويل اليومية، في حين تظل النسب المالية من أكثر التقنيات المستخدمة سواء في تطبيق التقنيات السابقة الذكر أو في قياس مخاطر السيولة بشكل مباشر. فيمايلي بعض المؤشرات التي تستخدم لقياس مخاطر السيولة:

يقصد بالأصول النقدية شديدة السيولة: الإحتياطي النقدي في البنك المركزي، الودائع قصيرة الأجل في البنوك الأخرى والأوراق المالية الحكومية والغير حكومية المضمونة.

كلما ارتفعت هذه النسبة كلما دلت على قدرة البنك على الحفاظ على مصداقية وثقة المودعين فيه.

يقصد بالودائع الأساسية كمثال ودائع التوفير، لأجل، الأوعية والجزء الثابت من الحسابات الجارية.

الخصوم المتقلبة هي غطاء الإعتمادات المستندية مستحقة للبنوك، خصوم أخرى وإحتياطي فوائد إلتزامات مستحقة. تقيس هذه النسبة الإلتزامات الواقعة على البنك بالنسبة لإجمالي الأصول المملوكة له.

[1] – خضراوي نعيمة، **مرجع سبق ذكره**، ص 42.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كلما ارتفعت هذه النسبة كلما دلت على سيولة أقل وعدم التنويع في أصول البنك.

تعكس هذه النسبة مقدرة البنك على تمويل القروض بواسطة ودائع العملاء.

تقيس هذه النسبة نسبة السيولة المتوفرة لدى البنك بالنسبة لمجموع الأصول المملوكة.

مما تقدم نستنتج أن إدارة مخاطر السيولة البنكية تتوقف بشكل أو بآخر على إدارة السيولة بالبنك في المدى القصير والمتوسط، على إدارة أصوله وخصومه مما يسمح بقياس وتسيير الاحتياجات التمويلية الصافية، تحديد إمكانيات ومتطلبات الولوج إلى السوق، فضلا عن التخطيط للحالات الطارئة.

ت.مخاطر سعر الصرف:[1]

بما أن المخاطرة تحدث نتيجة لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية عند قيام البنوك بتقييم أصولها وإلتزاماتها بالعملات الأجنبية، أو أنها توقع عقود للدفع أو الإستلام بعملات أجنبية فإن قياس هذا النوع من المخاطر يمكن أن يتم بإستخدام إحدى النسبتين الماليتين التاليتين:

أو:

وفي الأحوال العادية يجب أن لا تتخطى القيمة الدفترية القيمة السوقية، بمعنى يجب أن لا تتجاوز النسبتين السابقتين الواحد، وكلما كانت أصغر كلما أعطت مؤشرا إيجابيا عن وضع البنك.

[1]-حياة نجار، **مرجع سبق ذكره**، ص 196.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ث.مخاطر معدل الفائدة:[1]

من أهم المؤشرات المستخدمة في قياس مخاطر أسعار الفائدة نجد:

تتمثل الأصول الحساسة تجاه سعر الفائدة في القروض والإستثمارات في المحافظ المالية، أما الخصوم الحساسة فتتمثل في الودائع والسندات والأسهم.

تقيس هذه النسبة حساسية البنك لتغير معدل الفائدة، وبالتالي مستوى الخطر المتربص به، فكلما كانت هذه النسبة مساوية للواحد نقول أن البنك في وضع مريح، أما إذا ابتعدت عن الواحد زاد الخطر على البنك.لأنه:

- عندما يفوق مبلغ الأصول الحساسة لسعر الفائدة مبلغ الالتزامات الحساسة لسعر الفائدة فإن النسبة تكون أكبر من الواحد، وهذا يعني أن البنك معرض للخسارة نتيجة انخفاض أسعار الفائدة؛
- وعند زيادة الإلتزامات الحساسة لسعر الفائدة عن الأصول الحساسة لسعر الفائدة، فإن البنك معرض للخسارة نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة.

ويمكن اشتقاق نسبة أخرى من هذه النسبة وهي:

إن تفسير هذه النسبة يعود إلى تفسير العلاقة بين مدة استحقاق الأصول والخصوم الحساسة لسعر الفائدة، فإذا كانت مدة استحقاق هذه الأصول أكبر من مدة استحقاق الخصوم، سوف يعرض البنك لخطر إعادة التمويل، وهو الخطر الناتج عن قيام البنك بتمويل القروض في هذه الفترة بسعر فائدة أكبر. أما إذا كانت مدة استحقاق أصول الحساسة لسعر الفائدة أقل من مدة استحقاق الخصوم الحساسة لسعر الفائدة، فإن ذلك سيدفع البنك إلى إعادة استثمار الودائع بسعر فائدة مختلف، وإذا كان أقل من السعر السابق فهذا سيعرضه لخطر إعادة الإستثمار.

[1]-طارق حماد عبد العال، **إدارة المخاطر(أفراد–شركات–بنوك)**، مرجع سبق ذكره، ص 239.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج.مخاطر التشغيل:[1]

يعتمد قياس مخاطر التشغيل على المؤشرات التالية:

تقيس هذه النسبة المخاطر التشغيلية الناجمة الخاصة بجانب العمال في البنك.

إن البنوك تتعرض لمخاطر مختلفة وهذا لإختلاف مصادرها من نظامية وغير نظامية. فالمخاطر النظامية يصعب التحكم فيها أو التنبؤ بها، وهي تؤثر بشكل مباشر في النظام البنكي ككل بعكس المخاطر غير النظامية والتي يمكن تجنبها أو إدارتها بشكل يسمح بإستمرار نشاط البنك.

وهناك عوامل زادت من تفاقم هذه المخاطر منها: العولمة وما أفرزته من ظواهر كتحرير الخدمات البنكية، ظهور كيانات بنكية ضخمة، ظاهرو غسيل الأموال....وغيرها، اشتداد المنافسة المحلية والخارجية وتزايد حجم الموجودات خارج الميزانية. ويمكن القول أن البنوك تكون عالية المخاطر عندما تعاني إيرادات شديدة التقلب والتعرض الدائم للتغيرات في النشاط الإقتصادي أومعدلات الفائدة أو التغيرات السريعة في الأسعار،لذلك نجد صور عديدة ومتنوعة للمخاطر البنكية.

المبحث الثالث: دور المعلومة المالية في إدارة المخاطر البنكية وفق مقررات لجنة بازل الدولية.

أدت الأزمات التي عصفت بالإقتصاد العالمي إلى حدوث إختلالات وعجز في القطاع البنكي جعلت الخبراء والمهتمين بالمجال البنكي يسعون إلى وضع معايير لتعزيز سلامة ومتانة الوضع المالي للبنوك، لذا وفي سنة 1974 تشكلت لجنة بازل للإشراف والرقابة المصرفية، حيث اهتمت اهتماما كبيراً بإدارة المخاطر البنكية من خلال القوانين والوثائق الإرشادية التي أصدرتها.

المطلب الأول: ماهية لجنة بازل.

كان لنشوء لجنة بازل أثراً كبيراً على الجهاز البنكي العالمي وعلى الأنظمة المالية الدولية، إذا علمت هذه اللجنة على اقتراح عدة معايير لتنظيم النشاط البنكي.

[1]-سمير خطيب، **مرجع سبق ذكره**، ص 244.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1. نشأة لجنة بازل:

بدأ الباحثون في إدارة المخاطر خلال الفترة 1974-1984 التفكير في إيجاد صيغة عالمية لكفاية رأس المال في ضوء الإنهيارات التي حدثت لبعض البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا. وقد أظهر هذا الإنهيار مخاطر جديدة لم تكن معروفة في السابق مثل: مخاطر السيولة، مخاطر الإحلال، وعدد من المخاطر الإئتمانية، وفي ضوء تلك الإنهيارات وبروز ذلك النوع من المخاطر تم إغلاق العديد من البنوك في تلك الدول، وتم التدخل من قبل السلطات الرقابية المالية لإنقاذ العديد من البنوك.[1]

وفي أول خطوة في هذا الإتجاه تشكلت وتأسست لجنة بازل من مجموعة الدول الصناعية العشر في نهاية سنة 1974، بقرار من محافظي البنوك المركزية لمجموعة الدول الصناعية العشر[2] ،أطلق عليها إسم "لجنة الأنظمة والرقابة المصرفية".[3]

2. تعريف لجنة بازل:

لجنة بازل هي: "لجنة تأسست وتكونت من مجموعة الدول الصناعية العشر* تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل السويسرية، بعد أن تفاقمت أزمة الديون الخارجية للدول النامية وتزايد نسبة الديون المشكوك في تحصيلها، والتي منحتها البنوك العالمية وتعثر بعضها، ويضاف إلى ذلك المنافسة القوية من جانب البنوك اليابانية للبنوك الأمريكية والأوروبية بسبب نقص رؤوس أموالها، مع الأخذ في عين الإعتبار أنه في ظل العولمة فإن فروع البنوك الأمريكية والأوروبية يزداد انتشارها في إنحاء العالم خارج الدول الأم. وقد أطلق على هذه اللجنة تسمية لجنة التنظيمات والإشراف والرقابة المصرفية على الممارسات العملية أو لجنة الأنظمة والرقابة المصرفية.[4]

3. أهداف لجنة بازل:

يمكن القول أن الأهداف الأساسية لإتفاقية بازل فيها يتعلق بالبنوك العاملة في السوق البنكي تتلخص في الآتي:[5]

---

*بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، لكسمبرج، هولندا، السويد، سويسرا، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية.

[1]-شقري نوري موسى، **مرجع سبق ذكره**، ص 333.

[2] - **Basel Committee on Banking Supervision,** International convergence of capital Measurement and capital Standards, Bank of International Settzmznts June, 2006, P1.

[3]-شقيري نوري موسى، **مرجع سبق ذكره**، ص 333.

[4]- عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة وإقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص 80.

[5]- فائزة لعراف، **مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم إنعكاسات العولمة**، الدار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2013، ص ص 75-76.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- المساهمة في تقوية استقرار النظام البنكي العالمي خاصة بعد تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث، والذي كان سببه توسع البنوك العالمية وخاصة الأمريكية في تقديم قروضها لدول العالم الثالث مما أضعف مراكزها المالية إلى حد كبير؛
- إزالة مصدر مهم للمنافسة غير العادلة بين البنوك الناشئة من الفروقات في المتطلبات الرقابية الوطنية بشأن كفاية رأس المال البنكي، حيث لوحظ أن البنوك اليابانية استطاعت أن تنفذ بقوة كبيرة إلى داخل الأسواق التقليدية للبنوك الغربية وتنافسها، وقد يكون ذلك هو السبب الرئيسي وراء الإندفاع الأوروبي لتحديد حد أدنى لكفاية رأس المال البنكي، لأن هذه البنوك اليابانية كانت تقدم خدماتها بهوامش ربح متدنية جدا، كما إستطاعت تحقيق نسبة الربح الصافي نفسها للمساهمين بسبب إنخفاض رؤوس أموالها؛
- العمل على إيجاد آليات للتكيف مع المتغيرات البنكية العالمية، وفي مقدمتها العولمة؛
- دعم وسلامة الموقف المالي للبنوك العالمية؛[1]
- تحديد حدود دنيا لكفاية رأس المال وتحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال التوريق وتسهيل تبادل المعلومات بإجراءات وأساليب رقابة السلطات النقدية على البنوك.[2]

إن الصناعة البنكية وما تتطلبه من مبادئ للإدارة والرقابة عليها قد عرفت تطورا كبيرا خلال ربع القرن المنصرم، وقد لعبت لجنة بازل للرقابة المصرفية دورا رائدا في تقنين العديد من هذه التطورات، وكانت هذه الإتفاقية هي البداية لذلك.

المطلب الثاني: إدارة المخاطر البنكية وفق مقررات لجنة بازل 1:

نظرا لأهمية وخطورة نشاط البنوك وتنامي تيار العولمة فقد تم الاهتمام بوضع معايير دولية للرقابة في إطار ما يسمى بإتفاقية بازل1 بالتركيز على كفاية رأس المال في البنك ومدى قدرته على إمتصاص الخسائر وتحديد معيار الحد الأدنى.

1. إتفاقية بازل 1 ومقرراتها:

عملت لجنة بازل للرقابة المصرفية لعدّة سنوات قبل نشر تقريرها النهائي في جويلية 1988، وقد عقد محافضوا البنوك المركزية لمجموعة العشرة إجتماعهم في 1987/12/07 في مدينة بازل، وإنضمت للجنة كل من إيطاليا وإسبانيا في فبراير 2001، للنظر في التقرير الأول الذي رفعته اللجنة لهم، والذي إستهدف تحقيق التوافق

[1] – رشيد دريس، **إستراتيجية تكييف المنظومة البنكية الجزائرية في ظل إقتصاد السوق**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2007، ص 102.

[2] – شقيري نوري موسى، **مرجع سبق ذكره**، ص 330.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في الأنظمة والممارسات الرقابية والوطنية فيما يتعلق بقياس كفاية رأس المال ومعاييرها وهذا بالنسبة للبنوك التي تمارس لأعمال الدولية.

وقد أقر المحافظون التقرير المذكور، وتم توجيهها لنشر وتوزيع ذلك التقرير في 1987/12/10 على الدول الأعضاء في المجموعة وغيرها لكي تدرسه البنوك والإتحادات المصرفية خلال مدّة ستة أشهر على سبيل الإستشارة، وللتعرف على آرائها بشأن توصيات اللجنة، وقد أنجزت اللجنة تقريرها النهائي بعد دراسة ما ورد إليها من آراء وتوصيات، وقدمته في جويلية 1988 حيث أقر من قبل مجلس المحافظين باسم إتفاق بازل[1]، حيث نص هذا الاتفاق على ما يلي:

أ. **كفاية رأس المال وفق بازل1**:[2] يعرف رأس المال بشكل عام بأنه الفرق بين الأصول والخصوم لأي مؤسسة ويعتبر حماية لحقوق دائني مؤسسة في حالة عدم وجود مخصصات لمقابلة أي خسائر تحدث مستقبلا، كذلك الأمر بالنسبة للبنوك حيث يعتبر رأس المال خط الدفاع الأول لإمتصاص أي خسائر محتملة.

فيما يلي سوف نتعرض لمكونات معدل كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل الصادرة سنة 1988، ومفاهيم لجنة بازل المتعلقة برأس مال البنك والأوزان النسبية لدرجة مخاطر أصوله.

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال الأساسي + رأس المال المساند}}{\text{عناصر الأصول وألإلتزامات العرضية مرجعة بأوزان مخاطرها}} \geq 8\% .$$

يتكون رأس المال وفقا لمفهوم لجنة بازل من نشر بحثين أساسيين:

- **الشريحة الأولى**: تسمى رأس المال الأساسي، ويتمثل في حقوق المساهمين التي تتضمن الأسهم العادية المصدرة والمدفوعة بالكامل وكذلك الأسهم الممتازة وفقا لتحفظات معينة بالإضافة إلى الإحتياطات المعلنة والأرباح المحتجزة.
- **الشريحة الثانية**: تسمى رأس المال المساند أو التكميلي ويتمثل في:

✓ **إحتياطات غير معلنة**: هي الإحتياطات التي تتم من خلال حساب الأرباح والخسائر دون أن تظهر ضمن عناصر عند الإفصاح عن بياناته من خلال النشر في الصحف، شرط أن تكون مقبولة من السلطة الرقابية.

✓ **إحتياطات إعادة تقييم الأصول**: يتم تكوين هذه الإحتياطات نتيجة لتقييم الأصول لإظهار قيمتها الحالية، بدلا من قيمتها الدفترية، بشرط أن يكون تقييم الأصول يعكس إحتمال تذبذب أسعارها، والقدرة على بيعها بالأسعار التي تم التقييم بها إذا دعت الضرورة لذلك، على أن يتم تخفيض فروق

[1] – بلعزور بن علي وآخرون، **إدارة المخاطر**، مؤسسة الوراق للنضر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص ص 250-251.

[2] – فائزة لعراف، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 81-84.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التقييم نسبة 55% للتحوط ضد مخاطر تذبذب أسعار هذه الأصول في السوق وإحتمالات خضوع هذه الفروق عند تحقيقها للضريبة.

- ✓ **المخصصات العامة للديون المشكوك في تحصيلها:** تسمى إحتياطات عامة (ولا يؤخذ بها إلا إذا كانت المخصصات مستوفاة بالكامل) والنسبة التي يؤخذ بها يجب أن تكون 1,25% كحد أقصى من الأصول الخطرة.
- ✓ **القروض المساندة متوسطة وطويلة الأجل:** تأخذ شكل سندات بأجل محدد، وقد أتاحت معايير بازل تضمين رأس المال المساند بالقروض المساندة التي تزيد آجالها عن 5 سنوات، على أن يخصم 20% من قيمتها كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجلها، والهدف من وراء ذلك هو تخفيض الإعتماد على هذه القروض كأحد مكونات رأس المال المساند كلما إقترب أجل إستحقاقها.
- ✓ **أدوات رأسمالية:** تجمع هذه الأدوات بين خصائص حقوق المساهمين والقروض من هؤلاء المساهمين حيث تتسم بالمشاركة في تحمل خسائر البنك في حالة تحققها، كما أنها غير قابلة للإستهلاك، مثل الأوراق المالية التي تجتمع فيها بعض صفات السندات والأسهم مثل ذلك السندات التي تتحول إلى أسهم بعد فترة محدودة.
- ✓ **المحذوفات:**[1] أو ما يعرف بالإستبعادات، حيث يحذف من رأس المال عند حساب معدل كفاية رأس المال مايلي: شهرة البنك إذا تضمنتها الأصول، الاستثمار في رؤوس أموال البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، الإستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنك.

ب. معيار كوك:[2] في ضوء المشاورات التي أجرتها اللجنة قبل إعدادها للتقرير النهائي وصلت إلى أنه لابد من تحديد معيار يمثل الحد الأدنى الذي يتوقع من البنوك الدولية أن تبلغه في نهاية المدة الإنتقالية، وأن يوضع هذا المعيار بمستوى يتوافق مع هدف تحقيق نسب رأس المال المستندة إلى قاعدة سليمة عبر الوقت ولكل البنوك الدولية، وعليه فقد أكدت أن النسبة المستهدفة التي سبق أن إقترحها بتقريرها الأول وهي نسبة رأس المال إلى الموجودات (موزونة المخاطر) بمقدار 8% (منها ما لا يقل عن 4% رأس مال أساسي) وتم الإعتماد على مبدأ التكيف التدريجي مع هذه النسبة إلى غاية تاريخ التطبيق الذي حدد في 31 ديسمبر 1992، تمثل هذه النسبة معيار كوك.

$$\text{معيار كوك} = \frac{\text{الأموال الذاتية الصافية}}{\text{الاخطار المرجحة}} \geq 8\%.$$

[1] – سليمان ناصر، **علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة**، مكتبة الريام، ط1، الجزائر، 2006، ص 66.

[2] – بلعزوز بن علي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص257-258.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتعني هذه المعادلة بكل بساطة أنه يتوجب على البنك أن يضع 8 وحدات نقدية كإحتياط (الإحتفاظ بحد أدنى من رأس المال) مقابل كل وحدة نقدية يتم إقتراضها، ويعتبر الهدف الأساسي من معيار كوك هو الحد من مخاطر إفلاس العمل أو الأطراف المقابلة، إذ يقيد البنك في عملية منح الإئتمان ويلزمه على الحفاظ على مستوى معين من الأموال الذاتية في مقابل إلتزاماته.

ت.وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول:[1] تستهدف أوزان المخاطر وضع أسس موحدة للمقارنة بين البنوك وتشجيعها على توظيف جزء اكبر من مواردها في أصول توفر لها سيولة عالية، أو أصول ذات مخاطر متدنية نسبيا، وتم تحديد هذه الأوزان لأصول البنك مصنفة في خمسة مجموعات تتحدد مخاطرها بواقع 0%، 20%، 50% و100%، حيث يتحدد الوزن النسبي لدرجة خطورة الأصل على أساس قدرة الملتزم أو الكفيل أو طبيعة الضمان، كما هو مبين في الجدول التالي:

[1]-فائزة لعراف، **مرجع سبق ذكره**، ص ص86-88.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (01): الأوزان الترجيحية للعناصر داخل الميزانية حسب مقررات بازل.

درجة المخاطرة	طبيعة الموجودات
%0	❖ النقدية؛ ❖ المطلوبات من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) وبنوكها المركزية، لاسيما المطلوبات المعززة بضمانات نقدية من طرفها وبضمانات أوراق مالية أو مضمونة من قبل حكومتها المركزية؛ ❖ المطلوبات من الحكومة والبنك المركزي بالعملة المحلية.
%0 أو 10% أو 20% أو 50% أو 100% حسب تقديرات السلطات المعنية	❖ مطلوبات من مؤسسات القطاع العام المحلية (التي تمارسها نشاطها إقتصاديا) والقروض المضمونة من قبلها بإستثناء الحكومة المركزية.
%20	❖ مطلوبات من بنوك التنمية (البنك الدولي، بنك التنمية الإفريقي، بنك الإستثمار الأوروبي ....) وكذلك المطلوبات المصمونة أو المغطاة بأوراق مالية صادرة من هذه البنوك؛ ❖ مطلوبات من بنوك مرخصة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أو قروض مضمونة من قبلها؛ ❖ مطلوبات من مؤسسات القطاع العام لحكومات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أو قروض مضمونة من قبلها؛ ❖ مطلوبات أو قروض مضمونة من بنوك خارج دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وتبقى من استحقاقها أقل من سنة واحدة؛ ❖ نقدية جاري تحصيلها.
%50	❖ قروض مضمونة بالكامل برهن من عقارات لأغراض السكن أو التأجير.
%100	❖ مطلوبات من القطاع الخاص؛ ❖ مطلوبات من بنوك خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبقي على استحقاقها أكثر من سنة؛ ❖ مطلوبات من الحكومات المركزية لدول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (ما لم تكن مقومة بالعملة الوطنية وممولة بها)؛ ❖ الأصول الثابتة كالمباني والآلات والمعدات؛ ❖ لأدوات الرأسمالية الصادرة من قبل بنوك أخرى ما لم تكن مطروحة من رأس المال؛ ❖ جميع الأصول الأخرى.

المصدر: فائزة لعراف، **مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم إنعكاسات العولمة**،دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر ،2013، ص ص86-88.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

د. **تقسيم دول العالم من حيث أوزان المخاطر الإئتمانية:** قامت لجنة بازل بتصنيف دول العام من حيث المخاطر إلى مجموعتين، وذلك كأساس لقياس المخاطر الإئتمانية فقط، تاركة للسلطات الرقابة الوطنية حرية شمول المخاطر الأخرى في طريقة القياس[1]، وتتمثل هاتان المجموعتان في الآتي:

- **المجموعة الأولى:** تشمل مجموعة الدول ذات المخاطر المتدنية تضم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE)، بالإضافة إلى المملكة العربية السعودية بإعتبارها من الدول التي عقدت ترتيبات إقراضية خاصة مع صندوق النقد الدولي، حيث ترى لجنة بازل أن مجموعة محددة من دول العالم ممثلة في هذه الدول يمكن أن يحدد الإلتزامات حكوماتها المركزية أو البنوك المسجلة بها وزن مخاطر يقل عن الوزن المخصص لباقي دول العالم.[2]
- **المجموعة الثانية:** تشمل باقي دول العالم، وتتميز بإرتفاع درجة المخاطر فيها نظرا لظروفها الاقتصادية والسياسية.[3]

2. تقييم لجنة بازل 1:

منذ بدأ العمل بإتفاقية بازل 1 في 1992، نتج عن تطبيقها بعض الجوانب الإيجابية وبعض الجوانب السلبية نوجزها في ما يلي:[4]

أ. **الإيجابيات:** تتمثل أهمها في:

- وضعت اللبنة الأولى لتوحيد معايير الرقابة البنكية بما يتفق مع تنامي تيار العولمة؛
- توفير المعلومة حول البنوك، بما يمكن المتعاملين من المقارنة والإختيار فيما بينها؛
- سهولة التطبيق مما يوفر على البنوك الوقت والجهد.

ب. **السلبيات:** وجهت لها عدة إنتقادات يتمثل أهمها في:

- أنها ركزت على مخاطر الإئتمان فقط، رغم أنه هناك مخاطر أخرى لا تقل تأثيرا على وضعية البنوك؛
- الخطر مرتبط بالعميل وليس بالدولة، وأعطت الأولوية للدول الصناعية على باقي الدول؛
- لم تعد تواكب تطورات تقنيات إدارة المخاطر على مستوى البنوك والإبتكارات المالية.

---

[1]- فائزة لعراف، **مرجع سابق**، ص 85.

[2]-بلعزوز بن علي، **مرجع سبق ذكره**، ص 257.

[3]- سمير الخطيب، **مرجع سبق ذكره**، ص 38.

[4]- **مجلة الاقتصادية والمالية**، نقلا على الموقع: http://www.Univ-chlef-dz/ref.issuem-issue=2015-00.le 25/03/2017 à 19 :00.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. التعديلات المدخلة على بازل 1[1]:

بعض وضع هذه النسب رأت البنوك ضرورة إعادة النظر في إحتساب كفاية رأس المال لديها، مقابل المخاطر المتنوعة التي أصبحت تتعرض لها، خاصة في ظل إنتشار التعامل بالأدوات المالية الحالية كالمشتقات، لذلك أصدرت لجنة بازل إتفاقية خاصة بإحتساب كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر السوقية بعد أن كانت الإتفاقية الأولى تعنى بالمخاطر الإئتمانية فقط في جانفي 1996 وتعتبر هذه الإتفاقية تعديلا لإتفاقية 1988.

ومع أن هذه التعديلات أبقت على نسبة 8% كما ورد في إتفاق بازل I إلا أنها عدلت من مكونات هذه النسبة، حيث سمحت للبنوك إصدار قروض مساندة لأجل سنتين لتدخل ضمن الشريحة الثالثة لرأسمال لمواجهة جزء من مخاطرها السوقية، والتي يجب أن تكون خاضعة للشروط التالية:

- أن يكون على شكل قروض مساندة لها فترة استحقاق أصلية لا تقل عن سنتين وألا تتجاوز 250% كحد أقصى من رأس مال البنك من الطبقة الأولى المخصص لدعم المخاطر السوقية؛
- أن يكون صالحا لتغطية المخاطر فقط، بما في ذلك مخاطر الصرف الأجنبي؛
- يجوز استبدال عناصر الطبقة الثانية بالطبقة الثالثة من رأس المال ضمن الحد المذكور؛
- أن تكون الشريحة الأولى من رأس مال ≤ الشريحة الثانية+ الشريحة الثالثة.

عند حساب النسبة الإجمالية لرأس المال يتم إيجاد صلة رقمية بين مخاطر الإئتمان ومخاطر السوق عن طريق ضرب المخاطر السوقية في 12,5 (على أساس أن 100 مقسومة على 8 وهي الحد الأدنى لكفاية رأس المال تساوي 12,5)، ثم إضافة الناتج إلى مجموع الأصول المرجحة بالمخاطر.

$$\text{كفاية رأس المال (1996)} = \frac{\text{رأس المال الإجمالي}(\text{الشريحة 1}+\text{الشريحة 2}+\text{الشريحة 3})}{\text{الموجودات المرجحة بالمخاطر}(\text{إئتمانية})+\text{مقياس المخاطر السوقية } 12,5} \geq 18.$$

بعد صدور مقررات بازل الأولى سنة 1988 تبين أنها لم تكن فعالة بشكل كبير حيث استمر هاجس الأزمات المالية خاصة أزمة دول جنوب شرق آسيا بالرغم من التزام الدول بتطبيق مبادئ بازل1،مما استوجب القيام بعدة تعديلات ووضع مقترحات جديدة التي من شأنها تعديل الأوضاع.

المطلب الثالث: إدارة المخاطر البنكية وفق مقررات لجنة بازل 2 و3:

إتضح من خلال تطبيق مقررات بازل الأولى أن هناك عدّة ثغرات وقصور من حيث استمرارها حسب الأزمات المالية، الأمر الذي استدعى تقديم مقترحات لتعديل حساب معدل كفاية رأس المال مؤديا إلى ظهور بازل 2.

[1] – سليمان ناصر، **النظام المصرفي الجزائري وإتفاقيات بازل**، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 06، 2006، ص ص 154-155.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1. إتفاقية لجنة بازل 2 ومقرراتها :

تعد إتفاقية بازل 2 التي صدرت عام 2004، حصيلة مقترحات لجنة بازل التي تم تقديمها في 1999، وقد أخذ إتفاق بازل 2 في الحسبان أن يتم تعديل معيار الحدود الدنيا لكفاية رأس المال السابق بحيث يتضمن التعديل تقديم الحوافز للبنوك ذاتها للإرتقاء بأساليب إدارة المخاطر وأن تتوسع أهداف رقابة السلطات الرقابية لضمان استقرار القطاع المالي ككل، وليس فقط استقرار القطاع البنكي وما يتضمنه من مورد ضمان الكفاءة الإدارية والسلامة المالية لكل بنك على حدى.[1]

و تضمن إتفاق بازل 2 ثلاث عناصر هامة يمكن توضيحها في الشكل التالي:

الشكل رقم (2): الدعائم الثلاثة لإتفاقية بازل 3.

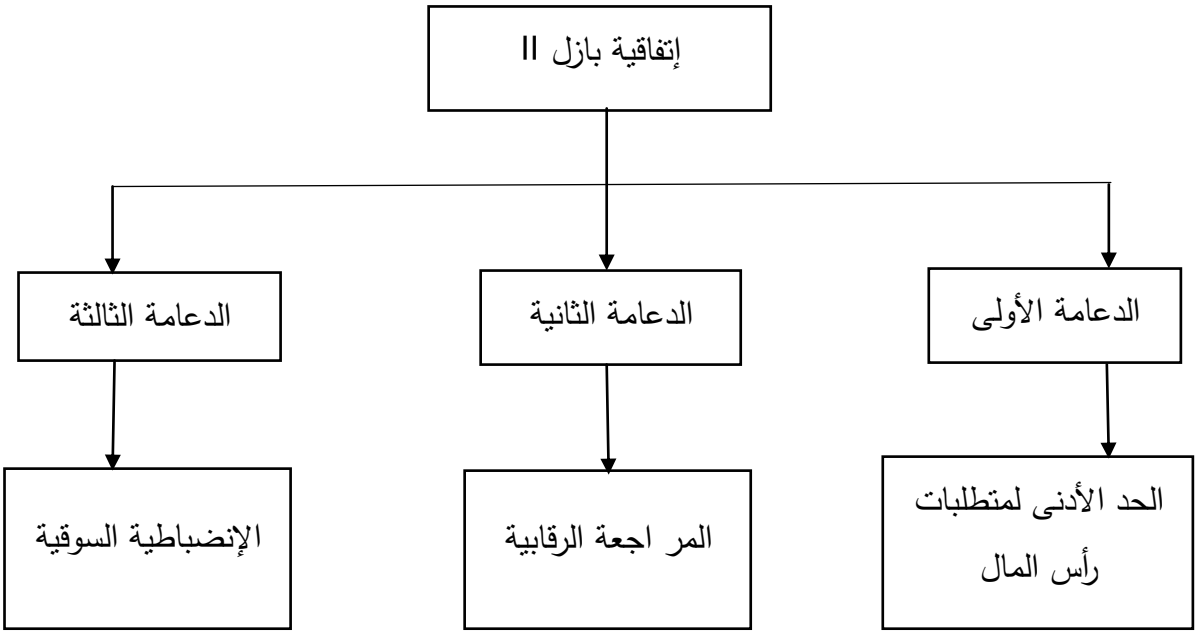

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على المراجع السابقة.

أ. **الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال:**[2] تتمثل هذه الدعامة في تحديد متطلبات الحد الأدنى لرأس مال البنوك بالنسبة لكل من مخاطر السوق، مخاطر الإئتمان والمخاطر التشغيلية.

فالبنسبة لمخاطر السوق تمت المحافظة على المعدل 8% لكفاية رأس المال، كما لم يسجل أي تغيير جوهري في كيفية إحتساب متطلبات رأس المال عن بازل 1، لكن ما يمكن تسجيله هو أن الخطة الجديدة سمحت للبنوك بوضع نماذج داخلية لتحديد رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر السوق، والتي تختلف من بنك لآخر.كما

[1] – نعيمة خضراوي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 111-112

[2] – حياة نجار، **إدارة المخاطر المصرفي وفق إتفاقيات بازل: دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2014، ص ص 103-105.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منحت لها المرونة في التطبيق، إذا أعطت بازل 2 للبنوك حرية إختيار مناهج مبسطة أو أكثر تعقيداً في هذا التحديد حسب حجم البنوك وقدرتها على التعامل مع تلك المخاطر.

أما بالنسبة للمخاطر الإئتمانية، فقد سجل تغيير كبير عن إتفاق بازل 1، حيث تم إدخال تعديلات جذرية مست معاملات ترجيح المخاطر، فلم تعد الأوزان تعطي حسب الطبيعة القانونية للمقترض (دولة، مؤسسات، أو بنوك أخرى)، بل على نوعية القرض في حد ذاته.

وترتب عن هذا التعديل لنظام الأوزان أن قروض المؤسسات والبنوك الأخرى يمكن أن تحظى بتصنيف أفضل، وبالتالي بوزن مخاطرة أحسن من تلك المعطاة للدولة، وهذا يعني أنه لم تعد مخاطر المؤسسات ذات الصفة السيادية.

بالإضافة إلى ذلك، فقد إقترحت بازل 2 ثلاثة أساليب مختلفة لحساب الحد الأدنى لرأس المال تمثلت في:

- **الأسلوب المعياري:** يعطي أوزانا معينة لأصول البنوك بناءاً على التنقيط المعطى لها من مؤسسات التقييم.
- **أسلوب التقييم الداخلي الأساسي:** يقوم البنك وفقه بتقدير مخاطره إلا أن السلطة الرقابية هي التي تحدد أوزان المخاطر.
- **أسلوب التقييم الداخلي المتقدم:** هو الأسلوب الذي يعود قرار تقدير المخاطر للبنك وحده بناء على قاعدة بيانات كبيرة وبإستخدام برامج متطورة.

كما حددت الإتفاقية حوافز للبنوك التي تستخدم إدارة جيدة لمخاطر الإئتمان بإعتماد أسلوب التقييم الداخلي،بشرط امتلاكها لأنظمة رقابية فعالة وكفاءة كبيرة في جمع البيانات والمعلومات، كما أولت الإهتمام بالمجموعة الثالثة من المخاطر وهي المخاطر التشغيلية، حيث حددت ثلاثة أساليب لإحتساب متطلبات الحد الأدنى لرأس المال وهي:

- **أسلوب المؤشر الأساسي:** يقوم على أساس ضرب متوسط الدخل العادي الإجمالي للثلاث سنوات الأخيرة من فترة التقدير في معامل حدد ب 15%.
- **الأسلوب المعياري :** يقوم البنك بتقسيم نشاطه إلى ثماني مجموعات معاملاتها بين 12% و18% تضرب في متوسط الدخل العادي الإجمالي المحصل عليه من كل نشاط لآخر ثلاث سنوات قبل فترة التقدير.
- **أسلوب القياس المتقدم :** يستخدم البنك معطياته التاريخية حول خسائر المخاطر التشغيلية وباستخدام نماذج رياضية وبرمجيات تمكنه من تقديرها لفترات مقبلة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن إختلاف طرق قياس مخاطر الإئتمان في بازل 2 عنها وفي بازل 1 وإضافة مخاطر التشغيل سيؤدي إلى تغيير مقام نسبة كفاية رأس المال. وبهذا فقد أصبحت نسبة المادة المصرفية تعطى كما يلي:

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{الأموال الخاصة الصافية}}{\text{مخاطر الإئتمان} + \text{مخاطر السوق} + \text{مخاطر التشغيل}} \geq 8\%.$$

مما سبق نستخلص أن إتفاقية بازل 2 عملت على إعطاء مفهوم أوسع وشامل للمخاطر التي تتعرض لها البنوك، وذلك يعني المزيد من المتطلبات الرأسمالية لمواجهتها وتركت لها الحرية في إختيار طريقة تقييمها.

ب.المراجعة الرقابية:[1] تهدف هذه الدعامة إلى تأكد السلطات الرقابية من أن وضعية رأس المال في البنك وكفايتة متوافقة مع بيئة وإستراتيجية المخاطر الإجمالية التي يتحملها، وكذلك لتمكين هذه السلطات من التدخل في الوقت المناسب بكفاءة وفاعلية وتستند عملية المتابعة إلى الجوانب الآتية:

- ممارسة المصارف لعملياتها بمستوى رأسمال يفوق الحد الأدنى؛
- أن تتوافر للمصارف علميات لتقييم كفاية رأس المال متماشية مع هيكل مخاطرها؛
- أن تسعى السلطات الرقابية للتدخل في مرحلة مبكرة من أجل الحيلولة دون إنخفاض رأس المال من دون سقف المعدلات الوقائية؛
- يجب على الجهة الرقابية مراجعة أساليب تقييم كفاية رأس المال لدى البنوك الخاضعة لها وإتخاذ الإجراءات المناسبة عند عدم قناعتها بعدم كفاية رأس المال الموجود.[2]

ت. الإنضباطة السوقية: تهدف لجنة بازل من خلال هذه الدعامة إلى تحسين وتدعيم درجة الأمان والصلابة في البنوك والمؤسسات التمويلية ومساعدة البنوك على بناء علاقات متينة مع العملاء نظرا لتوافر عنصر الأمان بالسوق عن طريق تعزيز درجة الشفافية وعملية الإفصاح.[3]

وتطالب اللجنة بأن يكون للبنك سياسة إفصاح واضحة ومقررة من قبل مجلس الإدارة تحدد هدف إستراتيجية البنك فيما يخص الإفصاح للجمهور عن المعلومات الخاصة بالمركز المالي، وتقترح اللجنة مزيدا من الإفصاح عن معيار كفاية رأس المال ونوعية مخاطره وحجمها والسياسة المحاسبية المتعبة لتقييم أصوله والتزاماته وتكوين مخصصاته وإستراتيجياته لتعامل مع المخاطر.

وتقترح اللجنة نظاما للإفصاح العام أكثر شمولا وهذا بإعتبار الهدف النهائي للإفصاح هو التشجيع على إتباع البنوك للممارسات السليمة وتمكين المشاركين في السوق من تقييم المعلومات الأساسية الخاصة بالمخاطر التي يتعرض لها البنك وكيفية إدارتها وعلاقاتها برأس المال، وبذلك تشكل الإنضباطية السوقية عنصراً أساسيا لتقوية

[1] – صادق راشد الشمري، **مرجع سبق ذكره**، ص 85.

[2] –حياة نجار، **مرجع سبق ذكره**، ص 105.

[3] - Eric Lamarque, **Gestion Bancaire**, Pearson Eduction, Paris France, 2002, P 89.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الثقة في القطاع البنكي وتلعب البنوك المركزية وهيئات الرقابة دوراً هاما في تمكين البنوك من تطبيق بازل 2 بطريقة سليمة.[1]

ويتطلب انضباط السوق توافر المعلومات الدقيقة في توقيتها الملائم والتي تمكن إدارة البنك من إجراء تقنيات الصحيحة للمخاطرة.[2]

2.تقييم لجنة بازل 2:

إن بازل 2 بدعائمها الثلاثة لها إنعكاسات هامة على إدارة البنوك ونظم عملها وتحمل العديد من الإيجابيات يمكن إيرادها في ما يلي:[3]

أ.نظرة متكاملة للمخاطر: لم تقتصر إتفاقية بازل 2 على مخاطر الإئتمان والسوق وإنما امتدت إلى مخاطر التشغيل، والتعامل مع المخاطر لا يقتصر على مجرد توفير حد أدنى من رأس المال، بل يتطلب مراعاة منظومة كاملة من مبادئ الإدارة السليمة للبنك والتحقق من الوفاء بها، على هذا الأساس أضافت إتفاقية بازل 2 الدعامة الثانية المتعلقة بعمليات الرقابة الإحترازية، والدعامة الثالثة التي ركزت على إنضباط السوق والشفافية الكاملة في البيانات التي تصدرها البنوك تعتبر شرطا ضروريا لضمان الاستقرار المالي.

ب.حساسية أكبر للسوق في تقدير المخاطر: غلب على تقدير المخاطر في إتفاق بازل 1 التقدير التحكمي الأقرب إلى التقدير الإداري أو التنظيمي فالقروض لدول وبنوك منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خالية من المخاطر وما عداها لنسبة 8%، وكذا فإن عملية تقدير المخاطر أشبه بعملية ميكانيكية حسابية بعيداً عن تقدير السوق لهذه المخاطر.

وجاء إتفاق بازل 2 لإضفاء المزيد من الإحتكام لتقدير السوق لهذه المخاطر، فالفكرة الرئيسية لمفهوم المخاطر في هذا الاتفاق هي أنها أصبحت أكثر حساسية لتقديرات السوق، كما يساعد على تحديد سياسة البنك في تسعير عملياته بما يربط العائد من كل عملية مع حجم المخاطر المترتبة عليها، وهو الأمر الذي يتفق مع كفاءة إدارة البنك لأمواله وبما يحقق في نفس الوقت كفاءة توزيع الموارد وفقا لدرجة المخاطر فيها، وهنا تدمج إتفاقية بازل 2 مفهوم الإدارة السليمة ضمن معايير كفاية رأس المال، وبذلك يؤكد التكامل بين إدارة المخاطر وكفاءة الإدارة في البنوك.

[1] – مجلة الاقتصاد والمالية، **مرجع سبق ذكره**.

[2] –صادق راشد الشمري، **مرجع سبق ذكره**، ص 86.

[3] –حياة نجار، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 107-110.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ت. إلغاء التمييز مع زيادة المرونة: إذا كان إتفاق بازل 1 يأخذ بالتقدير الجزافي للمخاطر، ويميز بين مجموعتين من الدول من حيث مستلزمات رأس المال، فإن بازل 2 إستند بدرجة أكبر إلى تقدير السوق المخاطر، وبالتالي فقد عمد إلى إلغاء هذا التمييز بين الدول.

بالإضافة إلى ما تقدم، فإنه بالنسبة لمتطلبات الحد الأدنى لرأس المال والتي وضعت في شكل قواعد ملزمة،فإن اتفاق بازل 2 لم يضع أسلوبا واحدا لتحديد مستلزمات رأس المال وإنما أتاح قائمة من الإختيارات الممكنة بحسب ظروف كل بنك.

إن هذه الأساليب المختلفة لتقدير المخاطر لا تعطى للبنوك مرونة الإختيار بين أنسب الأساليب المتاحة وفقا لظروفها فحسب، بل تمثل أيضا أسلوبا للإنتقال والتطور من أسلوب أكثر بساطة وأكثر تحكم إلى أسلوب أكثر تعقيدا ولكنه أقرب إلى تقدير السوق.

وكغيرها من المفاهيم واجهت إتفاقية بازل 2 عدّة انتقادات وهذا خاصة بعد الأزمة العالمية ومن أهم هذه الإنتقادات ما يلي:[1]

- تتوجه البنوك من أجل تحقيق معيار كفاية رأس المال وفقا لبازل 2 لإحتجاز نسب مرتفعة من الأرباح لزيادة قاعدة رأس المال، مما يعني عدم القيام بتوزيعات الأرباح على المساهمين بشكل كاف؛
- إن مؤسسات التصنيف الإئتماني الدولية قد لا تتمكن من تقدير مخاطر الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص في الإقتصاديات على نحو دقيق؛
- ارتفاع التكلفة الناتجة عن زيادة رأس المال في بنوك سيؤدي إلى ضعف موقفها التنافسي أمام المؤسسات المالية الأخرى التي تقدم خدمات بنكية لكنها لا تخضع لقواعد هذا المعيار؛
- إرتفاع تكلفة الوحدة الواحدة من الخدمات البنكية نتيجة لإرتفاع تكلفة التمويل وزيادة حجم المخصصات نتيجة للوزن العالي للمخاطر في أصول البنك، هذا بالإضافة إلى إحتمال تحقيق خسائر كنتيجة للتصفية الجبرية لبعض الأصول قبل موعد استحقاقها من أجل تخفيض محفظة الموجودات؛
- إحتمال توقف الدول الكبرى عن إقراض الدول الأكثر فقراً، نتيجة ارتفاع مخاطر الإقراض وبالتالي الإحتفاظ برأس مال كبير لمواجهة هذه المخاطر؛
- تتطلب الإتفاقية بأن يتوافر لدى البنوك نظام لتقدير مدى كفاية رأس مالها بالنسبة لكل سوق أو نشاط ويتطلب ذلك تقنيات حديثة غير متوافرة في معظم بنوك الدول النامية؛

[1] – زبير عياش، **إتفاقية بازل3 كإستجابة لمتطلبات القطاع البنكي العالمي**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31/30، ماي 2013، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص ص 450-451.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- على الرغم من أن إطار إتفاقية بازل يهدف إلى توحيد طرق حساب متطلبات رأس المال وجعلها أكثر عدالة إلا أنه يربط مصير القطاع البنكي بمجموعة من وكالات التصنيف التي هي في بعض الأحيان لا تخضع لأي جهة رقابية ولا يمكن الجزم بحيادتها كونها تحصل على أجورها من البنوك التي تقيمها.

3. بإدارة المخاطر البنكية وفق مقررات لجنة بازل 3:

عقب حدوث الأزمة المالية العالمية 2008 إجتمع القائمون على لجنة بازل للرقابة المصرفية لإعداد قواعد جديدة لتنتشل النظام البنكي من هذه اللازمة التي عصفت به تحت مسمى مقررات بازل 3.

1.3: نشأة الجنة بازل 3 ومقرراتها:

دعا زعماء مجموعة العشرين الجهات التنظيمية مسؤولين البنوك المركزية في عام 2009 إلى العمل على وضع لوائح أكثر صرامة بخصوص رؤوس الأموال البنكية،وفي أعقاب الأزمة المالية العالمية التي نتجت جزئيا عن تعاملات غير آمنة للبنوك، وبهدف خفض آثار أية أزمة مالية مستقبلية. لذا فقد أعلنت لجنة بازل للرقابة المصرفية والتي اجتمعت في مدينة بازل أن رؤساء البنوك المركزية ومسؤولين في الهيئات التنظيمية من 27 دولة من الإقتصاديات الرائدة في العالم، قد وافقوا على سن قواعد أكثر صرامة في 12 من سبتمبر 2010، بشأن إدارة البنوك في محاولة لجعل هذه الصناعة أكثر قدرة على مواجهة الأزمات، وهي عبارة عن حزمة جديدة من المعايير التنظيمية سميت بازل 3.[1]

بازل 3 عبارة عن مجموعة شاملة من التدابير والجوانب الإصلاحية البنكية التي طورتها لجنة بازل للرقابة على البنوك لتعزيز الإشراف وإدارة المخاطر في القطاع البنكي وتهدف هذه التدابير إلى:

- تحسين قدرة القطاع المصرفي على إستيعاب الصدمات والأزمات الناتجة عن ضغوط مالية وإقتصادية أيا كان مصدرها؛
- تحسين إدارة المخاطر وحوكمة البنوك؛
- تعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك على مستوى العالم.[2]

2.3: مرتكزات بازل 3:

تتمثل أهم المرتكزات التي قامت عليها لجنة بازل 3 فيما يلي:[3]

---

[1]- معهد الدراسات المصرفية، **إتفاقية بازل الثالثة**، مجلة إضاءات مالية ومصرفية، السلسلة الخامسة، العدد5، الكويت، ديسمبر 2012، ص 03.

[2]-عبد المطلب عبد الحميد، **الإصلاح المصرفي ومقرارات بازل3**، الدار الجامعية، مصر، 2013، ص314.

[3]-سليمان ناصر، **يمكن للبنوك الإسلامية تطبيق معايير بازل3 دون صعوبة**، جريدة إقتصادية نقلا عن الموقع:
http://www.alpet.com/2011/03/12/article_513715.htm/. Le 21/03/2017 à 22 :52.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- رفع الحد الأدنى لنسبة رأس المال الإحتياطي أو الأولي من 2 إلى 4,5 في المائة، وأضيف إليه هامش إحتياطي آخر يتكون من أسهم عادية نسبته 2,5% من الأصول والتعهدات البنكية لإستخدامه في مواجهة الأزمات مما يجعل المجموع يصل إلى 7%؛
- الحفاظ على الحد الأدنى الإجمالي لرأس المال كما في السابق وهو 8% وبإضافة احتياطي الأزمات يصبح الحد الإجمالي الأدنى والمطلوب مع هذا الإحتياطي هو 10,5%؛
- تدبير رؤوس أموال إضافية بهذه المتطلبات، إلا أن الواقع العملي أثبت أن البنوك المركزية في كثير من الدول العربية تمكنت من فرض نسبة كفاية رأس المال مرتفعة على البنوك، بل إن دولا عديدة منها جعلت هذا الحد لا يقل عن 12% منذ عدة سنوات، وقد سجلت بعض البنوك الإسلامية نسبا تقارب 18 و20% أحيانا.

كما نصت الإتفاقية على خمسة محاور هامة هي:[1]

أ. **المحور الأول**: ينص على تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رسملة البنوك، وتجعل مفهوم رأس المال الأساسي مقتصرا على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة من جهة مضاف إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد وغير المقيدة بتاريخ استحقاق، أي الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها. أما رأس المال المساند فقد يقتصر بدوره على أدوات رأس المال المقيدة لخمس سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع أو قبل أية مطلوبات للغير على البنك. وأسقطت بازل 3 كل ما عدا ذلك من مكونات رأس المال التي كانت مقبولة عملا بالإتفاقات السابقة.

ب. **المحور الثاني**: ينص على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة على العمليات في المشتقات وتمويل سندات الدين وعمليات الربى من خلال فرض متطلبات رأس مال إضافية للمخاطر المذكورة وكذلك لتغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق.

ج. **المحور الثالث**: دخلت نسبة جديدة تقيس مضاعف رأس المال وهي نسبة الرافعة المالية والتي تحسب بقسمة إجمالي المخاطر داخل وخارج الميزانية على رأس المال بالمفهوم الضيق الذي ورد في المحور الأول.

وتحسب الرافعة كما يلي:

$$\text{الرافعة المالية} = \frac{\text{الشريحة الأولى لرأس المال}}{\text{إجمالي الديون}} \geq 3\%$$

ث. **المحور الرابع**: يتكلم أساسا عن نظام يهدف إلى حث البنوك على ألا تربط عمليات الإقراض التي تقوم بها بشكل كامل بالدورة الاقتصادية لأن ذلك يربك نشاطها بها ففي حالة النمو والإزدهار تنشط البنوك بشكل كبير

[1] – مجلة إضاءات مالية ومصرفية، **مرجع سبق ذكره**، ص ص6-8.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فيما يخص تمويل الأنشطة الاقتصادية، أما في حالة الركود الاقتصادي يتراجع نشاط الإقراض فتتسبب في إطالة فترة هذا الركود.

ج. **المحور الخامس**: ينص على معايير جديدة لإدارة ومراقبة مخاطر السيولة في البنوك نظرا لأهميتها في القطاع البنكي خاصة بعد حدوث الأزمة العالمية،ولقد جاءت بنسبتين للسيولة الأولى في الأجل القصير والثانية في الأجل المتوسط والطويل وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{نسبة الأصول مرتفعة السيولة}}{\text{صافي التدفقات النقدية خلال 30 يوم}} \geq 100\%.$$

إن سلامة القطاع المالي والبنكي تعتمد على سن القوانين والتشريعات التي تحد من خطر انتشار الأزمات النظامية والتي تقع نتيجة لعدم احترام البنوك والمؤسسات المالية الأخرى لقواعد العمل البنكي السليم، خاصة بعد اتجاه الدول المتزايد نحو تطبيق إجراءات التحرير المالي والعولمة البنكية، والتي أدت إلى التزايد الملموس في أنواع وحجم المخاطر التي تواجه القطاع المالي والبنكي. ولهذا جاءت لجنة بازل للرقابة المصرفية بشكل خاص بمقرراتها الثلاثة وأوراقها الإرشادية التي تلعب دورا مهما من أجل تحقيق الاستقرار المالي على المستوى العالمي، وقد أصبحت مختلف السلطات الرقابية في مختلف الدول تسعى جاهدة إلى تطبيق توجيهات لجنة بازل المتعلقة بإدارة المخاطر وكفاية رأس المال في البنوك التجارية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلاصة الفصل

إن التقدم التكنولوجي الهائل في الصناعة البنكية واستحداث أدوات مالية جديدة، وانفتاح الأسواق المالية على بعضها البعض في الدول المختلفة لم يمنع من ظهور بعض الأزمات المالية سواء في الدول النامية أو المتقدمة أدت إلى التأثير السلبي على اقتصاديات تلك الدول وإلى تزايد المخاطر المالية وعلى رأسها المخاطر البنكية. ومن هنا جاء اقتراح "لجنة بازل للرقابة المصرفية " بهدف تدعيم الملاءة المالية للجهاز البنكي على مستوى العالم، وإيجاد المناخ المناسب للائتمان والاتجاه إلى تطوير وإدارة مخاطره لضبط الأداء البنكي.

وقد لوحظ تعاظم المخاطر البنكية في السنوات القليلة الماضية بالإضافة إلى تغيير طبيعتها، مما دعا إلى إعادة تقييم البنوك للمخاطر التي قد تواجهها وضرورة تبني النظم الفعالة لإدارتها، خاصة في ضوء اتجاه العديد من البنوك نحو التعامل في المستجدات البنكية ذات المخاطر المرتفعة. ويرجع تشعب المخاطر البنكية أساسا إلى التغير الذي طرأ على مصادر إيرادات البنوك التي لم تعد مقصورة على الهامش المحقق لفروق معدلات الفائدة الدائنة والمدينة بل يمكن القول بأن إيرادات البنوك من رسوم الخدمات والتعاقدات تنمو بإستمرار على حساب الإيرادات من فارق معدل الفائدة.

لعبت لجنة بازل للرقابة المصرفية دورا هاما لتنسيق أنظمة الرقابة على البنوك حيث وضعت اللجنة توصيات اتخذت كمعايير دولية للرقابة المصرفية تطبق في الدول الأعضاء بها، ولذلك تحرص الحكومات على وضع نظم للرقابة المصرفية والإشراف على البنوك بهدف تحقيق الإستقرار في النظام المالي وضمان كفاءة النظام البنكي وحماية المودعين بما يتواءم مع التطورات والمستجدات العالمية التي جعلت معايير الرقابة تتخطى الحواجز المحلية لتصبح معاييرا دولية تسعى كافة دول العالم للتواؤم معها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدمة الفصل

يعتبر بنك الفلاحة و التنمية الريفية البنك الأول في ترتيب البنوك الجزائرية حسب التقرير الذي نشرته مجلة قاموس البنوك "Banker Almanach" طبعة 2001، وذلك من حيث توزيع وكثافة شبكته. ويحتل البنك كذلك حسب نفس المجلة المركز 668 في الترتيب العالمي بين 4100 بنك مصنف.

كما يعد البنك من أهم البنوك في السوق الجزائرية من خلال حضوره الدائم ونشاطه الملحوظ وكذا مساهمته في التنمية الاقتصادية عبر مختلف النشاطات التي يقوم بها وفيمايلي سنتطرق لواقع بنك الفلاحة والتنمية الريفية في ظل تفاقم المخاطر واشتداد الأزمات ومع بروز لجنة بازل للرقابة المصرفية التي أهم محاورها إدارة المخاطر والرقابة على البنوك.

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

سيتم من خلال هذا المبحث تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية من خلال التعريف به وبأهم وظائفه وكذا الحديث عن أهم الأهداف التي يعمل على تحقيقها.[1]

المطلب الأول: نشأة، وظائف وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية لم يبق بمنأى عن الحركية التي يشهدها القطاع البنكي المحلي والعالمي، حيث بذل مسؤولو البنك جهودا معتبرة قصد تحقيق الشروط التي تقتضيها ممارسة النشاط البنكي حسب ما يفرضه المحيط البنكي في شكله الجديد، لذا سعى البنك إلى تقوية مركزه في الوسط البنكي سواء بالإنتشار الجغرافي المميز عبر كامل التراب الوطني خاصة في المناطق ذات المؤهلات الإقتصادية، أو عن طريق توسيع وتنويع مجال تدخله كبنك شامل. وفي إطار ترقية أنشطة البنك للحصول على أكبر حصة في السوق البنكية، تم وضع إستراتيجة شاملة لمواجهة التغيرات المحتملة التي يفرضها المحيط البنكي واستجابة لإحتياجات العملاء.

1.نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

ينتمي بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى القطاع العمومي، إذ يعتبر وسيلة من وسائل سياسة الحكومة الرامية إلى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي، تم تأسيسه من خلال بنك الفلاحة في 13 مارس 1982 بمقتضى المرسوم 206/82 تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، حيث يرتبط تأسيسه بتمويل هياكل ونشاطات الإنتاج الزراعي والحرف التقليدية في الأرياف وكل المهن الحرة والمنشآت الخاصة المتواجدة في الأرياف وبالتالي فهو بنك متخصص فمهمته تمويل القطاع الفلاحي والأنشطة المختلفة في الريف وذلك بغرض تطوير الإنتاج الغذائي على الصعيد الوطني وهو أيضا بنك تجاري حيث يمكنه جمع الودائع من أي شخص مادي أو معنوي، ويقرض الأموال بآجال مختلفة، كما يعطي إمتياز للمهن الفلاحية الريفية بمنحها قروضا بشروط سهلة ومعدل فائدة أقل.

[1] – بالإعتماد على الوثائق المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يعمل هذا البنك بمبدأ اللامركزية، بحيث أعطى لفروعه صلاحيات واسعة في منح القروض لخدمة إعادة الهيكلة وتسهيل خدماته، بعد أن أعيد تقسيم البلاد إلى 48 ولاية، ورأسماله عند التأسيس قدر بـ 1مليار دينار جزائري وفي إطار الإصلاحات الإقتصادية تحول البنك بعد عام 1988 إلى شركة مساهمة ذات رأسمال قدره 22 مليار دينار جزائري. مقسم إلى 2200 سهم بقيمة 1000000 دينار جزائري للسهم الواحد، لكن بعد صدور قانون النقد والقرض في 1990/04/14 والذي منح إستقلالية أكبر للبنوك وألغي من خلاله نظام التخصص، أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية يمارس عمليات تلقي الودائع ومنح القروض، بالإضافة إلى توفير وسائل الدفع والتسيير للزبائن حيث أصبحت نشاطات البنك متعددة وامتدت لتشمل تقديم قروض من أجل ترقية التحويلات التجارية مع الخارج. كما أصبح البنك يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية والمتمثلة في منح التسهيلات الإئتمانية وتشجيع عملية الإدخار والمساهمة في التنمية، حيث وصل رأسماله سنة 1999 إلى 33000000000 دينار جزائري ولتحقيق أهدافه والإستعداد للمرحلة الراهنة وضع البنك إستراتيجية شاملة من خلال التغطية الجغرافية لكامل التراب الوطني بما يقارب 300 وكالة ومديرية فرعية.

أما فيما يخص مراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية فيمكن تلخيصها في الآتي:

أ .**المرحلة الأولى(1982-1990)**: إن ما ميز بنك (BADR) خلال هذه المرحلة هو هدفه المتمثل في ترقية عالم الريف بفتحه لعدة وكالات في المناطق الريفية مهمتها تمويل الغذاء والصناعة الميكانيكية الزراعية.

ب .**المرحلة الثانية(1991-1999)**: وضع قانون النقد والقرض حدا لمبدأ التخصص البنكي، وهو الإجراء الذي سمح لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بتوسيع مجال نشاطه نحو قطاعات أخرى لاسيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فضلا عن اهتمامه بالقطاع الزراعي. كما تميزت هذه المرحلة بتطوير الجانب التقني بإدخال أو الانطلاق في تطبيق تكنولوجيا الإعلام الآلي لمعالجة العمليات البنكية في تسيير القروض، تسيير عمليات الصندوق، تسيير التوظيفات، الإطلاع عن بعد على حسابات الزبائن...، بالإضافة إلى إدخال المعلوماتية في عمليات التجارة الخارجية. أما خلال سنة 1994 فقد سجلت الانطلاقة الأولى لاستخدام بطاقة الدفع والسحب الخاصة بالبنك. كما عمل البنك على رفع حجم القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص وذلك مع زيادة مساعداته وتسهيلاته للعالم الريفي وشبه الريفي، وهذا مع الحرص على تحسين وتحديث مستوى خدماته والتي من بينها تعميم مبدأ "البنك الجالس" للوكالات الأساسية عبر القطر.

2.وظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

تتمثل الوظائف الأساسية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية في النقاط الأساسية التالية:

- معالجة كل عمليات القرض، الصرف والخزينة؛
- فتح الحسابات لكل شخص يتقدم بالطلب؛
- تلقي الودائع لأجل والودائع الجارية؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- المساهمة في جمع وجلب الادخار؛
- المساهمة في تطوير وترقية القطاع الزراعي، الحرفي والإنتاج الغذائي؛
- مراقبة مدى تطابق الحركات المالية للمؤسسات المستوطنة و ذلك مع السلطات الرسمية؛
- اكتتاب، اقتناء، المحافظة، توظيف ورهن كل ورقة مالية حكومية صدرت عن/ أو تضمن فيها الدولة؛
- تقديم التمويل المناسب لعدة قطاعات منها القطاع الزراعي والحرفي، قطاع الصيد، التنمية الريفية ودواوين الغابات...الخ؛
- ربط علاقات مع الخارج في إطار تنفيذ عمليات التجارة الخارجية وفتح حسابات بالعملة الصعبة وتنفيذ العمليات البنكية.

إن هذه المهام تندرج في إطار تحسين نوعية الخدمات المقدمة للزبائن بما يضمن زيادة ثقتهم به، رفع حجم الموارد بأقل تكلفة ممكنة، التسيير السليم لخزينة البنك سواء بالعملة المحلية أو العملة الصعبة، وذلك مع ضمان التطور المتجانس للبنك في كل مجالات النشاط المعنية.

3.أهداف بنك والتنمية الريفية:

يحتم المناخ الاقتصادي الجديد الذي تشهده الساحة المصرفية المحلية والعالمية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية أن يلعب دورا أكثر ديناميكية و أكثر فعالية في تمويل الاقتصاد الوطني من جهة، وتدعيم مركزه التنافسي في ظل المتغيرات الراهنة من جهة أخرى، وبذلك أصبح لزاما على القائمين على البنك وضع إستراتيجية أكثر فعالية لمواجهة التحديات التي تفرضها البيئة المصرفية.

وأمام كل هذه الأوضاع وجب على المسؤولين إعادة النظر في أساليب التنظيم وتقنيات التسيير التي يتبعها البنك، والعمل على ترقية منتجاته وخدماته المصرفية من أجل إرضاء الزبائن والاستجابة لإنشغالاتهم.

وفي هذا الصدد لجأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية مثله مثل البنوك العمومية الأخرى إلى القيام بأعمال ونشاطات متنوعة وعلى مستوى عال من الجودة للوصول إلى إستراتيجية تتمثل في جعله مؤسسة بنكية كبيرة وشاملة يتدخل في تمويل كل العمليات الاقتصادية، حيث بلغت ميزانيته حوالي 5.8 مليار دولار، وينشط بواقع 30% من التجارة الخارجية بالجزائر، ولهذا أصبح يتمتع بثقة المتعاملين الاقتصاديين والأفراد الزبائن على سواء، وهذا قصد تدعيم مكانته ضمن الوسط البنكي.

ومن أهم الأهداف المسطرة من طرف إدارة البنك ما يلي:

- توسيع وتنويع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة؛
- تحسين نوعية وجودة الخدمات؛
- تحسين العلاقات مع الزبائن؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الحصول على أكبر حصة من السوق؛
- تطوير العمل البنكي قصد تحقيق أقصى قدر من الربحية.

وبغية تحقيق تلك الأهداف قام البنك بتهيئة الشروط للانطلاق في المرحلة الجديدة التي تتميز بتحولات هامة نتيجة انفتاح السوق المصرفية أمام البنوك الخاصة المحلية و الأجنبية، حيث قام البنك بتوفير شبكات جديدة ووضع وسائل تقنية حديثة وأجهزة وأنظمة معلوماتية، كما بذل القائمون على البنك مجهودات كبيرة لتأهيل موارده البشرية، وترقية الاتصال داخل وخارج البنك، مع إدخال تعديلات على التنظيمات والهياكل الداخلية للبنك تتوافق مع المحيط المصرفي الوطني واحتياجات السوق.

كما سعى البنك إلى التقرب أكثر من الزبائن وهذا بتوفير مصالح تتكفل بمطالبهم وانشغالاتهم والحصول على أكبر قدر من المعلومات الخاصة باحتياجاتهم، وكان البنك يسعى لتحقيق هذه الأهداف بفضل قيامه بـ:

- رفع حجم الموارد بأقل تكاليف؛
- توسيع نشاطات البنك فيما يخص التعاملات؛
- تسيير صارم لخزينة البنك بالدينار والعملة الصعبة.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية:

يعتبر الهيكل التنظيمي الأداة الفعالة لتسهيل عملية التسيير داخل أي مؤسسة مهما كان نوعها، حجمها وطبيعة نشاطها، ويمكن إيضاح الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية من خلال الشكل الموالي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل رقم (3): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

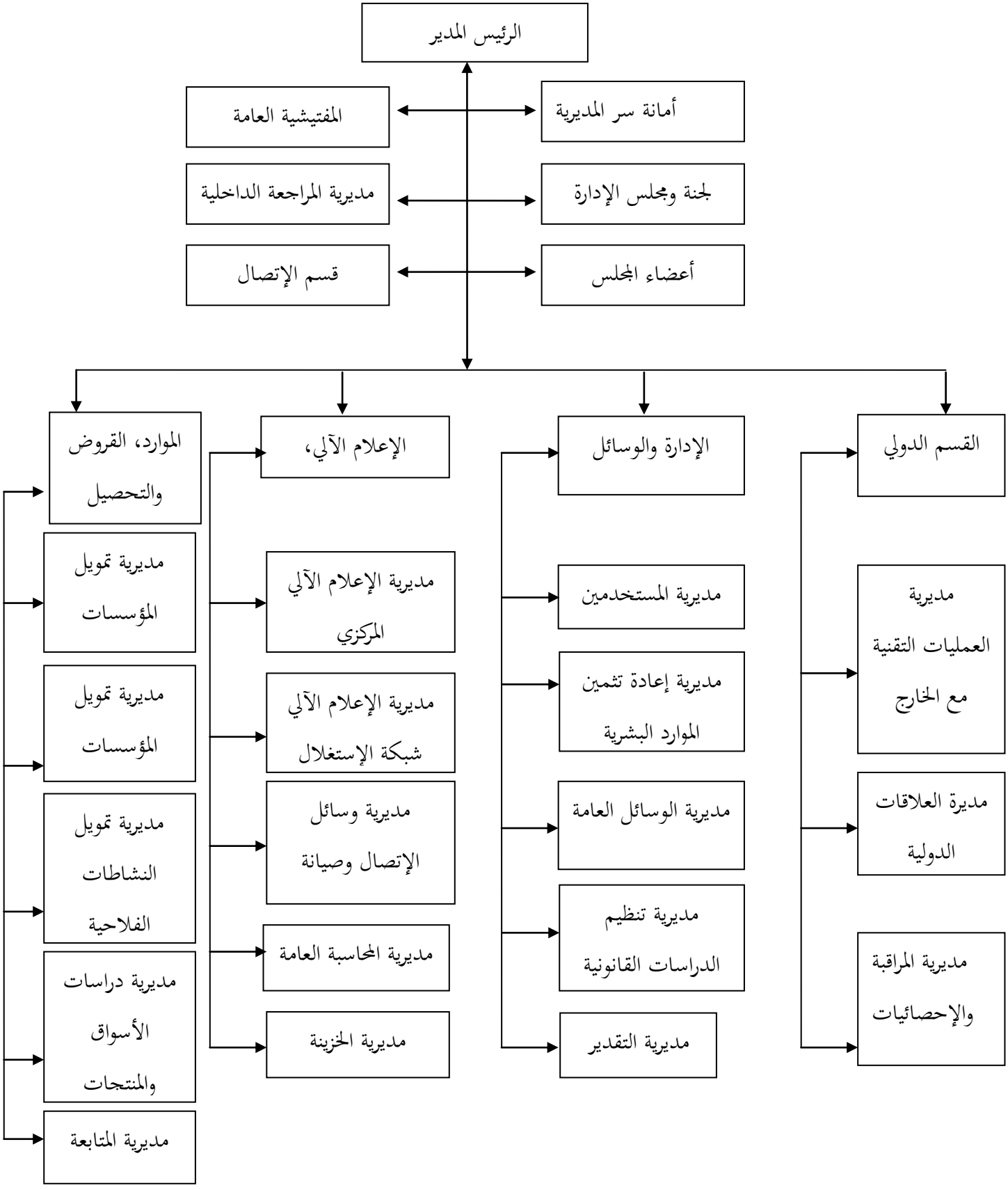

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: القوائم المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

تعتبر القوائم المالية المرآة العاكسة لنشاط أي مؤسسة إقتصادية وخاصة البنوك منها، إذ تعبر عن الوضع المالي لها، ومن خلال هذا المبحث سيتم عرض لأهم القوائم المالية للبنك وتحليلها.

المطلب الأول: عرض القوائم المالية وتحليلها.

يملك بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك مجموعة من القوائم المالية التي من شأنها أن تعكس وضعه المالي نوجزها في مايلي:

1.الميزانية العامة:

فيمايلي ندرج أهم القيم المكونة لميزانية البنك.

أ.**الأصول:** تتمثل في الجدول الموالي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (2): جدول أصول بنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنتي 2015 و2016.

الوحدة: دج

الرقم	البيانات	2015	2016
1	صندوق، بنوك مركزية، مركز الصكوك البريدية.	301605073215.79	199584542893
2	أصول مالية مخزنة للمتاجرة.	0.00	0.00
3	أصول مالية متوفرة للبيع.	107002074089.80	84405672317.44
4	مستحقات مالية على المؤسسات المالية.	29569235520.06	81945646987.60
5	مستحقات على العملاء.	797425798441.15	825543312809.21
6	أصول مالية مخزنة لأجل الإستحقاق.	19824761484.90	34116359244.63
7	ضرائب حالية على الأصول.	1717083422.90	4987623026.48
8	ضرائب مؤجلة على الأصول.	1572025251.57	1517323349.04
9	أصول أخرى.	440120861.17	9751401647.16
10	حسابات التسوية.	12281764235.75	5708845884.30
11	مساهمات في الشركات التابعة.	10861052558.61	11198028095.02
12	استثمارات عقارية.	0.00	0.00
13	تثبيتات عينية.	15317959332.68	14485248308.72
14	تثبيتات معنوية.	27133035.95	23872889.67
15	شهرة المحل.	0.00	0.00
مجموع الأصول		**1306644081450.33**	**1273267877453.25**

المصدر: التقارير المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنتي 2015 و2016.

من خلال الجدول تظهر أهم التغيرات لسنتي 2015 و2016 في أصول البنك التي تحدث كما يلي:

- **النقدية**: بها حسابات الصندوق والبنك المركزي ومراكز الصكوك البريدية، ونلاحظ انخفاض قيمة النقديات في سنة 2016 عن 2015 ويرجع هذا الإنخفاض بسبب:
  - ✓ شراء أوراق مالية في إطار إقتراض ENCE؛
  - ✓ تحويلات ضخمة على نقابات الإئتمان؛
  - ✓ سداد ضمانات صندوق الودائع المصرفية.
- **مستحقات من المؤسسات المالية**: عرف هذا البند ارتفاعا في سنة 2016 وهذا راجع:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ✓ لإرتفاع في نسبة الفوائد المستحقة المدعومة بـ 11 مليار دج؛
- ✓ زيادة في رأس المال الإجتماعي بـ 21 مليار دج؛
- ✓ ارتفاع في الفوائد المستحقة على القروض بـ 2.6 مليار دج؛
- ✓ منح قروض متوسطة الأجل للمؤسسات المالية SIH وSOFINANCE بـ 3.6 مليار دولار وتحويلها من بند الزبائن إلى بند المؤسسات المالية؛
- ✓ القروض المتعثرة من البنوك خفضت وحولت من بند زبائن إلى مؤسسات مالية بإجمالي 2.5 مليار دج.

مستحقات من العملاء: شهد هذا البند ارتفاعا وزيادة سنة 2016 بسبب:

- ✓ سداد قروض الاستغلال المسجلة مبدئيا ضمن مؤسسات القطاع العام (OAIC,ONIL)؛
- ✓ الزيادة المسجلة في القروض طويلة ومتوسطة الأجل.

مساهمات ونشاطات محفظة الأوراق المالية: شهد هذا العنصر من الأصول ارتفاعا ولكنه ضعيف يبين مدى ضعف البنك في مساهمته في شراء أسهم وأوراق مالية أخرى لبعض المؤسسات داخل الوطن أو خارجه وكان سبب هذه الزيادة البسيطة في المساهمات في المؤسسات داخل الوطن، أما في الخارج فكانت الزيادة معدومة.

استثمارات عقارية وتثبيتات: كانت نسبة هذا البند معدومة خلال السنتين وهذا يدل عل أن البنك لا يملك استثمارات عقارية جديدة، كما نلاحظ انخفاض في قيمة التثبيتات العينية والمعنوية معا.

ب/–الخصوم: تظهر عناصرها في الجدول الموالي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (3): جدول خصوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنتي 2015 و2016.

الوحدة: دج

الرقم	البيانات	2015	2016
1	بنوك مركزية.	0.00	0.00
2	ديون تجاه المؤسسات المالية.	29297380261.72	23645050598.29
3	حسابات دائنة على العملاء.	1148994624450.24	1076035492884.49
4	ديون ممثلة بأوراق مالية.	14442713828.99	11081266241.57
5	ضرائب حالية على الخصوم.	4064708058.64	11615180766.92
6	ضرائب مؤجلة على الخصوم.	1273387.41	1273387.41
7	خصوم أخرى.	3774465141.37	1531367426.19
8	حسابات التسوية.	12344655365.57	14760687410.19
9	مؤونات لتغطية المخاطر والمصاريف.	8547546756.21	9353830326.66
10	أموال لدعم الاستثمارات.	0.00	0.00
11	أموال لتغطية مخاطر مصرفية عامة.	19250224708.81	26816167736.07
12	ديون مشروطة.	11584683247.70	8956066448.47
13	رأس المال.	33000000000.00	54000000000.00
14	علاوات مرتبطة برأس المال.	0.00	0.00
15	إحتياطات.	14254858757.42	15302682380.90
16	فارق التقييم.	(625405623.70)	(746838581.75)
17	فرق إعادة التقييم.	8336333753.04	8336333753.04
18	المبالغ المرحلة.	(6305531391.75)	2818790777.28
19	نتيجة النشاط.	5681550748.66	9760525896.81
	مجموع الخصوم.	**1306644081450.33**	**1273267877453.25**

المصدر: التقارير المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنتي 2015 و2016.

ويمكن تفصيل أهم التغيرات التي حدثت كما يلي:

- **البنك المركزي ومراكز الصكوك البريدية:** كانت القيمة معدومة خلال السنتين ، ما يدل على أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية لم يلجأ إلى الاقتراض من هذه الهيئة، ويؤكد توفر سيولة كافيةلدى البنك التي تغطي استخدامات هذا البنك خاصة وجود رأس مال جيد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **ديون تجاه المؤسسات المالية:** شهدت هذه النسبة انخفاضا خلال سنة 2016 وهذا :
  - ✓ لتراجع حساب البنوك والمؤسسات المالية الذي انخفض بـ 1.9 مليار دج؛
  - ✓ تراجع التمويل العام للأجهزة المالية (CNAC,ANSEJ) بمقدار 3.7 مليار دج؛
  - ✓ انخفاض مطلوبات الخزينة العامة بـ 0.02 مليار دج؛
  - ✓ كما انخفضت القروض قليلا بـ 13 مليار دج بسبب التغيير الذي أثر على خط الإئتمان الخارجي (CREDITO-MEDITO) بـ 26487364 أورو يعود تاريخها إلى عام 2001 والتي تنتهي في 2026.
- **حسابات دائنة على العملاء:** سجلت هذه النسبة انخفاضا خلال السنة الثانية وهذا راجع إلى:
  - ✓ انخفاض في أرصدة الحساب الجاري بـ 79 مليار دج والودائع لأجل بـ 6 مليار دج؛
  - ✓ انخفض بـ 19 مليار دج في أرصدة مختلف الحسابات وتسجيل الخزينة السلف في إطار الصندوق دعم المزارعين والشيكات المصرفية؛
  - ✓ زيادة في العملات الأجنبية والودائع تحت الطلب بـ 3 مليار دج والمؤن تلقت كضمان تحت الائتمان للتوقيع بـ 10 مليار دج؛
  - ✓ زيادة أرصدة الحسابات وحسابات التوفير على التوالي بـ 2.7 مليار دج و16 مليار دج.
- **مؤونات لتغطية المخاطر البنكية العامة:** عرف هذا البند ارتفاعا سنة 2016، مما يؤكد رفع هذا البنك المؤونات المخصصة لمواجهة الأخطار العامة، وهذا للتصدي خاصة لخطر عدم تسديد القروض خاصة مع ارتفاعها في السنوات الأخيرة، وأهم هذه القروض هي طويلة الأجل الممنوحة للقطاع الفلاحي.
- **رأس المال الإجتماعي:** هناك زيادة في رأس المال الإجتماعي في سنة 2016 بنسبة كبيرة جاوزت النصف، حيث قدرت نسبة الزيادة بـ 63.63%. وكان لهذه الزيادة في رأس المال المصممة لتلبية متطلبات رأس المال التنظيمي تأثير إيجابي على نسب الاحترازية، من خلال دمج 21 مليار دج كإعادة الرسملة، ومع الأخذ بعين الاعتبار نتائج السنة المالية 2016 حيث حققت 9.760 مليار دج. وبذلك ترتفع نسبة الملاءة إلى 15.25 % بالتالي ضمان تغطية 2 من المعايير في المادتين 3 و 4 من قانون النظم الإحترازية رقم 01/14، مما يساهم في تحسين القدرة الإقراضة للبنك.
- **رصيد مرحل:** كانت هناك زيادة بنسبة كبيرة خلال سنة 2016 وهذا يدل على عدم توزيع جزء من نتيجة دورة 2015.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.جدول خارج الميزانية: يظهر في الجدول أدناه:

جدول رقم (4): جدول خارج الميزانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنتي 2015 و2016.

الوحدة: دج

الرقم	البيانات	2015	2016
أ.	**الإلتزامات الممنوحة.**	**473131484844.12**	**456181996891.51**
1	إلتزامات لفائدة البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.	-	-
2	إلتزامات التمويل لفائدة الزبائن.	315009766998.53	306188977830.10
3	إلتزامات الضمانات بأمر لفائدة المؤسسات المالية.	110479831690.31	107164478156.96
4	إلتزامات الضمانات بأمر لفائدة الزبائن.	47434015157.76	42611331303.89
5	ضمانات أخرى ممنوحة.	207870997.52	217209600.56
ب.	**إلتزامات محصل عليها.**	**942521685548.13**	**1054210412151.09**
6	إلتزامات مالية محصل عليها من طرف مؤسسات مالية.	73385457.83	73.055728.91
7	إلتزامات الضمانات المحصل عليها من طرف المؤسسات المالية.	418464615118.02	447169844744.02
8	ضمانات أخرى متحصل عليها.	523983684972.28	606967511678.16

المصدر: التقارير المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنتي 2015 و2016.

تظهر أهم التغيرات في الآتي:

- **الإلتزامات الممنوحة:** عرف هذا البند انخفاضا وهذا راجع فيما يخص إلتزامات التمويل لفائدة الزبائن حيث تم فتح القرض المستندي، ومن المقرر إحداث تغييرات بهذا الخصوص. وإدخال تعديلات في إدارة الأعمال الدولية والعمليات بما في ذلك العمليات الوثائقية.
- **إلتزامات محصل عليها:** عرف هذا البند ارتفاعا وهذا راجع لدفع الأطراف الأخرى أي المؤسسات المالية ما عليها من إلتزامات للبنك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3.جدول حسابات النتائج: يظهر في الجدول الموالي:

الجدول رقم (5): جدول حسابات النتائج لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنتي 2015 و2016.

الوحدة: دج

الرقم	حسابات النتائج	2015	2016
1	فوائد وإرادات مماثلة.	41159043000.87	57883817757.94
2	فوائد ومصاريف مماثلة.	(10301266203.67)	(12508753796.12)
3	عمولات (إيرادات).	7071724477.72	6891030767.67
4	عمولات (مصاريف).	(24239630.65)	(31450191.58)
5	أرباح أو خسائر صافية لأصول مالية محصلة لأجل التنازل.	0.00	0.00
6	أرباح أو خسائر صافية لأصول مالية متاحة للبيع.	108208987.80	120719763.10
7	نواتج نشاطات أخرى.	4421283756.72	6068980724.32
8	تكاليف النشاطات الأخرى.	(80324174.79)	(1955756291.53)
9	**صافي الناتج البنكي**	**42354430214.00**	**56468588733.80**
10	مصاريف الاستغلال العام.	(21960518948.56)	(21853775829.16)
11	مخصصات الإهتلاكات.	(1438569736.49)	(1446381853.98)
12	**نتيجة خارج الاستغلال.**	**18955341528.95**	**33168431050.66**
13	مخصصات المؤونات.	(25476043067.36)	(29345313774.91)
14	استرجاع المؤونات.	14080273139.11	9801732850.46
15	**نتيجة الاستغلال.**	**7559571600.70**	**13624850126.21**
16	أرباح أو خسائر صافية لأصول أخرى.	24453134.84	23899978.00
17	عناصر غير عادية (إيرادات).	0.00	0.00
18	عناصر غير عادية (مصاريف).	0.00	0.00
19	**النتيجة قبل الضريبة.**	**7584024735.54**	**13648750104.21**
20	ضرائب على الدخل.	(1902473986.89)	(3888224207.40)
21	**النتيجة الصافية.**	**5681550748.65**	**9760525896.81**

المصدر: التقارير المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنتي 2015 و2016.

عرفت أرصدة جدول حسايات النتائج التغيرات الآتية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **صافي الناتج البنكي**: ارتفع صافي الناتج البنكي من 42.4 مليار دج سنة 2015 إلى 56.5 مليار دج سنة 2016 حيث قدرت نسبة الزيادة بـ 33.32% وهي نسبة جيدة للبنك. تظهر زيادة في حجم الإيرادات البنكية للاستغلال مقارنة بمصارف الاستغلال البنكية.
- **نتيجة خارج الاستغلال**: عرفت ارتفاع ملحوظا وهذا راجع للتأثير المشترك لزيادة صافي الناتج البنكي بقيمة 14 مليار دج وانخفاض صغير نسبيا في نفقات التشغيل العام في 2016 ويعتبر هذا تقدما بنسبة 75%.
- **نتيجة الاستغلال**: ارتفعت نتيجة الإستغلال من 7.55 مليار دج سنة 2015 إلى 13.62 مليار دج سنة 2016 بزيادة قدها 6.06 مليار دج.
- **النتيجة الصافية**: ارتفعت النتيجة الصافية من 5.7 مليار دج سنة 2015 إلى 9.8 مليار دج سنة 2016. نتيجة للأسباب السابقة.

المطلب الثاني: حساب أهم المؤشرات.

يعالج هذا المطلب أهم المؤشرات المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وتحليلها.

1.**صافي الناتج البنكي: PNB:**

يعد أهم المؤشرات المالية لدراسة الوضعية المالية للبنك.

الجدول رقم (6): تغير نسبة صافي الناتج البنكي.

الوحدة: دج.

المؤشر	2015	2016	نسبة التغير
صافي الناتج البنكي	42354430214.00	56468588733.80	%33.32

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لستني 2015 و2016.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة صافي الناتج البنكي ارتفعت من 42.4 مليار دج سنة 2015 إلى 56.5 مليار دج سنة 2016 حيث قدرت نسبة الزيادة بـ 33.32% وهي نسبة لابأس بها وهذا راجع التحسن في مجال الأعمال التجارية، حيث ارتفع رقم أعمال البنك من 52.8 مليار دج إلى 70.9 مليار دج بزيادة تقدر بـ 18.2 مليار دج. وهو ما يمكن تمثيله في الشكل الموالي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم (4): تمثيل بياني لتطور صافي الناتج البنكي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنتي 2015 و2016.

الوحدة: 100 مليون دج

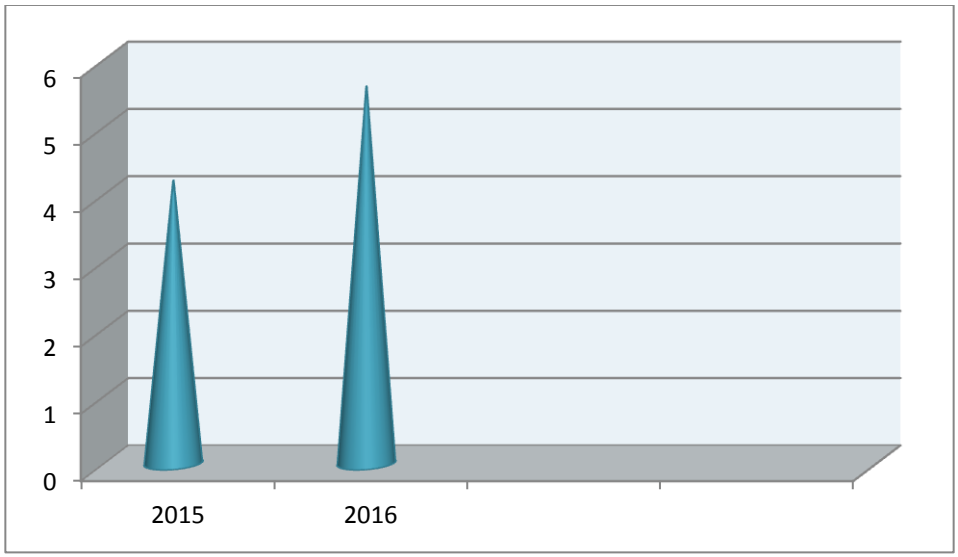

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنتي 2015 و2016.

2.النتيجة الصافية:

تعد أهم المؤشرات المالية للوضع المالي للبنك وتعد خلاصة عمل البنك لمدة معينة.

الجدول رقم (7): تغير نسبة النتيجة الصافية.

الوحدة: دج

المؤشر	2015	2016	نسبة التغير
النتيجة الصافية.	5681550748.65	9760525896.81	%71.79

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على التقارير المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنتي 2015 و2016.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن النتيجة الصافية ارتفعت من 5.7 مليار دج سنة 2015 إلى 9.8 مليار دج سنة 2016 بفارق 4.1 مليار دج، وهذا بسبب زيادة في صافي الناتج البنكي وثبات مستوى التكاليف العامة للإستغلال، بالإضافة إلى ارتفاع صافي المخصصات بـ 8 مليار دج عن سنة 2015، مع تغيير في قيمة الضريبة على الدخل باستيعابها لـ 2 مليار دج. والشكل أدناه يوضح ذلك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم (5): تمثيل بياني لتطور النتيجة الصافية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنتي 2015 و2016.

الوحدة: 100 مليون دج

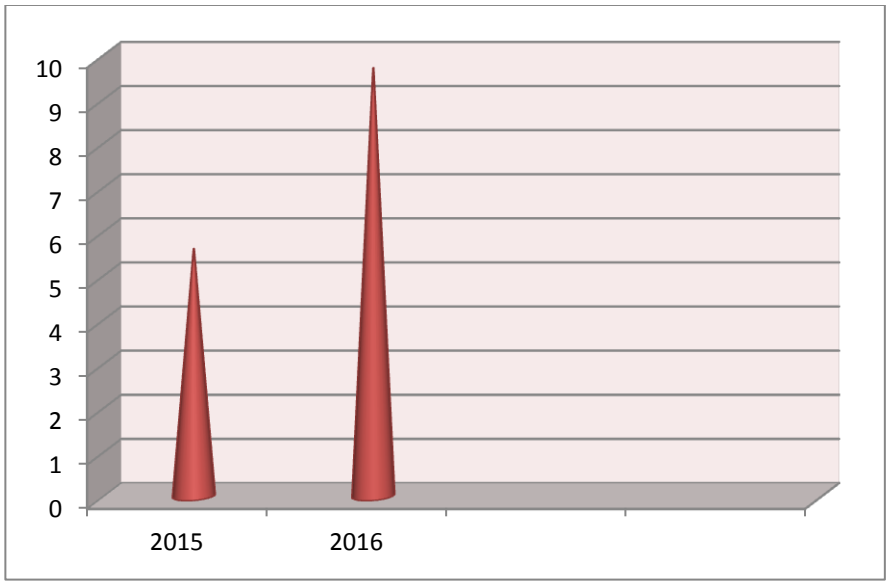

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على التقارير المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنتي 2015 و2016.

3.مجموع الأصول:

تظهر مجموع استخدامات البنك لموارده المالية المحصلة في فترة معينة.

الجدول رقم (8): تغير نسبة إجمالي الأصول.

الوحدة: دج

المؤشر	2015	2016	نسبة التغير
مجموع الأصول	1306644081450.33	1273267877453.25	(2.25%)

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنتي 2015 و2016.

ويمكن تمثيلها في الشكل الموالي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم (6): تمثيل بياني لتطور إجمالي الأصول لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنتي 2015 و2016.

الوحدة: 100 مليون دج

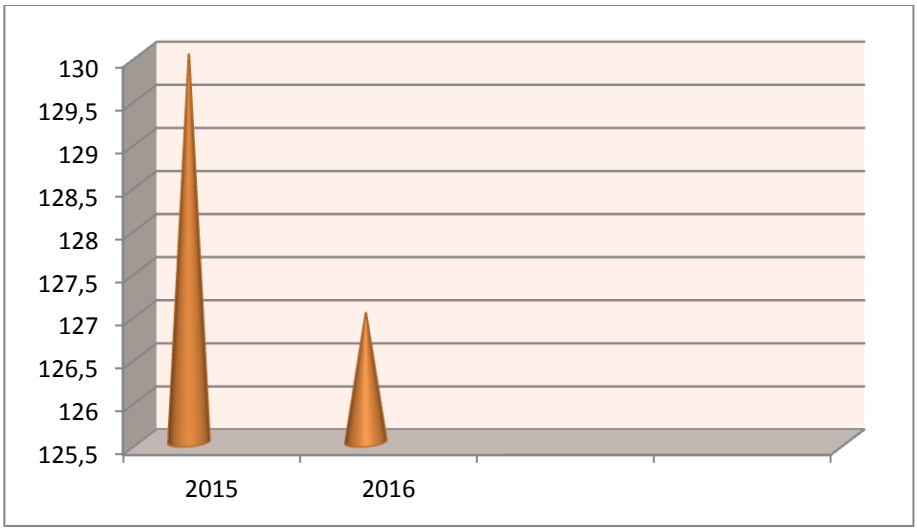

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على التقارير المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنتي 2015 و2016.

4.مجموع الخصوم:

تمثل مجموع موارد البنك المالية المحصل عليها خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (9): تغير نسبة إجمالي الخصوم.

الوحدة: دج

المؤشر	2015	2016	2017
مجموع الخصوم.	1306644081450.33	1273267877453.25	(%2.25)

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنتي 2015 و2016.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (8) والجدول رقم (9) أنه انخفض إجمالي الميزانية (الأصول والخصوم) إلى 2.25٪ من 1306 مليار دج سنة 2015 إلى 1273 مليار دولار سنة 2016 ويفسر هذا التراجع بنقص موارد العملاء إلى الحد الأدنى على الرغم من الأثر الإيجابي للرأسمالية الناتجة عن إعادة رسملة مبلغ 21 مليار دج. والذي انعكس على استخدمات البنك والتي تراجعت هي الأخرى.

ويمكن تمثيل مجموع الخصوم في الشكل الموالي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم (7): تمثيل بياني لتطور إجمالي الخصوم لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنتي 2015 و2016.

الوحدة: 100 مليون دج

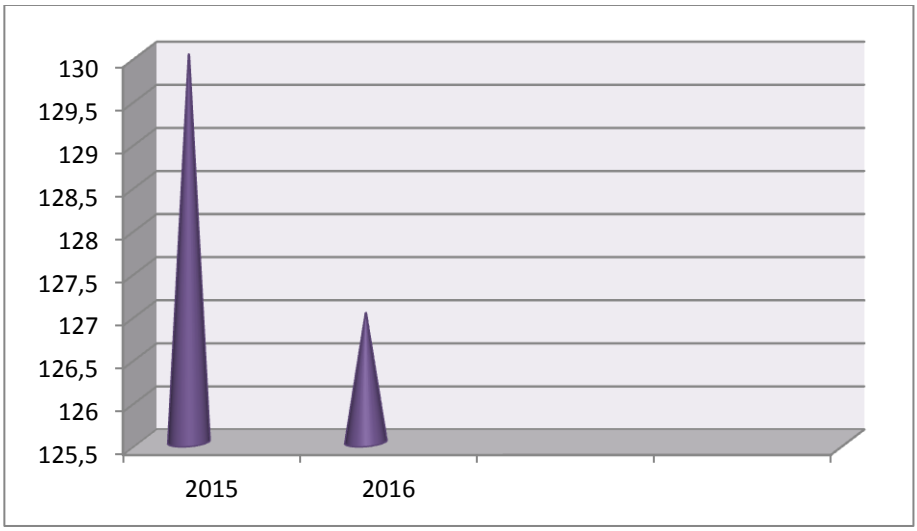

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنتي 2015 و2016.

4.عدد العمال:

يظهر هذا المؤشر مساهمة البنك في امتصاص البطالة، وتمثل في الجدول:

الجدول رقم (10): تغير عدد العمال.

الوحدة: دج

المؤشر	2015	2016	نسبة التغير
عدد العمال	7050	7125	%1.06

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنتي 2015 و2016.

من خلال الجدول أعلاه، يمكن القول أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يملك عددا معتبرا به من العمال، والذي ارتفع سنة 2016 بنسبة 1.06% وهذا نتيجة لعملية توسع البنك في نشاطاته.

ويمكن تمثيله في الشكل:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم (8): تمثيل بياني لتطور عدد العمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنتي 2015 و2016.

الوحدة:1000 عامل.

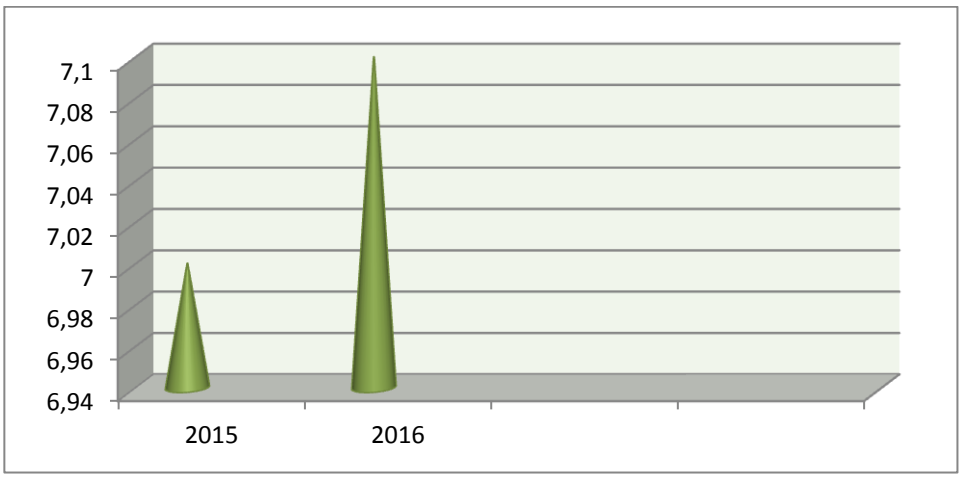

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنتي 2015 و2016.

6.رأس المال:

يعد رأس المال خط الدفاع المنيع للبنك ويظهر في مودعيه ودائنيه.

الجدول رقم (11): تغير نسبة رأس المال.

الوحدة: دج

المؤشر	2015	2016	نسبة التغير
رأس المال	33000000000.00	54000000000.00	%63.63

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنتي 2015 و2016.

نلاحظ من الجدول أن هناك زيادة في رأس مال البنك خلال سنة 2016 بنسبة 63.63%. وهذا بسبب دمج 21 مليار دج كإعادة الرسملة ومع الأخذ بعين الاعتبار نتائج السنة المالية 2016 وما حققته 9.760 مليار دج .

ويمثل في الشكل:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم (9): تمثيل بياني لتطور رأس مال بنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنتي 2015 و2016.

الوحدة: 100 مليون دج

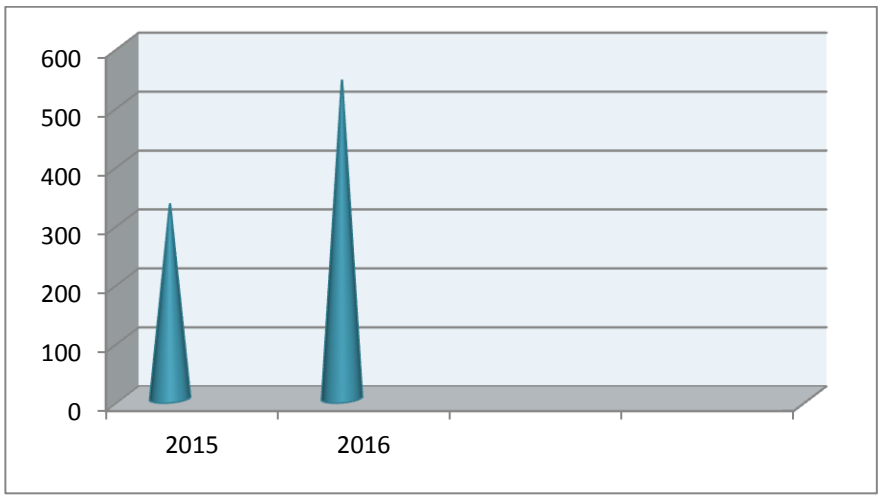

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنتي 2015 و2016.

يملك بنك الفلاحة مؤشرات مالية قوية مكتنه من تحقيق مكانة مرموقة في الإقتصاد الجزائري لذا نجد أن البنك يعمل على تعزيزها للحفاظ على قوته ومكانته واستمرار نشاطه ونموه.

المبحث الثالث: إدارة المخاطر في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR.

تواجه البنوك التجارية الجزائرية مخاطر مختلفة تعود بالأساس إل طبيعة النشاط البنكي في حد ذاته. ولقد ألزم المشرع الجزائري والمتمثل في بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض، البنوك والمؤسسات المالية بضرورة التحكم في هذه المخاطر من خلال تغطيتها أو التخفيف من حدتها، بتبني أنظمة لقياس هذه المخاطر أو تحليلها، مع تكييفها وطبيعة وحجم عملياتها، وهذا ما تسعى إدارة بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى تحقيقه والعمل به.

المطلب الأول: إدارة المخاطر على مستوى البنك نفسه.

أنشئت إدارة مخاطر بنك الفلاحة والتنمية الريفية بموجب القرار رقم 2016/04 بتاريخ 2016/06/22، والهدف منها ضمان السيطرة، التقييم مراقبة والتحكم بالمخاطر في إطار القواعد التي وضعتها المراسيم، القوانين والإلتزامات التي تفرضها السلطة التنفيذية والتشريعة وكذا البنك. حيث تعمل هذه الإدارة على إدارة ومراقبة:

- مخاطر الإئتمان؛
- المخاطر المتعلقة بوسائل الدفع؛
- المخاطر التشغيلية؛
- مخاطر التسوية؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- مخاطر السيولة؛
- مخاطر تبييض الأموال؛
- المخاطر المتعلقة بعمليات التجارة الخارجية وحركات رؤوس الأموال؛
- مخاطر السوق.

1. مخاطر الإئتمان:

يسترشد في متابعة وتقييم مخاطر الإئتمان بالدليل العام للإئتمان رقم 2015/04 الصادر بتاريخ 2015/02/03 والذي ينص اللوائح والقواعد الإحترازية لضبط مخاطر الإئتمان.

1.1: مراقبة وقياس مخاطر الإئتمان:

تأكيدا للقوانين التحوطية لبنك الجزائر والقواعد الاحترازية لضبط مخاطر الإئتمان المنصوص عليها في دليل الإجراءات وإدارة الإئتمان رقم 2015/04 يتم إدارة مخاطر الإئتمان بالبنك على النحو التالي:

1.1.1: الحد من العلاقات: القواعد المعروضة فيمايلي تشكل عناصر مراحل إدارة المخاطر بالعلاقات:

- حد أقصى للمخاطر على أساس حقوق ملكية البنك؛
- حد المخاطر للمقترض الواحد فيما يتعلق تصنيف المخاطر.

2.1.1: الحد من المحفظة: أخذت قواعد إدارة المحفظة مصادرها من القواعد الإحترازية الصادرة عن السلطات النقدية ومنبعها من القوانين الداخلية، وتغطي قواعد إدارة المحفظة مايلي:

- حد المخاطر على المنتجات الجديدة: طبقا للدليل العام للإئتمان لا يمكن أن يتجاوز أي منتوج جديد يعرض في السوق من طرف البنك الحد الإجمالي المقدر بـ 10% من مجموع الإلتزامات (أدرج ضمن مدونة البتك منذ ثلاث سنوات على الأقل)؛
- حد المخاطر القطاعية: يسهر البنك على توزيع إلتزاماته على مختلف قطاعات النشاط تبعا للمقادير المسجلة بالمخطط المدرج بالدليل العام للإئتمان من الدفتر العام وإجراءات القرض؛
- حد المخاطر الداخلية.

2. المخاطر المتعلقة بعمليات الدفع:

قام البنك بوضع إجراءات المعالجة الوظيفية والتقنية والمحاسبية للدفع المعوض عن بعد.

1.2: نظام ARST:

منذ نشأته يسهر البنك على المحافظة على كل المعلومات عن طريق توثيق نظامي ضروري لضمان متابعة العمليات.

2.2: نظام التعويض عن بعد:

تم وضع نصوص تطبيقية لنظام التعويض عن بعد وهي محل التعديل عند ملاحظة أي نقص سواء عند المعالجة، الرقابة أو الأمن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. المخاطر التشغيلية:

يسهر البنك على حماية نفسه من جميع أنواع المخاطر وخاصة التشغيلية منها لتعقد وتشابك هذه الأخيرة.

1.3: تحديد وتقييم المخاطر التشغيلية:

إن المخاطر التشغيلية مرتبطة بكل نشاطات البنك ومنتجاته ومصالحه وإجراءاته وأنظمته، ومهما كانت الأسباب فالمخاطر التشغيلية ناتجة من طرف المستخدمين والأنظمة والإجراءات أو عن عوامل خارجية.

والبنك معرض للمخاطر التشغيلية التالية:

أ. **غش داخلي**: ناتج عن صفقة غير مرخص بها، سرقة، تحويل وتزوير شيكات، انتحال شخصية...

ب. **غش خارجي**: ناتج عن سرقة موصوفة، تقليد الوثائق، غش متعلق بالبطاقات، سرقة معلومات آليا، قرصنة...

ت. **ممارسات تتعلق بالتشغيل والأمن في أماكن العمل**: نجد مشاكل مرتبطة بالنظافة والأمن، المسؤولية المدنية، احتجاج نقابي، اضراب، دفع أجور غير مناسبة، فسخ عقد، ضياع مفاتيح خزائن، التنقل المفرط للعمال.

ث. **الزبائن، المنتجات والممارسات التجارية**: نجد إفشاء السر المهني، إعطاء معلومات خاطئة للزبائن، ممارسات غير مناسبة في الصفقات، مخالفة قواعد المنافسة ونقص في تحليل وضعية الزبائن.

ج. **أضرار متعلقة بالأصول المادية**: تشمل مخاطر الكوارث الطبيعية.

ح. **إختلالات النشاط والأنظمة**: اختلالات العتاد وبرامج نظم المعلومات والأمن الآلي، مشاكل خاصة بجانب الإتصال والطاقة.

خ. **تنفيذ، تسليم وتسيير الإجراءات**: تضم أخطاء في الكتابة، متابعة وتحميل المعلومات، أخطاء محاسبية، أخطاء استعمال نموذج أو نظام عدم احترام الإجراءات أو تأويلها، عدم ملائمة التحويل الداخلي، عدم وجود نصوص قانونية، ملفات غير كاملة، الدخول الغير مرخص به لحسابات الزبائن، تضرر أصول الزبائن بسبب الإهمال، خطأ طرف آخر غير الزبون، منازعات من أطراف أخرى غير الزبائن.

ويتواصل تحديد المخاطر التشغيلية الواقعة والمحتمل وقوعها في إطار إعداد خريطة للمخاطر.

2.3: قياس المخاطر التشغيلية:

يتم قياس التعرض للخطر التشغيلي طبقا لأحكام التنظيم رقم 01/14 المؤرخ في 2014/02/16 والتعليمة رقم 2014/04 المؤرخة في 2014/12/30.

تسمى المقاربة المتبعة مقاربة المؤشر الأساس، حيث تكون رؤوس الأموال المطلوبة تمثل 15% من متوسط الدخل الوطني الخام الإيجابي لمدة ثلاث سنوات، ويمثل التعرض المتوازن المرتبط بالخطر التشغيلي نسبة 12.5% من متطلبات رؤوس الأموال الخاصة لتغطية المخاطر التشغيلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3.3: تغطية المخاطر التشغيلية:

يحتوي البنك على نظام مراقبة داخلي مهيكل في شكل ثلاث خطوط دفاع تتضمن رقابة أول مستوى رقابة ذاتية ورئاسية، رقابة دائمة مستوى ثاني، ورقابة دورية مستوى ثالث.

ويتم تغطية المخاطر التشغيلية كما يلي:

- توزيع مواثيق وسياسات داخلية: ميثاق المراقبة الداخلية وسياسة أمن نظام الإعلام وسياسة ترتيب المعلومات الحساسة؛
- إدارة صلاحيات مستخدمي نظام الإعلام، تدعيم نظام الأمن الآلي؛
- تكوين العمال من أجل رفع درجة التحكم في عمليات ونشاطات البنك وتعميم المفاهيم المتعلقة بالمخاطر والرقابة؛
- تأمين أماكن العمل وتوفير ظروف استغلالها وتشمل نظافة الأماكن، حراستها، وضع نظام محاربة الحرائق، أجهزة الإطفاء، نظام الرقابة عن طريق فيديو، كاميرات، مخارج الطوارئ.....
- تعيم تأمين القيم، الممتلكات والأشخاص؛
- إبرام عقود التأمين لتغطية المخاطر بالأحداث الخارجية.

4. مخاطر التسوية:

تحديدا فإن هذا الخطر المحتمل لاسيما في عمليات الصرف أو التحويل أثناء المرحلة التي تفصل بين الفترة التي يؤمر فيها بتسديد عملية أو أداة مالية تم بيعها ومرحلة استلام العملة أو الأداة نهائيا، أو الأداة التي تم شراؤها أو رؤوس الأموال الملائمة، لا يمكن أن يلغى من طرف واحد. ويتضمن هذا الخطر:

- خطر التسوية من الطرف المقابل (خطر عجز الطرف الآخر)؛
- خطر التسوية خاص بالتسليم (خطر عجز الطرف الآخر).

5. مخاطر السيولة:

في انتظار استفادة حاسوبية شاملة للحل المعلوماتي "FLEXCUBE"، ووضع الحل الحاسوبي لإدارة خطر السيولة المقدم من طرف "FLEXCUBE" قامت إدارة المخاطر بـ:

- إقامة مشروع لتسيير الأصول والخصوم التي أنجزت عملياته على EXEL والتي أقرت بنقطة أو علامة منهجية؛
- من جهة أخرى إعداد اقتراح مجموعة من الحدود لتسيير هذه المخاطر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6. مخاطر تبييض الأموال:

قامت إدارة المخاطر بوضع جهاز للوقاية من عملية تبييض الأموال واكتشافها ومحاربتها وتم تصميم الجهاز الموجود على مستوى البنك طبقا لأحكام القانون رقم 05/01 المؤرخ في 2005/02/06 وتنظيم بنك الجزائر رقم 05/05 المؤرخ في 2005/12/15 والتنظيم رقم 03/12 المؤرخ في 2012/11/28.

وفي هذا الإطار فإن خلية محاربة تبييض الأموال التي أنشأت سنة 2004 نصبت حاليا في شكل نيابة مديرية وهي تابعة لمديرية المطابقة وفقا لقرار التنظيم 2016/05 المؤرخ في 2016/06/22.

وتدور صلاحيات ومهام هذه المديرية فيما يلي:

- تحديد المخاطر التي تتعلق بمخاطر محاربة الأموال التي يتعرض لها البنك؛
- مراقبة الصفقات والعمليات اللاقياسية؛
- التحكم في المخاطر ووضع خطط عمل وقائية.

7. المخاطر المتعلقة بعمليات التجارة الخارجية وحركات رؤوس الأموال:

يخضع نشاط التجارة الخارجية وحركة رؤوس الأموال إلى مجموعة من النصوص التنظيمية (خارجية وداخلية)، التي يسهر البنك على احترامها بدقة.

- عمليات الصفقات الدولية التي يحكمها نظام الصرف والقواعد والأعراف الدولية؛
- الإجراءات والتطورات العملية التي تتعلق بوسائل الدفع (REMDOC،CREDOC، التحويلات الحرة)؛
- مراقبة تدفقات وحركات رؤوس الأموال؛
- قواعد التوطين (الصفقات) ومراجعة الملفات.

ومن جهة أخرى وأخذا بعين الإعتبار أن العمليات مع الخارج يتم الدفع بصفة فورية وبالتالي فإن خطر الصرف مستبعد نهائيا، وعليه فإن عدم وجود أداة التغطية عند حلول الأجل يستبعد أي خطر بالنسبة للبنك والفارق يتحمله الزبون.

8. مخاطر السوق:

يتحمل البنك الخسائر المحتملة على العمليات الحسابية الختامية نتيجة التغيرات والتقلبات في السوق.

1.8: المخاطر المرتبطة بإمتلاك أصول مالية:

إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية معرض لخطر السوق نظرا لإمتلاكه أصول مالية مرتبطة مباشرة بنسبة الفائدة أي محفظة 76058210 KDA بتاريخ 2016/12/31، ويتم ضبط هذا الخطر على أساس القيمة الإقتصادية للبنك وبفهم من خلال العلاقة بين معدلات الفائدة وقيمة الأصول التي يحوزها البنك في محفظته، أما فيما يتعلق بمحفظة الإلتزامات المؤسساتية المرتبة والممسوكة إلى آجال محددة، فإن البنك معرض لخطر إعادة استثمار القسائم المرتبطة بهذا الخطر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.8: خطر سعر الصرف:

بنك الفلاحة والتنمية الريفية معرض لخطر الصرف نظرا لحيازته على الأصول والخصوم المقدرة بالعملة في ميزانيته، وعلى سبيل المثال مساهمتين محررتين بالدولار في الأصول "BAMIC-PECIA" وقرض مالي محرر بالأوراق "CREDITO-MEDITO" في الخصوم.

إن ديناميكية السوق والتطورات الحاصلة في القطاع البنكي تجعل بنك الفلاحة والتنمية الريفية عرضة لشتى أنواع المخاطر، ولكن الإدارة الجيدة والتخطيط المحكم مكناه من وضع حلول وأساليب وقائية لهذه المخاطر في الوقت الحالي ومستقبلا.

المطلب الثاني: قياس مخاطر بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

كغيره من البنوك، بنك الفلاحة والتنمية الريفية عرضة للمخاطر. وسنطرق لحساب أهم المخاطر التي يتعرض لها البنك.

1.أهم القيم المكونة لميزانية بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

تظهر أهم القيم المكونة لميانية البنك في المؤشرات الآتية:

جدول رقم (12): مؤشرات ميزانية بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الوحدة: دج

البيان	2015	2016
إجمالي القروض.	818250559926.05	907488959796.81
العائد.	5681550748.65	9760525896.81
مخصص الديون المشكوك فيها.	19250224708.81	26816167736.07
الأصول النقدية شديدة السيولة.	310605073201.79	119584542893.98
إجمالي الأصول.	1306644081450.33	1273267877453.25
الودائع الأساسية.	797425798441.15	825543312809.21
حقوق الملكية.	54965786886.76	76892177552.19
ودائع.	1148994624450.24	1076035492884.49
القيمة الدفترية للأصول.	1306644081450.33	1273267877453.25
عدد العمال.	7050	7125

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنتي 2015 و2016.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.حساب مؤشرات الخطر ببنك الفلاحة والتنمية الريفية:

يتم حساب المخاطر البنكية وفق العديد من المؤشرات والنسب والتي اخترنا منها:

الجدول رقم (13): حساب مقاييس الخطر ببنك الفلاحة والتنمية الريفية.

نوع المخاطرة	2015	2016
المخاطر الإئتمانية: تحسي من خلال النسب:		
*مخصص الديون المشكوك فيها / إجمالي القروض.	%2.35	%2.95
*العائد/ إجمالي القروض.	%0.69	%1.07
مخاطر السيولة: تحسب وفق النسب الآتية:		
*الودائع الأساسية/ إجمالي الأصول.	%61.02	%64.83
*القروض/ إجمالي الأصول.	%62.62	%71.21
*القروض/ الودائع.	%71.21	%84.33
مخاطر معدل الفائدة: تحسب وفق العلاقة:		
*الأصول الحساسة تجاه معدل الفائدة/ إجمالي الأصول.	%0.87	%0.84
مخاطر سعر الصرف: تحسب كمايلي:		
*القيمة الدفترية لحقوق الملكية/ القيمة السوقية لحقوق الملكية.	%1	%1
مخاطر التشغيل: تحسب كمايلي:		
*إجمالي الأصول/ عدد العمال.	%185339586	%178704263.50
مخاطر رأس المال: تحسب كالآتي:		
*حقوق الملكية/ إجمالي الأصول.	%4.20	%6.03

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنتي 2015 و2016.

من خلال الجدول أعلاه يمكن القول أن:

- نسبة المخاطر الإئتمانية في حدود 2 إلى 3% وذلك بالنسبة لمخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض، أما العائد إلى إجمالي القروض فالنسب تتراوح بين 0 و 2% وسجلت أعلى نسبة سنة 2016 حيث قدرت ب 1.07%. أي لم تتجاوز النسب السابقة 3 % وهذا يدل على أن البنك في وضع مريح ولا يعاني من ضعف في محفظة القروض.
- مخاطر السيولة مرتفعة حيث تفوق في الغالب 50% وقد سجلت أعلى نسبة في 2016، حيث قدرت ب 84.33%. بالنسبة للودائع الأساسية إلى إجمالي الأصول فيدل إرتفاع النسبة إلى أن البنك محافظ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على المصداقية وثقة المودعين فيه، أما بالنسبة القروض إلى إجمالي الأصول فارتفاع النسب هنا يدل على سيولة أقل وعدم التنويع في أصول البنك، وفيما يخص القروض إلى الودائع فارتفاع النسبة هنا يدل على مقدرة البنك على تمويل القروض بواسطة ودائع العملاء.

- مخاطر معدل الفائدة نسبتها أقل من الواحد وهي متقاربة في السنتين، ابتعدت عن الواحد قليلا وهذا ليس بالأمر الجيد بالنسبة للبنك، حيث نجد هنا زيادة في نسبة الإلتزامات الحساسة لمعدل الفائدة وهذا يعني أن البنك معرض للخسارة نتيجة الإرتفاع في معدل الفائدة.
- مخاطر سعر الصرف مساوية للواحد لأن القيمة الدفترية لحقوق الملكية هي نفسها القيمة السوقية لحقوق الملكية وهذا راجع لأن البنك غير مسعر بالبورصة.
- مخاطر رأس المال تتراوح مابين 4 إلى تقريبا 7% وسجلت أعلى نسبة سنة 2016 حيث قدرت ب 6.03% وهي في حدود 8% المعمول بها دوليا وفق لجنة بازل، وبالتالي فالبنك معرض لمخاطر رأس المال لذا وجب عليه زيادة رأس المال لحماية أموال المودعين.

من خلال تحليل النسب المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية يلاحظ أنه استطاع الموازنة إلى حد كبير بين الأمان والربحية والسيولة، حيث يلاحظ ارتفاع ودائع عملائه من سنة إلى أخرى، مايعني زيادة الثقة بالبنك وأيضا وجود نسب سيولة جيدة جدا لدى هذا البنك بالإضافة إلى وجود نتائج دورات إيجابية في ارتفاع مستمر، ولكن تجدر الإشارة إلى أنه يجب على البنك أن يحافظ على الرفع قليلا في رأس ماله الذي أصبح لا يمثل أمان كبير للمودعين مع ارتفاع نشاطات هذا البنك خاصة مع السنوات الأخيرة وفي تمويله للقطاع الفلاحي وكذا التنويع في أصوله أكثر.

مع احترام معايير لجنة بازل الدولية مما سيعطيه مصداقية أكثر سواء على المستوى المحلي أو الدولي، خاصة في ظل المنافسة الشديدة التي يتسم بها السوق البنكي الجزائري خاصة بعد الإنفتاح على البنوك الأجنبية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تم التوصل أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعاني من مجموعة من المخاطر لذا سارع إلى انشاء إدارة للمخاطر البنكية تعمل وفق قواعد وقوانين بنك الجزائر ومراسيم دليل الإجراءات وإدارة الإئتمان وهذا للتعامل مع هذه المخاطر ومسايرة للتطورات الحاصلة في الساحة البنكية والإستفادة بما جاءت به مقررات بازل الدولية، وبهذا الشأن فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يحاول الإستفادة من هذه المقررات وذلك برفع الحد الأدنى لرأس المال وتحقيق نسبة ملاءة أكثر من 8% تطبيقا واحتراما لقواعد الحيطة البنكية كأساس لضمان السلامة البنكية بإعتبارها شرطا ضروريا لضمان استمراريته ونموه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خاتمة عامة

إن الطبيعة الخاصة للنشاطات البنكية المختلفة والمعايير التي تحكمها، والعائد الذي تسعى إلى تحقيقه البنوك التجارية، جعل هذه الأخيرة يغلب عليها طابع المخاطرة الذي أصبح مفهوما لصيقا بالعمليات البنكية وملازما لها، لاسيما مع اشتداد المنافسة وابتكار منتجات مالية جديدة، وقد تناولنا في بحثنا هذا دور المعلومة المالية في إدارة المخاطر البنكية، حيث قمنا بمناقشة مختلف القضايا والمسائل النظرية التي عالجت المعلومة المالية وأهميتها ودورها الفعال في اتخاذ القرارات كما تم عرض لأهم القوائم المالية للبنوك التجارية بعد تعريف هذه الأخيرة وتحديد أهدفها ووظائفها ومختلف تصنيفاتها، كما تم التطرق للمخاطر وإدارة المخاطر البنكية داخل البنك، كما تناولنا العوامل التنظيمية التي ترتبط بإدارة المخاطر البنكية داخل البنوك من حيث مبادئ وأهداف إدارة المخاطر وكذا الخطوات والأساليب الوقائية من المخاطر البنكية ودور مقررات لجنة بازل الدولية الموضوعة للحد من هذه الأخيرة.

إلى جانب هذا حاولنا التحقق من الفرضيات الموضوعة وقد اخترنا بنك الفلاحة والتنمية الريفية لإجراء دراسة ميدانية، وكانت دراستنا من خلال تحليل القوائم المالية للبنك وكذا قياس مخاطر البنك وتحليلها للوصول إلى نتائج تخدم الموضوع.

لقد انطلقنا في بحثنا هذا من مجموعة من الفرضيات والتي على أساسها وضعنا منهجا للدراسة وتحليل مختلف عناصر الموضوع، ومن الضروري أن نقدم في الأخير نتيجة اختبار هذه الفرضيات من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية.

بداية بالفرضية الأولى والتي تشير إلى أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يتعرض إلى مخاطر بنكية مختلفة وبدرجات متباينة وهذا ما أثبتته الدراسة التحليلية لمؤشرات مخاطر البنك، حيث أثبتت أن البنك يتعرض للمخاطر الإئتمانية، مخاطر السيولة، مخاطر السوق، المخاطر التشغيلية بالإضافة إلى عدة مخاطر أخرى. وهذا مايثبت صحة الفرضية الأولى.

أما الفرضية الثانية القائلة بأن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يملك إدارة المخاطر البنكية تعمل على تحليل المخاطر ومواجهتها بأحدث الأساليب والتقنيات، تم الوصول إلى أن البنك أنشأ حصريا سنة 2016 إدارة للمخاطر البنكية حيث تعمل هذه الأخيرة على تحديد المخاطر التي يتعرض لها البنك، قياسها والعمل على تغطيتها بأحدث الوسائل المتطورة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

ومن جانب آخر فالفرضية الثالثة والتي تنص على أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعمل على تطبيق واحترام مقررات لجنة بازل الدولية وذلك حفاظا على سلامة نظامه، حيث بينت الدراسة الميدانية أن بنك الفلاحة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتنمية الريفية يسعى إلى تطبيق مقررات لجنة بازل والعمل بها للحفاظ على سلامة نظامه ونموه وذلك من خلال وضع دليل لإدارة المخاطر والعمل به وكذا محاولة العمل ببعض القوانين التي أقرتها كنسبة الحد الأدنى لرأس المال ونسبة الملاءة حتى ولم تصل بعد إلى النسبة المطلوبة، وهذا ما يؤكد أن الفرضية الثالثة صحيحة.

النتائج.

خلصنا من خلال بحثنا إلى مجموعة من النتائج تتمثل في:

- افتقار بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى نصوص تشريعية تحدد تقنيات تغطية وقياس مخاطر السوق، مخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية، حيث أن إدارتها تكاد تنحصر في اعتماد مؤشرات معينة لتحديد مستواها؛
- يعتمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية على الأساليب التقليدية في إدارة المخاطر فالقروض يأخذ مقابلها ضمانات، وعلى القوانين والنظم الإحترازية التي يفرضها بنك الجزائر؛
- نصب بنك الفلاحة والتنمية الريفية سنة 2016 إدراة للمخاطر البنكية تعمل وفقا لدليل إدارة المخاطر ليتم العمل به في المستقبل محاولة منه الإستفادة من مقررات بازل؛
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية معرض لمخاطر تكون شديدة بالنسبة له وخاصة المخاطر الإئتمانية ومخاطر رأس المال.

التوصيات.

على ضوء النتائج المتوصل إليها، نقدم بعض الاقتراحات التي نأمل أن تساعد متخذي القرار في بنك الفلاحة والتنمية الريفية محل الدراسة على التخفيف من حدة المخاطر البنكية ومواجهتها وهي:

- على بنك الفلاحة والتنمية الريفية تبني استراتيجية بنكية شاملة تعمل على تنظيم المكاسب من خلال الإنفتاح على الأسواق المالية، ورفع الكفاءة عبر الإحتكاك بالبنوك الأجنبية على الساحة البنكية المحلية والعالمية، والتقليل من الخسائر المحتملة؛
- على بنك الفلاحة والتنمية الريفية البحث أكثر على الجوانب الوقائية في إدارة المخاطر والتوجه نحو البنوك الشاملة للإستفادة من ميزة التنوع؛
- ضرورة الإنفتاح أكثر على السوق المالي بما يسمح للبنك من توفير السيولة في الوقت المناسب وإيجاد بدائل لإستثمار أمواله؛
- وضع نظام رقابة داخلي فعال على مستوى البنك وتطوير أساليب الرقابة البنكية بما يتماشى والمعايير الدولية؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ضرورة تكوين العنصر البشري وتثقيفه على تسيير البنوك وإدارة المخاطر بما يسمح له في المستقبل من التنبؤ بالمخاطر والتقليل ما أمكن من خطورتها.

آفاق البحث:

إن البحث في موضوع إدارة المخاطر البنكية لا يزال واسعا وجدير بالإهتمام والبحث، إذ تبقى الكثير من الموضوعات والنقاط التي يمكن أن تكون بمثابة إشكاليات لبحوث جديدة نذكر منها:

- تفعيل الرقابة البنكية على البنوك التجارية الجزائرية؛
- آفاق تطبيق مقررات بازل3 في البنوك الجزائرية؛
- أثر اتفاقية بازل3 على إدارة المخاطر البنكية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع:

1.المراجع باللغة العربية:

أ. الكتب:

1. أحمد حسين علي حسين، **نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، مصر، 2003.

2. أسعد حميد العلي، **إدارة المصارف التجارية، مدخل إدارة المخاطر**، الذاكرة للنشر والتوزيع، جامعة مؤتة، الأردن، 2013.

3. بلعزور بن علي وآخرون، **إدارة المخاطر**، مؤسسة الوراق للنضر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.

4. بوعتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية: عمليات، تقنيات وتطبيقات، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2001.

5. حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الإئتمان المصرفي والتحليل الإئتماني**، مؤسسةالوراق، عمان، 2002.

6. سامر جلدة، **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2009.

7. سليمان ناصر، **علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة**، مكتبة الريام، ط1، الجزائر، 2006.

8. سمير خطيب، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك**، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2005.

9. شقري نوري موسى وآخرون، **إدارة المخاطر**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2012.

10. صادق راشد الشمري، **إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها على الأداء المالي للبنوك التجارية**، دار البازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

11. طارق حماد عبد العال، **إدارة المخاطر**: أفراد-إدارات-شركات-بنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.

12. طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

13. عبد الرزاق محمد قاسم، **نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 1998.

14. عبد المطلب عبد الحميد، **الإصلاح المصرفي ومقررات بازل3**، الدار الجامعية، مصر، 2013.

15. عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة وإقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية، مصر، 2001.

16. فائزة لعراف، **مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم إنعكاسات العولمة**، الدار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2013.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

17. قاسم محين الحبيطي، زياد هشام يحي، **تحليل ومناقشة القوائم المالية**، الدار النموذجية للطباعة والنشر، صيدا-بيروت، لبنان، 2011.

18. كمال الدين الدهراوي، **تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار**، المكتب الجامعي، مصر، 2006.

19. محمد الصيرفي، **إدارة تكنولوجيا المعلومات**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2009.

20. محمد مصطفى السنهوري، **إدارة البنوك التجارية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2013.

21. محمود سحنون، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، بهاء الدين للنشر والتوزيع، ط1، قسنطينة، الجزائر، 2003.

22. منير إبراهيم الهندي، إدارة البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، ط3، الإسكندرية، 1996.

ب.الأطروحات:

1.أطروحات الدكتوراه:

1. بن فرح زوينة، **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2014.

2. حياة نجار، **إدارة المخاطر المصرفي وفق إتفاقيات بازل: دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2014.

3. رشيد دريس، **إستراتيجية تكييف المنظومة البنكية الجزائرية في ظل إقتصاد السوق**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2007.

2.أطروحات الماجستر:

1. إيمان أنجرو، **التحليل الإئتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض**، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير، كلية الإقتصاد، إختصاص محاسبة، جامعة تشرين، سوريا، 2007.

2. إيهاب ديب مصطفى رضوان، **أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية**، رسالة مقدمة لمتطلبات الحصول على درجة الماجستر، كلية العلوم التجارية، قسم محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2012.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

3. بلال حسن العبسي، **أثر معالجة المحاسبية لتكلفة الإقراض على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وفقا لمعيار المحاسبة الدولي (23)**، مذكرة مقدمة لمتطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، جامعة غزة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2009.

4. خضراوي نعيمة، **إدارة المخاطر البنكية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستر في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2009.

5. نصر رمضان أحلاسة، **دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2013.

ت. المجلات العلمية:

1. زبير عياش، **إتفاقية بازل3 كإستجابة لمتطلبات القطاع البنكي العالمي**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31/30، ماي 2013، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

2. سليمان ناصر، **النظام المصرفي الجزائري وإتفاقيات بازل**، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 06، 2006.

3. عقاري مصطفى، **عرض القوائم المالية**، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، العدد 01، جامعة بسكرة، الجزائر، جوان 2007.

4. **مجلة إضاءات مالية ومصرفية**، السلسلة الخامسة، العدد5، الكويت، ديسمبر 2012.

5. مجلة **الرياض الاقتصادي**، العدد 17432، الرياض، السعودية، 16 مارس 2016.

ث.الملتقيات العلمية:

1. بورديمة سعيدة، **تقييم الأداء المالي للبنوك باستعمال النسب المالية دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري للفترة من 2010 إلى 2012**، مداخلة بجامعة 08 ماي 1945، قالمة ، الجزائر، دون سنة نشر.

2. بوعشة مبارك، **إدارة المخاطر البنكية مع إشارة للجزائر**، مداخلة بالمركز الجامعي العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، دون سنة نشر.

ج.مواقع الأنترنت:

1. www. Cucas. Edu. Cn.
2. http://www.alpet.com/2011/03/12/article_513715.htm/
3. http://www.Univ-chlef-dz/ref.issuem-issue=2015-00.le

2.المراجع باللغة الأجنبية:

أ. الكتب:

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

1. Anthony M. Santomero. **Commercial Bank Risk Management** : an Analysis the Proces, University of Pennsylvaria, Febrary 28 1997.
2. Eric Lamarque, **Gestion Bancaire**, Pearson Eduction, Paris France, 2002.

ب. الملتقيات:

1. **Basel Committee on Banking Supervision,** International convergence of capital Measurement and capital Standards, Bank of International Settzmznts June, 2006.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com